معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية

(رقم٢٤١)

دور المجتمع المدنى
ومستقبل التنمية فى مصر

(بالتركيز على دور المجتمعات الأهاية فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية)

مارس ٢٠١٣

جمهورية مصر العربية – طريق صلاح سالم – مدينة نصر – القاهرة – مكتب بريد رقم ١١٧٦٥

A.R.E Salah Salem St. Nasr City , Cairo P.O.Box : 11765

معهد التخطيط القومى

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (٢٤١)

المجتمع المدنى
ومستقبل التنمية فى مصر

مارس ٢٠١٣

المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر

(بالتركيز على دور الجمعيات الأهلية فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية)

الباحث الرئيسى

أ.د. وفاء أحمد عبدالله

سبتمبر ٢٠١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

فى إطار مواصلة المعهد لأداء رسالته فى خدمة قضايا التنمية والتخطيط يصدر المعهد سلسلة قضايا التخطيط والتنمية لإتاحة نواتجه الفكرية العلمية لمتخذى القرار وللمتخصصين والباحثين والدارسين ذوى الاهتمام.

حيث تقدم سلسلة (قضايا التخطيط والتنمية) نتاج مثابرة ودأب فرق بحثية علمية من داخل المعهد مع الإستعانه ببعض الخبرات من ذوى الخبرة العلمية والعملية من خارجه فى دراسة الموضوعات التى تعكس التوجهات الرئيسية للمعهد فى خطة بحوثه السنوية.

ويبقى سعياً دائماً على مسار رؤية تضيء طريق المستقبل بمقارنات عالمية وإقليمية ومحلية بما يخدم قضايا التنمية المستدامه ورخاء مصرنا الحبيبه.

وندعو الله ان يقدم هذا العمل صورة تليق بتاريخ ومكانة معهدنا العريق بما يتواكب مع تطلعاتنا وطموحاتنا نحو اثراء وتطوير جهودنا البحثية من أجل غداً أفضل لمصرنا وكافة شعوب العالم.

ولايسعنى إلا أن أتوجه بالشكر لكافة المشاركين من داخل معهد التخطيط القومى وغيره من المؤسسات العلمية المناظره على الجهود المبذوله والتى تصب فى مصلحة الوطن.

والله ولى التوفيق،،،

مدير المعهد

أ.د. فادية محمد عبد السلام

المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر
(بالتركيز على دور الجمعيات الأهلية فى مجالات التنمية الاجتماعية)

مستخلص الدراسة

تعتبر الدراسة محاولة لوضع تصور للجانب الأهلى المصرى وفلسفته ودوافعه ومجالاته فى مجالات التنمية والتأكيد الخاص على دوره السياسى والتاريخى فى أنشطة التنمية خلال العشرينات من القرن الماضى ، حيث تم إستخدام المنهج الوصفى التحليلى والذى حاولت من خلاله الدراسة الوصول إلى هذا الهدف من خلال ثلاث فصول رئيسية يتناول كل فصل ثلاث مباحث فرعية حيث تناول الفصل الأول المجتمع المدنى فى مصر وظروف الحاضر المعاصر وفلسفته ودوره من خلال ثلاث مباحث فرعية تناولت النشأة والدور التنموى والعولمة وإنعكاساتها على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ومؤكدا ذلك ببعض التجارب العالمية .

أما الفصل الثانى فقد تعرض إلى المجتمع المدنى والعمل الأهلى وأنظمته فى التنمية الاجتماعية فى مصر حيث تعرضت مباحثه الثلاث إلى التعريف بالمجتمع المدنى وأهم معوقاته فى مصر وإبراز دوره فى الإسهام الاقتصادى والاجتماعى مع تقديم رصد لأهم أنظمته فى العمل الأهلى فى مجال التنمية الاجتماعية فى مجالى الصحة والتعليم .

وتختتم الدراسة بالفصل الثالث والآخر فى مباحثه الثلاث متناولا التحول الديمقراطى فى مصر ومناقشا لهذا التحول وعوائقه مع توضيح لعلاقة الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية ودورها فى التوعية والتثقيف السياسى فى مصر قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وتقدم الدراسة فى نهايتها رؤية تحليلية حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر وتلقية الضوء على المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر.

الباحث الرئيسى

أ.د.وفاء أحمد عبدالله

المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر
(بالتركيز على دور الجمعيات الأهلية فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية)

تقديم

حول الأهداف / والأساليب / والمحتوى.....

لقد أصبح مستقبل التنمية بالنسبة لشعوب العالم فى الوقت المعاصر يرتبط إرتباطا وثيقا بالعولمة وما أحدثته من تغيرات عالمية ودولية وإقليمية ومحلية من التنظيمات والآليات المحدثة للتنمية بشكل عام فى مجالاتها المختلفة ، وبشكل خاص بالنسبة لدول العالم الثالث حيث أصبح المجتمع المدنى كمسمى جديد للمنظمات غير الحكومية فى عصر العولمة يشكل أحد أهم هذه الآليات والتى ساهمت وتساهم بقدر كبير فى تحقيق التنمية وضمان إستقرارها وتواصلها.

* وفى هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة والتى تحمل عنوان :

"حول المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر" تقديم محاولة للتعرف على المجتمع المدنى المصرى من حيث الإطار الفلسفى والنشأة ، والدور التنموى ومجالاته كآلية للتنمية ثم مناقشة وتوضيح ما أضافته العولمة فى الوقت المعاصر من أدوار جديدة لهذا المجتمع فى التنمية خاصة فى مجال التنمية السياسية وذلك إلى جانب إستمراره فى أداء دوره التاريخى الكبير والمعروف بالنسبة للعمل الأهلى وأنشطته المتعددة فى التنمية الاجتماعية فى مصر والتى ظل المجتمع المصرى يمارسها بشكل أساسى مستمر ومثمر منذ عشرينات القرن الماضى وحتى الآن .

** **أساليب الدراسة وفصولها:**

إعتمد الوصول إلى أهداف هذه الدراسة والسابق توضيحها على المنهج الوصفى التحليلى وذلك بدراسة ومناقشة وتحليل عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة

بتحقيق هذه الأهداف والتى تضمنها الدراسة فى عدد ثلاثة فصول وكل فصل يحتوى على ثلاثة مباحث وبذلك تشمل الدراسة على عدد تسعة مباحث :

١- حيث يتناول الفصل الأول : المجتمع المدنى فى مصر وظروف الحاضر المعاصر حيث يناقش هذا الفصل فى المبحث الأول المجتمع المدنى من حيث الإطار الفلسفى والنشأة والدور التنموى ، ثم يتعرض فى المبحث الثانى إلى العولمة وإنعكاساتها على أدوار المجتمع المدنى فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة فى مصر مشيرا فى المبحث الثالث إلى بعض التجارب العالمية لدور المجتمع المدنى فى التنمية .

٢- ويتعرض الفصل الثانى والذى يحمل عنوان " حول المجتمع المدنى والعمل الأهلى وأهم أنظمته فى التنمية الاجتماعية فى مصر : حيث يتكون من ثلاث مباحث حيث يتعرض فى المبحث الرابع إلى التعريف بالمجتمع المدنى وأهم المعوقات التى تواجهه بينما يركز فى المبحث الخامس على العمل الأهلى فى مصر من حيث البداية والاستمرار والتطور التطوع مع إبراز لميادين هذا العمل ودوره فى الإسهام الاقتصادى والاجتماعى فى التنمية وما يوجهه من معوقات فى هذا الصدد .

أما المبحث السادس من هذا الفصل فيقدم رصد لأهم أنشطة العمل الأهلى فى مصر فى مجالات التنمية الاجتماعية فى مجالى الصحة والتعليم بإعتبارهما من المجالات الداعمة للتنمية البشرية والقائمة على إستمرار التنمية وتواصلها .

٣- ويأتى الفصل الثالث والأخير والذى يحمل عنوان : حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر : فيناقش فى المبحث السابع التحول الديمقراطى فى مصر وعوائقه ثم ينتقل فى المبحث الثامن على توضيح لعلاقة بين الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية فى مصر ودورها فى التوعية والتثقيف السياسى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

ويختتم هذا الفصل المبحث التاسع والأخير والذى يختتم به هذه الدراسة حيث يتم تقديم رؤية تحليلية حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر والفهرس التالى يستعرض تفاصيل الفصول الثلاث وذلك على النحو التالى:

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مستخلص	
تقديم موجز الدراسة	١-٧
الفصل الأول: المجتمع المدنى فى مصر وظروف الحاضر المعاصر	٨
المبحث الأول: نحو رؤية نقدية لإشكالية المجتمع المدنى نظرة سوسيولوجية	٩
أولا : القضية والمشكلة البحثية	١٢
- العلاقة بين الأصل (المجتمع الكبير) والفرع (المجتمع المدنى).	١٣
- دليلان الأول من المفكر الجزائرى مالك بن نبى والثانى من عالم الاجتماع البريطانى أنتونى جيدينز.	١٣
- دولة الرفاه التى بشر بها كينز	١٣
ثانيا: تفكيك المصطلح	١٤
- المعجم النقدى لعلم الاجتماع	١٥
- موسوعة لاروس	١٥
ثالثا: من أهم وأبرز الدراسات والأبحاث السابقة	١٦
- المجتمع المدنى فى القرن الواحد والعشرين	١٧
- المجتمع الشفاف	١٧
- أطفال من زجاج	١٧
- هل المجتمع المدنى ومنظماته فى أزمة	١٧
رابعا: الجديد فى الدلالات والمعانى	١٨
- المصطلح يحمل الكثير من الأضداد	١٨
- الدلالة والمعنى	١٩

خامسا: من الخصائص السوسيولوجية للمجتمع المدنى ١٩
- حرية التكوين ، جماعية التكوين ٢٠
- جانب أخلاقى إجتماعى نفسى ٢٠
سادسا: بعض المشكلات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى ٢١
- إشكالات بنيوية مركبة ٢٢
سابعا : العناصر الحديثة لدعم وتطوير المجتمع المدنـــى ٢٤
- دعم وتطوير المجتمع المدنى ٢٤
- ظهور القطاع الثالث ٢٤
- العنصر السياسى والقانونى ٢٤
- العنصر الثقافى ٢٥
- العنصر الاجتماعى والاقتصادى ٢٦
ثامنا: الخاتمة ٢٦
- جوهر المشكلة فى المجتمع المصرى ٢٧
- المشكلة بين الإتصال والإنفصال ٢٨

المبحث الثانى:العولمة والتعولم والطاقة التدميريـــة لمنظومة المجتمع المدنى المصرى ٣٤

(القسم الأول) العـــولمة والمجتمـــع المـــدنى بالـــغرب كأنمـــاط وكظواهر إجتماعية. ٣٥

(أولا) نشأة العولمة . ٣٥

(ثانيا) مفهوم العولمة . ٤٠

(ثالثا) مؤسسية التعولم وآلياتها. ٤٠

(رابعا) العولمة والمجتمع المدنى. ٤٢

(خامسا) مجموعة "البريكس" فى مواجهة القطب الواحد ٤٣

١- مجموعة "البريكس" محاولة دولية لتحجيـــم دورالقطب الواحد فى إدارته لمنظومة العولمـــة. ٤٣

٢- عدم توافر الهياكل التنظيمية ووجود تناقضات جوهرية بين مصالح دول مجموعة "البريكس" توهن من قدرتها على التصدى لقطب العولمة. ٤٤

(القسم الثانى) اقتياد مصر لأتون العولمة على ثلاث مراحل أولهما تنفيذ برنامج إصلاح السياسات القطاعية بتمويل أمريكى وثانيهما تشكيل شراكات مصرية - أمريكية فى مجالات عدة ، وثالثهما تنفيذ برنامج دعم اللامركزية بتمويل أمريكى ودولى. ٤٦

(القسم الثالث) برنامج إصلاح السياسات القطاعية كأداة لتفكيك أواصر الاقتصاد العينى بزعم إعادة الهيكلة ولتحرير المنظومة الاقتصادية المصرية مما يكبل قواها من الدخول فى إقتصادات السوق الحرة. ٤٧

(أولا) برنامج إصلاح السياسات القطاعية رسخ إستدامة ديكتاتورية الأصولية الرأسمالية بالسوق . ٤٧

(ثانيا) تنفيذ برنامج الخصخصة بزعم توسيع قاعدة الملكية فإنتهى إلى تضييق الخناق على الملكية وحصرها فى ثلة من رجال الأعمال. ٤٨

(ثالثا) تغيير البنية التشريعية لتقنين الأصولية الرأسمالية ٤٩

١- الفكاك من الإستئثار إلى الإجبار فى الإنتفاع العام ببراءات الإختراع. ٤٩

٢- تقنين حماية الإحتكار بزعم حماية المنافسة. ٥٠

٣- قانون العمل الموحد أصاب بالخلل علاقة العامل بالعمل وبصاحب العمل . ٥١

(رابعا) دعم منظومة مجتمع أعمال مدنى خاص من خلال لجان الشراكة المصرية - الأمريكية ٥٢

(خامسا) إنشاء سوق للأوراق المالية تحولت إلـــى سوق للمضاربـات الماليـة دون تـراكـم ولا تـــركيم لرأس المال العينى إلا اللمم. ٥٤
(سادسا) إصابـة مؤشرات الاقتصـــاد الكـــلى المصرى بالوهن كأثر للزج به فى أتون العولمة مفعـــولا لا فاعلا وتمكين الأصولية الرأسمالية من مقوماته وسيادة دكتاتورية السوق فى أرجائه مما هوى بمستويات المعيشة. ٥٥
١- ديـن داخلى متفاقم ودين خارجى متعاظم وبينهما عجز فى الموازنة. ٥٥
٢- تفشى ثلاثيـة : البطالة /الفقر / الأمية . ٥٦
٣- المرأة مهيضـة الجناح فى سوق العمل ٥٧
٤- إصابة مستويـــات المعيشة بالوهن. ٥٧
(القسم الرابع) نقابات مهنية ونقابات عمالية بلا حريات نقابية ٥٩
(أولا) إنعدمت الحريات النقابية فأصيبت النقابـات بالعجز عن دعم حقوق العمـــال . ٥٩
(ثانيا) إحتجاجات عماليـة مطالبة بنقابات مستقلة . ٥٩
(ثالثا) ملايين من عمال اليوميـة دون أى مظـلة نقابية أو إجتماعية . ٦٠
(رابعا) مشروعـات قوانين للـحريات النقابيـة. ٦١
(القسم الخامس) منظومـة المجتمع المـدنى الإعلامى بين خصخصة الأثير وتعليمة المال وتعليمية السلطة فإتسم أدائها بالحبو المهنى: ٦٢
(أولا) خصخصة الأثير وإحتكار الإعلام بأدنى الأسعار ٦٢
(ثانيا) ترنح الإعلام بين تعليمة السلطة وتعليمة المال. ٦٢
(ثالثا) طرح أصول القضايا جانبا والتركيز علـــى هوامشها دون جوهر متونها . ٦٣
(رابعا) تطبيق عشر خطوات ممنهجة أردت بالمصداقية الإعلامية فى حومة التساؤل. ٦٤

(خامسا) مراكز إستطلاعات الرأى تجدى إستطلاعات رأى مصابة بفيرس التحيز فأوحت بتقديرات غير ذى دلالة معنوية. ٦٥
(سادسا) الإعلام الإعلانى والتسويق السياسى ٦٦
(سابعا) التناظر الإعلامى ولتعريف الناخبين بالمرشحين ٦٩
١- التناظر الإعلامى وسوابقه التاريخية . ٦٩
٢- منهجية المناظرة المتلفذة . ٧١
١- ملامح أول تجربة تناظر متلفذة فى مصر بين إثنين من مرشحى الرئاسة الثلاثة عشر . ٧٢
(ثامنا) رؤى الإصلاح الإعلامى كما يراها خبراء الإعلام لدعم المجتمع المدنى الإعلامى. ٧٤
(القسم السادس) التنمية بالجهود الذاتية بالمشاركة الشعبية ٧٥
(أولا) جهود تنموية تطوعية متناثرة هنا وهناك ٧٥
(ثانيا) جهود تنموية ذاتية إنتشلت إحدى قرى محافظة الدقهلية من الفقر والفاقة إلى شاطئ الرخاء الإقتصادى والاجتماعى: نموذج يحتذى تنمية ذاتية . ٧٧
(القسم السابع) آلاف من الجمعيات الأهلية مجرد لافتات ومايعد على أصابع اليد منها توظفه مبادرة برنامج دعم اللامركزية (الممول أمريكيا) لخدمة أهداف التعولم فتحولت هذه الجمعيات من زاهقة للربح إلى متعطشة له. ٧٩
(أولا) كثر من الجمعيات الأهلية عديم الفاعلية مؤسسيا وعديم الفعالية تنمويا. ٧٩
(ثانيا) جمعيات أهلية بالآلاف مجرد لافتات للوجاهة الاجتماعية. ٨٠
(ثالثا) القليل من الجمعيات الأهلية تم إختراقه بالتمويل الأجنبى غير المشروع . ٨١

(رابعا) برنامج دعم اللامركزيـــة الممول أمريكـــــيا أداة إختـــراق ريـــف صعيـــــد مصـــــر. ٨٢
(خامسا) إستخدام تقنيات المعلومات والإتصـــالات فـــى تشبيك منظمات المجتمع المدنى المصرى لخدمـــة أهداف التعولم. ٨٣
(سادسا) مَدَدْ تمويل مبادرة برنامج دعم اللامركزية بالمحافظات تعدّى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى العديـــد من الدول والمنظمات والوكالات الأجنبية. ٨٣
(سابعا) حظـــوة جمعيـــات محافظة أسيوط بتلقى التمويل الأجنبى . ٨٤
(ثامنا) التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية بالمنيا تفوز به فقط ٢٤ جمعية من بين ١٩٠٠ جمعية أهلية. ٨٦
(تاسعا) التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى يســـــيل اللعاب للمسارعة إلى تكوين جمعيات أهلية. ٨٩
(عاشرا)التمويـــل الأجنبـــى لمنظمـــات المجتمـــع المدنى بدأ بمبادرة برنامج دعم اللامركزية الممول أمريكيـــا وإنتهى بقضيـــة إتهمـــت فيهـــا ٤٣ منظمـــة أجنبيـــة ومصرية . ٩٠
(حادى عشر) المنظمات الحقوقية بعـــد ضجـــة قضية التمويل الأجنبى لمنظـــمات المجتمع المدنى تشـــــن هجـــوما علـــى قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وتتقدم بمشروع قانون بديل بغية التخلص مـــن الرقابة الحكومية لاسيما الأمنية على تمويلها وأعمالها. ٩٣
(القسم التاسع) المجتمع المـــدنى الإلكترونى تـــراوحت أنشطته مابين صنع الثورات وعـــــراك وبلطجة وتشبيح وإنفلات إلكترونى. ٩٦
(أولا) مجتمع مدنى إليكترونى مُشبّك صنع فى مصر ثورة فى ثمانية عشر يوما. ٩٦

(ثانيا) سجـــــال ودونس وأنس ونحيب إليكترونى بيـــن عناصر منظومـــة المجتمـــــــــع المدنى الإلكترونى اللامتناهى فضائيا. ٩٧

(ثالثا) البلطجة والتشويش والتشويه الالكترونى بـــين فرقاء المجتمع المدنى الالكترونى. ٩٨

(القسم العاشر) على الرغم مـــن وجود مايقارب من ستون حزبا (سياسيا معظمهم تأسس بعد ثورة يناير ٢٠١١) إلا أن حزبان سياسيان كانا محظوران لعشرات السنوات يلتهما أصوات الناخبين ومقاعد البرلـــمان بغرفتيه (بمتابعة من منظمات المجتمع المـــــدنى المحلى والأجنبى) بل رئاسة لجانهما النوعـــية الفرعيـــــة بل رئاسة الجمهوريـــــة. ١٠١

أولا: المقومات الأساسية للحزب السياسى لكى يـــكون قادرا على المنافسة الحزبية السياسية. ١٠١

(ثانيا) حزبان سياسيان محظوران لعشـــرات السنوات يحصدان أصوات الناخبين فى إنتخابات مجلسى الشعب والشورى والإنتخابات الرئاسية بل ويفوز أحدهما بمنصب رئـــــــيس الجمهورية بينمـــا القائم من أحزاب قبـــــل الثـــــورة ومابعدها لايقويان على منافستهما . ١٠٢

(ثالثا) حـــكم للمحكمة الدستورية العليا (بعـــــد إنتخابات تكلفت ١,٦ مليار جنيه) يـــقض ببطـــــلان تكويـــن مجلس الشعب بكامله لإجـــــــــراء إنتخاباته بنـــاء عـــلى نصوص قانونيـــــة مصابة بعوار عـــــدم الدستوريـــــة لإفتئات مرشحى القوائم الحزبية على المقاعد الفردية. ١٠٦

(رابعا) جولة أولى لإنتخابات رناسية نافس فيها ١٣ مرشحا على رناسة الجمهورية (تابعتها المفوضيات الإنتخابية فى ٥٠ دولة تسفر عن جولة ثانية للإعادة لعدم حصول أيا من المرشحين الثلاثة عشر على نسبة ٥٠% +١ من إجمالى الأصوات الصحيحة . ١٠٧

(خامسا) تفوق الشعب المصرى على نخبة فى إختيار الديمقراطية. ١٠٨

(سادسا) فوز مرشح حزب الحرية والعدالة بمنصب رئيس الجمهورية . ١٠٩

(سابعا) متابعة فعالة لمنظمات المجتمع المدنى المحلية والدولية للعمليات الإنتخابية البرلمانية والرناسية التى تمت بمصر عام ٢٠١٢. ١١٠

المبحث الثالث : المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر بعض التجارب العالمية لدور المجتمع المدنى فى التنمية ١١٣

مقدمة ١١٤

أولا: ملامح عالمية لدور المجتمع المدنى فى التنمية ١١٤

ثانيا : عرض لبعض التجارب العالمية. ١١٥

١- بعض البرامج المنتقاه للتحويلات النقدية فى البلدان النامية ١٢٠

٢- التنمية البشرية فى الهند ١٢١

- المجتمع المدنى فى دولة الصين ١٢٢

- التنمية البشرية فى الصين والهند ١٢٢

(أ) إستراتيجية مكافحة الفقرفى الهند ١٢٣

- ملامح المجتمع المدنى المصرى ١٢٦

- التطور التاريخى لدور المجتمع المدنى التنموى ١٣٠

- حجم ونشأة المجتمع المدنى فى الدول العربية ١٣٠

ثالثا: المناخ العام لمنظمات المجتمع المدنى فى الدول العربية (خريطة المجتمع المدنى) ١٣١

- مجالات نشاط منظمات المجتمع المدنى. ١٣١

- دور المنظمات غير الحكومية العربية فى مواجهة الفقر. ١٣٢
١- تجربة تونس ١٣٣
٢- تجربة لبنان ١٣٧
٣- تجربة المغرب ١٤٠
٤- التجربة المصرية ١٤٤
رابعا: الدروس المستفادة من التجارب الناجحة ١٤٥

الفصل الثانى: حول المجتمع المدنى والعمل الأهلى وأهم أنشطته فى التنمية الاجتماعية فى مصر ١٤٨

المبحث الرابع: المجتمع المدنى: التعريف، المكونات، وأهم الأنشطة والخدمات وأهم المعوقات ١٤٩

أولا/ التعريف، المكونات وأهم الأنشطة والخدمات وأهم المعوقات. ١٤٩
١- تعريف المجتمع المدني.
٢- بداية ظهور المجتمع المدني الحديث في مصر. ١٥٠
٣- مكونات المجتمع المدني. ١٥١
٤- دور منظمات المجتمع المدنى وتعظيم دور المشاركة المجتمعية فى عمليات التخطيط والتنمية. ١٥٤
٥- دور منظمات المجتمع المدنى فى تفعيل و ترسيخ مبادئ الحكم الرشيد ١٥٥
٦- الخدمات المختلفة التى تقدمها منظمات المجتمع المدني ١٥٨
٧- بعض مما جاء فى التقرير السنوى للمنظمات الأهلية العربية والخاص بدور منظمات المجتمع المدنى. ١٥٩
٨- أمثلة متفرقة على جهود بعض منظمات المجتمع المدنى المصرى ١٦٠
٩- المعوقات التى تواجه عمل منظمات المجتمع المدنى ١٦١

المبحث الخامس : العمل الأهلي في مصر ١٦٣

- فلسفة العمل التطوعى ١٦٣
- النشأة والتطور ١٦٤
- مرحلة الانتشار ١٦٥
- مرحلة الاشراف والتوجيه ١٦٦
- مرحلة مابعد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٦٢ ١٦٧
- الاطار القانونى للجمعيات ١٦٨
- ملامح نمو المنظمات الأهلية وسبل وآليات تفعيل دورها ١٧٤
- الاسهام الاقتصادى والاجتماعى للجمعيات الأهلية ١٧٩

المبحث السادس:رصد لأهم أنشطة العمل الأهلي في بعض مجالات التنمية الاجتماعية في مصر ١٨٣

أولا : دور المجتمع المدنى –الجمعيات الأهلية – في مجال الصحة والتعليم والمتوقع ١٨٤

مقدمة ١٨٤

- مؤشرات قطاع الصحة. ١٨٦
- الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة الصحة . ١٨٩
- تمويل منظمات المجتمع المدنى . ١٩٠
- التنمية البشرية والجمعيات الأهلية. ١٩٤
- نماذج لتصدى منظمات المجتمع المدنى لبعض قضايا الصحة في مصر . ١٩٨
- تصدى المجتمع المدنى الدولى للأخطار المهددة للصحة ٢٠١
- نماذج لمبادرات صحية دولية للمجتمع المدنى ٢٠٣

ثانيا : دور الجمعيات الأهلية فى التعليم ٢١٤
المحور الأول : تحليل الواقع الراهن للعملية التعليمية لتحديد مدى الحاجة إلى دور الجمعيات الأهلية فى التعليم . ٢١٧
المحور الثانى :طبيعة ودور الجمعيات الأهلية فى التعليم مـــع الإشارة إلى دور الإدارة العامة للجمعيات الأهلية بوزارة التربية والتعليم. ٢٣٠
المحور الثالث: تحديد أفضل صور لشراكة الجمعيات الأهلية فى التعليم ودور المسئولية الاجتماعية لمؤسسات الأعمال. ٢٣٥
المحور الرابع: الشراكة المطروحة بنظام PPP فى قطاع التعليم وهى التى تطرحها وحدة الشراكة بوزارة المالية للقطاع الخاص. ٢٤١
المحور الخامس : مقتـرحات لأدوار محـددة لشراكـة الجمعيات الأهلية على ضوء الواقع الفعلى الممارس. ٢٤٤

الفصل الثالث: حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر ٢٥٣

المبحث السابع:المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى وعوائقه فى مصر ٢٥٤

١- المقصود بالتحول الديمقراطى ٢٥٥
٢- مراحل التحول الديمقراطي في مصر ٢٥٨
٣- عوائق التحول الديمقراطي في مصر ٢٦٠
أولا: العوائق الداخلية ٢٦٠
ثانيا : العوائق الخارجية ٢٦٤
ثالثًا: علاقة المجتمع المدني بالدولة ٢٦٥- ٣٠٤

المبحث الثامن : المجتمع المدنى (الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية) ٣٠٧
أولاً : البحث فى مفهوم الثقافة والثقافة السياسية ٣٠٩
ثانياً : مفهوم حقوق الإنسان والمنظمات الحقوقية ٣١٠
ثالثاً : أنواع حقوق الإنسان ٣١١
رابعاً : منظمات حقوق الإنسان فى مصر ٣١٤

خامساً : رصد لحقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية قبـــل وبعد ثورة ٢٥ يناير . ٣١٦
سادسا : آليات خاصـــة بعمل المنظمات الحقوقية والجمعـيات الأهليـــة ٣٢٠
سابعاً : عرض لبعض تجارب المنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان ٣٢٣

المبحث التاسع : رؤية تحليلية حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر – الواقع – التطلعات – التحديات ٣٣٣
١ – قراءة فى المفهوم ٣٣٥
٢ – المجتمع المدنى فى مصر ٣٣٦
– الواقع
– التطلعات
– التحديات
٣ – أهمية الشراكة بين تنظيمات المجتمع المدنى والدولة ٣٤٨
– **عرض موجز لمحتوى الدراسة** ٣٥١

Civil Society and the future of Development in Egypt (With special emphasis on the role of some governmental social activities) (Summary)

This study is a trial to highlight the image of Egyptian Non Governmental Organizations its philosophy, initiatives, role and spheres in development with special emphasis on development, beside historical activities, and social spheres since the twenties of the previous century.

On descriptive and analytical basis content of this study tried to fulfill this target through three main chapters: handling in the first one the contemporary civil society role in Egypt; it's philosophy, in development, regarding globalization reflection effect on society economic and social activities, and concentrating in the second on health and education sectors.

Regarding results obtained, the third and last chapter of this study discuss the subject of democracy mobilization in Egypt, its hinders, and it's relation with the Right Societies role regarding society political culture situation before and after the 25th of January 2011.

Principle investigator

Prof. Dr Wafaa Abdalla

المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر

تقديم موجز للدراسة :

حول الأهداف / والأساليب / والمحتوى

لقد أصبح مستقبل التنمية بالنسبة لشعوب العالم فى الوقت المعاصر يرتبط إرتباطاً وثيقاً بالعولمة وما أحدثته من تغيرات عالمية ودولية وإقليمية ومحلية فى التنظيمات والآليات المحدثة للتنمية بشكل عام فى مجالاتها المختلفة ، وبشكل خاص بالنسبة لدول العالم الثالث حيث أصبح المجتمع المدنى كمسمى جديد للمنظمات غير الحكومية فى عصر العولمة أحد أهم هذه الآليات والتى ساهمت وتساهم بقدر كبير فى تحقيق التنمية وضمان إستقرارها وتواصلها .

وفى هذا الإطار تستهدف هذه الدراسة والتى تحمل عنوان "**حول المجتمع المدنى ومستقبل التنمية فى مصر**" تقديم محاولة للتعرف على المجتمع المدنى المصرى من حيث الإطار الفلسفى والنشأة والدور التنموى ومجالاته كآلية للتنمية ثم مناقشة وتوضيح ما أضافته العولمة فى الوقت المعاصر من أدوار جديدة لهذا المجتمع فى التنمية خاصة فى مجال التنمية السياسية وذلك إلى جانب إستمراره فى أداء دوره التاريخى الكبير والمعروف بالنسبة للعمل الأصلى وأنشطته المتعددة فى التنمية الاجتماعية فى مصر والتى ظل المجتمع المصرى يمارسها بشكل أساسى مستمر ومثمر منذ عشرينيات القرن الماضى وحتى الآن .

أساليب الدراسة وفصولها :

إعتمد الوصول إلى أهداف هذه الدراسة والسابق توضيحها على المنهج الوصفى التحليلى وذلك بدراسة ومناقشة وتحليل عدد من الدراسات النظرية والتطبيقية المرتبطة بتحقيق هذه الأهداف والتى تضمنتها الدراسة فى عدد ثلاث فصول :

حيث يتناول الفصل الأول : نشأة المجتمع المدنى فى مصر الماضى والحاضر حيث يناقش هذا الفصل فى الجزء الأول منه المجتمع المدنى من حيث الإطار الفلسفى والنشأة والدور التنموى ، ثم يتعرض فى جزئه الثانى إلى العولمة وإنعكاساتها على أدوار المجتمع المدنى فى

التنمية الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة فى مصر مشيراً فى جزئه الثالث إلى بعض التجارب العالمية لدور المجتمع المدنى فى التنمية .

ويتعرض الفصل الثانى والذى يحمل عنوان "حول المجتمع المدنى والعمل الأهلى وأهم أنظمته فى التنمية الاجتماعية فى مصر : بحيث يتكون من ثلاثة أجزاء حيث يتعرض فى جزئه الأول إلى التعريف بالمجتمع المدنى وأهم أنظمته وأهم المعوقات التى تواجهه وبينما يركز فى جزئه الثانى على العمل الأهلى كمكون أصيل للمجتمع المدنى فى مصر من حيث والنشأة والتطور والتطوع مع إبراز لميادين هذا العمل ودوره فى الإسهام الإقتصادى والاجتماعى وإبراز ما يواجهه من معوقات . أما الجزء الثالث من هذا الفصل فيقدم رصد لأهم أنشطة العمل الأهلى فى بعض مجالات التنمية الاجتماعية فى مجالى الصحة والتعليم بإعتبارهما من المجالات الأساسية الداعمه لتحقيق التنمية البشرية القائم على تحقيق التنمية وتواصلها. تواصلها .

ويأتى الفصل الثالث والأخير والذى يحمل عنوان : حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر : فيناقش فى جزئه الأول التحول الديمقراطى فى مصر وعوائقه ثم ينتقل فى جزئه الثانى إلى توضيح العلاقة بين المجتمعات الأهلية والمنظمات الحقوقية فى مصر ودورها فى التوعية والتثقيف السياسى قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . ويختتم هذا الفصل بالجزء الثالث والأخير والذى تختتم به هذه الدراسة حيث يتم تقديم رؤية تحليلية حول المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر .

عرض عام موجز لمحتوى الدراسة :

فى إطار ما تقدم عرضه لهذه الدراسة من حيث تحديد أهدافها وأساليبها وفصولها الثلاث يتم فى هذا الموضع إلقاء الضوء بشكل موجز حول أهم تفاصيل المحتوى العام لما تم تناوله ومناقشته فى هذه الفصول التى تتسلسل وتتكاتف جميعها لتحيق أهدافها:

فمحتوى الفصل الأول : والذى يحمل عنوان المجتمع المدنى الماضى والحاضر يشتمل على ثلاثة أجزاء يتناول فى جزئه الأول هذا المجتمع من حيث الإطار الفلسفى والنشأة والدور التنموى متناولاً للقضية والمشكلة البحثية ، وتفكيك المصطلح ثم يتعرض لأبرز الدراسات السابقة مع تحديد لجوهر هذه المشكلة فى المجتمع المصرى ومناقشاً لها بين الإتصال والإنفصال .

ومن أهم ما جاء فى هذا البند الأخير وتجدد الإشارة إليه هو إعتراف الرئيس جمال عبد الناصر فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ بعد الهزيمة حول تقاعس الدولة كثيراً فيما يتصل بشئون المجتمع المدنى بعد التغير فى خريطة العالم السياسية وإنفراد الولايات المتحدة بقيادة العالم ومحاولاتها المتكررة لإعادة رسم الخريطة الدولية. حيث دخلت منظمات الأمم المتحدة ميدان النشاط الإجتماعى بكثافة الأمر الذى أكدته قمة الأرض فى ريودى جانيرو ، وفى المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان فى فيينا عام ١٩٩٣ ، والمؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة عام ١٩٩٥ ، ومؤتمر القمة الإجتماعية فى كوبنهاجن ، والمؤتمر العالمى للمرأة فى بكين / الصين عام ١٩٩٦ .

وذلك يؤكد أن المجتمع المدنى أصبح فاعلاً أساسياً فى خريطة العالم أجمع مما كان له أثره المباشر على المجتمع المصرى مما أدى إلى تفعيل نشاطات المؤسسات غير الحكومية وأهمها الجمعيات الأهلية.

<u>أما محتوى الجزء الثانى</u> من هذا الفصل (الفصل الأول) فقد جاء يحمل عنوان : العولمة وإنعكاساتها على المجتمع المدنى بالنسبة لأدواره فى التنمية الاقتصادية المعاصره فى مصر والذى يستهدف إلى تبيان العولمة كحركة معاصرة وما تحددها من أطر مؤسسية وآليات إستحدثت لتفعيل أدائها وعلاقة ذلك بما تم وسيتم من سير أغوار الدول كقوام سياسى فى ظل متناهى مضطرد لمفهوم الدولة وتقليص متزايد فى سيادة سيطرتها على مكانها جغرافياً وحدودها طبوغرافيا وشعبها ديموجرافياً مع توضيح للدور المتنامى آنيا لمنظمات المجتمع المدنى بهدف تحريره لمكوناته المجتمعية داخل حدود الدولة من قبضة تركيز السلطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية من الدور الحاكم والقبضة المسيطرة لكل دولة على كافة مناحى شئونها للتعامل المباشر بما إستحدث من شرعية تديرها منظمات وآليات العولمة ، وتركز هذه الجزئية على التعرض لكافة الأطروحات سالفة الذكر وذلك كمحاولة لتفسير ما ينساب من أحداث جارفة بمنطقة الشرق الأوسط التى تمثل مصر جزءاً وقلباً لها جغرافياً وطبوغرافيا وديموجرافيا.

ونظراً لإتساع أفق موضوع العولمة وتشعب تأثيراتها وردود أفعالها بشكل عام فقد تم تقسيم أهم هذه التأثيرات بالنسبة للمجتمع المدنى فى هذا الجزء من الدراسة فى عدد عشرة أقسام :

- حيث ناقش القسم الأول موضوع العولمة والمجتمع المدنى بالغرب كأنماط وظواهر إجتماعية ، متعرضاً لنشأة العولمة ومؤسسة التعولم وآلياتها ، وموضحاً لعلاقة العولمة بالمجتمع المدنى ومتناولاً مجموعة البريكس الدولية لمواجهة القطب الواحد للعولمة .
- أما القسم الثانى من هذه التأثيرات فقد تعرض إلى توضيح لمراحل الزج بمصر فى أتون العولمة ومتعرضاً فى القسم الثالث لبرنامج إصلاح السياسات القطاعية كأداة لتفكيك أواصر الاقتصاد العينى وبرنامج إصلاح السياسات القطاعية وتنفيذ برنامج الخصخصة وتعتبر البنية التشريعية لتقنين الأصولية الرأسمالية ، ودعم مجموعة أصحاب الأعمال وإنشاء سوق للأوراق المالية ، مع الإشارة إلى تحول التعاملات فيها إلى مضاربات وآثار ذلك على مؤشرات الاقتصاد الكلى.
- ويناقش القسم الرابع النقابات المهنية فى إطار العولمة من حيث إنعدام الحريات النقابية ومناقشة للإحتياجات العمالية ومنتهياً إلى مناقشة مشروعات قوانين الحريات النقابية.
- وفى إطار ما سبق يأتى القسم الخامس ليناقش منظومة المجتمع المدنى وإحتكار وتربح الإعلام والإعلام الإعلانى للتسويق السياسى متعرضاً لملامح أول تجربة تناظر بين مرشحى الرئاسة فى مصر ومنتهياً إلى عرض رؤى الإصلاح الإعلامى كما يراها الخبراء لدعم المجتمع المدنى.
- ثم يتعرض القسم السادس إلى التنمية بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية .
- بينما يتعرض القسم السابع والثامن إلى الجمعيات الأهلية وبرنامج دعم اللامركزية الممول من أمريكا لخدمة أهداف التقويم ومناقشاً لموضوع التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية وموقف المنظمات الحقوقية وموقفها من القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وما يجرى من محاولات للتقدم بمشروع قانون بديل من أجل التخلص من الرقابة الحكومية لا سيما الأمنية.

- ويأتى القسم التاسع ليعرض موضوع المجتمع المدنى الألكترونى وأنشطته والتى تهتم بصنع الثورات ونشر البلطجة والإنفلات الأمنى.
- وتنتهى هذه التأثيرات بالقسم العاشر والأخير إلى التعرض للأحزاب السياسية فى مصر لكى تكون على قدر المنافسة الحزبية السياسية وذلك من خلال عرض لوضع وحركة الأحزاب السياسية فى مصر حلال ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ .

ويقدم محتوى الجزء الثالث والأخير من الفصل الأول : تقديم محاولة للإجابة على عدة تساؤلات للتعرف على الدور التنموى الذى يقوم به المجتمع المدنى فى بعض الدول وذلك بالتطرق إلى بعض التجارب العالمية الناجحة فى هذا المضمار... ، وذلك بالإشارة إلى بعض الدول التى نجح فيها المجتمع المدنى فى تحقيق مشاركة فعالة مع تحديد لحجم الدور الذى يقدمه هذا المجتمع لتحقيق التنمية قياساً بدور الدولة ، والوقوف على دوره فهل كان مكملاً أو مشاركاً ، مع تحديد للقطاعات تمت فيها المشاركة والتطرق إلى طبيعة الأفراد القائمين على التجارب الناجحة بالإضافة إلى محاولة تحديد للآليات التى ترتب على إستخدامها نجاح تجارب المجتمع المدنى فى هذه الدول.

وقد تحددت الإجابات المطلوبة على التساؤلات التى تم طرحها فى هذا الجزء من خلال عرض لعدة تجارب عالمية منها تجربة أمريكا اللاتينية فى تخفيف حدة الفقر من خلال ما سمى بالتحول النقدى المشروط ، ثم تجربتى التنمية البشرية فى الهند والصين...

كما تناول هذا الجزء التطور التاريخى لدور المجتمع المدنى التنموى ونشأته فى الدول العربية ودوره فى مكافحة الفقر وذلك بإستعراض تجربة تونس ولبنان والمغرب منتهيا بالإشارة إلى التجربة المصرية مع تحديد لبعض الدروس المستفادة من برامج منظمة العمل الدولية .

أما محتوى الفصل الثانى من هذه الدراسة :

والذى يحمل عنوان المجتمع المدنى والعمل الأهلى بشكل عام وبعض أنشطته فى مجال التنمية الاجتماعية فى مصر بشكل خاص :

فهو يتكون من ثلاثة أجزاء ، حيث يتناول فى جزئه الأول التعريف بالمجتمع المدنى ، وأهم المكونات والأنشطة والخدمات التى يقدمها وأهم ما يتعرض إليه من معوقات بشكل عام ثم

يتناول فى جزئه الثانى فلسفة العمل التطوعى وتحديد لميادين العمل الأهلى من حيث النشأة والتطور والإنتشار محدداً مساهمته فى تنمية الجانب الاقتصادى والاجتماعى ومتناولاً لأهم التحديات التى تواجه العمل التطوعى فى مصر .

ويقدم الجزء الثالث من هذا الفصل (الفصل الثانى) :

الدعم والتأكيد لفاعلية العمل الأهلى فى مصر وذلك بالإنتقال من التعميم إلى الرصد التخصيص ... ، من خلال التناول التفصيلى ورصد لنتائج أهم الأنشطة التى يقوم بها المجتمع المدنى فى مصر وذلك من خلال تقديم رصد لبعض من أنشطة هذا المجتمع فى أهم مجالات التنمية الاجتماعية وذلك فى مجالى الصحة والتعليم بإعتبارهما من أهم المجالات الاجتماعية التى يتم من خلالها تدعيم قدرة البشر على المشاركة فى دفع مسيرة التنمية وتحقيق تواصلها.

وينتقل محتوى الفصل الثالث والأخير من هذه الدراسة : من الجانب الاجتماعى إلى الجانب السياسى وذلك تحت عنوان : "المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصـــــــر" حيث يتكون هذا الفصل من جزئين :

حيث يناقش الجزء الأول من موضوع التحول الديمقراطى وعوائقه فى مصر ....

أما الجزء الثانى من هذا الفصل : فيتناول المجتمع المدنى ودوره فى التوعية والتثقيف السياسى والتى يقوم بها الجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية قبل وبعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ، حيث يتم فى هذا الجزء تقديم توضيح لهذه المنظمات وأنواعها وتناول مفهوم الثقافة والثقافة السياسية ومفهوم حقوق الإنسان وأنواعها والمنظمات الحقوقية وأهدافها وتحديد لوجودها فى مصر.

كما يقدم هذا الجزء رصيداً لحقوق الإنسان ودور المنظمات الحقوقية وطبيعة عملها والآليات التى تستخدمها والتى تعمل على تحقيق الفاعلية للعمل الحقوقى الذى تقوم به.

ويتم إختتام هذا الجزء بعرض لبعض تجارب والممارسات للمنظمات العاملة فى مجال حقوق الإنسان ...

ويقدم هذا الفصل فى نهايته رؤية تحليلية تختتم بها الدراسة بعنوان رؤية تحليلية حول التحول الديمقراطى فى مصر ، والتى يتم من خلالها تقديم تحليل وتحديد للواقع والتطلعات مع عرض لأهم التحديات التى تواجه هذا التحول فى ج.م.ع....

وبعد .. وبعد هذا التقديم الموجز لمحتوى فصول الدراسة ، فإن الفهرس السابق عرضه يشير إلى المزيد من النقاط التى تم تناولها حول الموضوعات التى تم تناولها فى هذه الفصول والتى تعمل فى مجموعها إلى تحقيق أهداف هذه الدراسة ، والله ولى التوفيق.

الفصل الأول : المجتمع المدنى الماضى والحاضر

المبحث الأول: نحو رؤية نقدية لإشكالية المجتمع المدنى

نظرة سوسيولوجية

المبحث الثانى: العولمة وإنعكاساتها على المجتمع المدنى

بالنسبة لأدواره فى التنمية الاقتصادية

والسياسية المعاصرة فى مصر.

المبحث الثالث: بعض التجارب العالمية لدور المجتمع

المدنى فى التنمية.

المبحث الأول : نحو رؤية نقدية لإشكالية المجتمع المدنى
نظرة سوسيولوجية

المحتويات

أولا : القضية والمشكلة البحثية

- العلاقة بين الأصل (المجتمع الكبير) والفرع (المجتمع المدنى).
- دليلان الأول من المفكر الجزائرى مالك بن نبى والثانى من عالم الاجتماع البريطانى أنتونى جيدينز
- دولة الرفاه التى يشر بها كينز

ثانيا: تفكيك المصطلح

- المعجم النقدى لعلم الاجتماع
- موسوعة لاروس

ثالثا: من أهم وابرز الدراسات والأبحاث السابقة

- المجتمع المدنى فى القرن الواحد والعشرين
- المجتمع الشفاف
- أطفال من زجاج
- هل المجتمع المدنى ومنظماته فى أزمة

رابعا: الجديد فى الدلالات والمعانى

- المصطلح يحمل الكثير من الأضداد
- الدلالة والمعنى

خامسا :من الخصائص السوسيولوجية للمجتمع المدنى

- حرية التكوين ، جماعية التكوين
- جانب أخلاقى إجتماعى نفسى

سادسا :بعض المشكلات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى

- إشكالات بنيوية مركبة

سابعا : العناصر الحديثة لدعم وتطوير المجتمع المدنى

- دعم وتطوير المجتمع المدنى
- ظهور القطاع الثالث
- العنصر السياسى والقانونى
- العنصر الثقافى
- العنصر الاجتماعى والاقتصادى

ثامنا : الخاتمة

- جوهر المشكلة فى المجتمع المصرى
- المشكلة بين الإتصال والإنفصال

أولا

القضية والمشكلة البحثية

سوف نكتفى ببعض الإشارات الموجزة ، ذات الدلالات المُعبرة لمشروع مختصر للإطار البحثى لتلك الجزئية عن " نحو رؤية نقدية لإشكالية المجتمع المدنى – نظرة سوسيولوجية وذلك فى النقاط التالية :

١-١ رغم تباعد المكان والزمان والتكوين العلمى فإن هناك شبه إتفاق بين الكثيرين من العلماء على أن العلاقة بين "المجتمع" الأصل والمجتمع المدنى الفرع علاقة مأزومة . وتتراوح تلك الأزمة العلاقية حسب درجة النضج ومستوى التقدم . والنموذج العملى لتلك العلاقة المأزوقة هو المفكر الجزائرى المستنير مالك بن نبى فى أطروحته عن المجتمعات ذات القابلية للإستعمار الخارجى أو الداخلى أو الاثنين معاً وتأثير هذا على التطور الطبيعى والصحى للمجتمع المدنى . وعالم الاجتماع البريطانى أنتونى جيدنز فى أطروحته عن تجاهل سلطة الدولة لقيمة ودور المجتمع المدنى (١).

١-٢ الدليل العملى على ماجاء فى الفقرة السابقة هو ماقدّمه مالك بن نبى عن علاقة مجتمعات الجزائر وتونس والمغرب بالغرب عامة وفرنسا خاصة .أما أنتونى جيندنز فقد إنتقد بشدّة ما أعلنته رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت تاتشر Margaret Thatcher حينما أعلنت " أنه لايوجد شئ إسمه مجتمع " بل ليس هناك سوء أفراد رجالاً ونساءً وعائلاتهم ورفض هذه المقولة جماعات الصفوة أو النخبة بل والكثير من النقابات وهيئات ومنظمات المجتمع المدنى وكانت سلسلة من الاحتجاجات دفعت رئيسة الوزراء السابقة إلى التراجع والإعتذار عن تقديمها وأجبارها رغم صلفها وعنادها – على الإعتذار وقالوا لها متهكمين _ اصدرى قراراً بإلغاء علوم الاقتصاد والاجتماع والسياسة والإدارة والحاسوب والكيمياء والفيزياء ألسنا فى عصر الخصخصة ؟

١-٣ طوال قرنين من الزمان (التاسع عشر والعشرين) حدث تطور طبيعى فى أن لكل مجتمع مايعرف – بالهوية المجتمعية الخاصة ، كما أن له أى المجتمع سيادته المركزية التى تنظم الحقوق والواجبات لكل مواطن .

نقول لكل مواطن وليس لكل فرد للفروق الكبيرة بين الإثنين . ثم شبكة من العلاقات يتداخل فيها كل فى السياسة والإقتصاد والتعليم والثقافة.

فى النصف الأخير من القرن الماضى (العشرين) بدا واضحاً أن هناك تمييزا بين مجتمعات مايعرف بالعالمين الأول والثانى والمجتمعات المعروفة بالعالم الثالث فيما يتعلق بالعلاقة بين الحقوق والواجبات . فهناك مجتمعات أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وكندا ومجتمعات ماكان يعرف بأوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى ثم مجتمعات إفريقيا ، آسيا ، أمريكا اللاتينية .

١-٤ كان يفترض أن معظم المشكلات والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أن تخف حدتها أو تختفى من خلال ماكان يعرف باسم دولة الرفاه Welfare State التى بَشّرَ بها عالم الاقتصاد الشهير كينز Keynes والتى تشكل مجتمع الرفاه Welfare Society والتى يمكنها على حد قول كينز الإستجابة لمخاطر الرأسمالية وأنانيتها.

لكن لا دولة الرفاه تحققت ولا أقامت مجتمع الرفاه وتبع ذلك ضعف أصاب فكرة المجتمع المدنى ، أدى بها إلى حالة من التراجع والوهن (٢).

هناك تطور كبير طرأ على ظاهرة المجتمع المدنى منذ بداية عقد الثمانينات من القرن الماضى أطلقت عليه أدبيات كلا من علم إجتماع التنظيم وعلم الاجتماع السياسى وهو العمليات العالمية Global Processes وهى أعادت رسم خريطة مجتمعات العالم وخاصة مايتصل فيها بخيوط التجربة الإنسانية بين المجتمعات . ليس هذا فقط بل أوجدت مشكلة جديدة . تتمثل فى ظهور مستويات إستثنائية من "التبعية العالمية المتبادلة للعولمة – أحدثت موجات من الصدمات المنتشرة بصورة مضطربة من شرق العالم إلى غربه ومن شماله لجنوبه . أزالت بعض التباينات بين المجتمعات من جانب وأوجدت بعض الشقاقات والمشكلات من جانب آخر . بدءا من إنفجار المفاعل النووى فى أوكرانيا إلى ضرب المفاعل النووى فى العراق إلى غزو الكويت ثم أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ثم حرب الإحتلال الأمريكى لأفغانستان فالعراق . مما اضاف أعباءً ثقال على ظاهرة المجتمع المدنى (٣).

١-٥ إشكالية كبرى جديدة ومعقدة – اثرت وتؤثر وسوف يزداد تأثيرها على مايعرف بالمجتمع المدنى فى العالم كله وهى ظاهرة سوسيولوجية جديدة لم تكن فى حسبان

منظمات المجتمع المدنى ولاحتى فى حسبان علماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد والإدارة منذ ثلاثة عقود تقريباً وهى ظاهرة الإمبراطوريات الجديدة داخل المجتمعات والتى تتحدى ليس منظمات المجتمع المدنى فقط بل وسيادة الدولة ذاتها بل أحياناً تسيطر عليها – أى الدولة – وتتحكم فيها.

مثال ذلك

أ إمبراطورية ماكدونالديز

ب إمبراطورية مايكروسوفت

ج إمبراطورية تكنولوجيا المعرفة عامة والإلكترونية خاصة

د إمبراطورية أجهزة الكمبيوتر المحمولة

هـ إمبراطورية الهواتف المحمولة

و إمبراطورية علم الأحياء المشفرة جينيا وتزايد حجم المخلفات المتنقلة والفيروسات والميكروبات .

ز إمبراطورية تكنولوجيا المواصلات البرية والبحرية والجوية التى تسهل الإنتقال السريع وتدفق المعلومات والإتصالات التى تشمل إختلالات فضائية ومكانية .

ماذا يستطيع المجتمع المدنى أن يفعل فى مواجهة هذه القوى التى تمثلها تلك الإمبراطوريات الجديدة . سؤال كبيراجدا يحتاج لإجابات تحمل قدراً كبيراً من الجدية والعلمية والموضوعية ثم قبل هذا وبعده التواضع .. نعم التواضع ؟؟؟ (٤)

ثانيا

تفكيك المصطلح

على المستويين الكلى الكبير (الماكرو) والجزئى الصغير (الماكرو)

١-٢ مصطلح المجتمع المدنى ومرادفه بالفرنسية Las Societe Civile والإنجليزية Civil Society يشير حسبما ورد فى المعجم النقدى لعلم الإجتماع La Dictionair Critique de la Sociologie وهو من تحريرريمون بودون Raymon Bouden وفرانسوا بوريكو Feanccais BOURRICAUD . مصطلح واسع الدلالة مع نسبية فى الهدف والوسيلة والرسالة . ولايوجد سوى إتفاق محدود حول ماهيته وبخاصة فى الفترة المعاصرة . ويشير ذلك المعجم إلى أن

المجتمع المدنى يتضمن مجموعات من المواطنين الذين يجتمعون فيما بينهم فى تنظيمات للتحاور والسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة ، ومحاولة التأثير فى الرأى العام أو السياسات العامة للدولة أو السلطات الحاكمة .

٢-٢ أما موسوعة لاروس لعلم الإجتماع الحاضر
Encyclopedie de la Sociologie "LAROUSSE"
Le Present en question

فترى أن المصطلح يعنى الهيئات والتشكيلات التى يتم تكوينها بالإرادة الحرة أو التى تساهم بالفعل فى توسيع قضاء حرية التفكير والتعبير والعقل من أجل تحسين نوعية الحاية المجتمعية.
ويندرج تحت هذا المفهوم الروابط والجمعيات والأندية والنقابات والأحزاب . أى كل ماهو تطوعى يتم بالإرادة الحرة لأفراده.
الطفرة الكبيرة التى حدثت لفكرة المجتمع المدنى على النظرية والتطبيق وبصورتيه الكلية والحزبية هو ذلك الإنجاز البحثى الممتاز لكل من عالمى الاجتماع الفرنسيين هنرى مندراس Henri MENDRAS والمتخصص فى علم الاجتماع الريفى وآلان تورين Alain TOURAINS والمتخصص فى علم الاجتماع الصناعى وسوسيولوجيا الحركات الاجتماعية وركز الأول على دور المجتمع المدنى فى التطوير والتحديث الكلى للقطاع الريفى والزراعى فى المجتمع بينما اهتم الثانى بالمجتمع الحضرى والصناعى لتحقيق نفس الهدف من خلال عمليتين إجتماعيتين واضحتين للغاية هما التنمية والديمقراطية .

٢-٣ وقد لقيت أفكار ودعوة كلا من "مندارس وتورين" قبولاً واهتماماً خارج حدود المجتمع الفرنسى وتحديداً فى كل من بولندا (نقابة تضامن بقيادة فاليزا نموذجا)ورومانيا . ومنهما على بقية دول ماكان يعرف بأوربا الشرقية .(*)

ثالثا

من أهم أبرز الدراسات والأبحاث السابقة
Civil Society in The 21 st CENTURY

٣-١ المجتمع المدنى فى القرن الواحد والعشريـــن

تحرير دون إى – إيبرلى والصادر عـــن دار

The company -wealth Foundation

– N.Y عام ١٩٩٤ ثم أعيدت طباعته فى ٢٠٠٣ ويحوى خمسة أجزاء تحوى فى مجموعها ثلاثاً وعشرين فصلاً شارك فى إنجازها خمس وعشرين باحثـــا بالإضـــافة إلـــى المحرر فى مختلف التخصصات فى علوم الإجتماع ، السياسة ، الإقتصاد ، الأنثروبولوجيا ، علم النفس والتربية ، الرياضيات ، الإحصاء ، القانون ، حوار الحضارات.(٦)

والذى يعنينا فى هذا المرجع القيم الدراسات التى تناولت التحولات فـــى المجتمـــع المدنى ، والتى أنجزها " مايكل إس – جويس . ثم الآفاق الجيلية للمجتمع المـــدنى والتـــى أجزها الباحثان وليم شتراوس ونيل هوى . ثم التوجهات العالمية تعيـــد تـــشكيل المجتمـــع المدنى للباحث وليم فان روس ويثهارد ، هذا فى الجزء الأول أما الجزء الثانى ففيه " التعليم لبناء مجتمع إنسانى وفى الجزء الثالث – الأحزاب السياسية وإستبدال المـــسئولية المدنيـــة للباحث كولين شيدهان ، بناء مجتمع حسن التنظيم للباحث تى وليم بوكس . وفـــى الجـــزء الخامس الفصل ١٩ عن تقوية روابط المجتمع للباحث آلان كارسوف، المجتمعية وتـــوازن جديد بين الحقوق والمسئوليات للباحث روجر ل. كونر.

٣-٢ أ- The SANE SOCIETY

Eric FROMM,

Landon, Routledge

وهذا الكتاب كتب عنه كثير من النقاد على أنه من أهم إنجازات أبحاث إديك فـــروم الشهيرة وفحواه أن المجتمع إذ يكون له تاثير الإيجابى أو السلبى فى أفراد المجتمع فلابـــد من دراسة التأثير الرافد والقابع فى الفرد . ثم الربط بين الحالة السوية وفاعلية المجتـــمع المدنى.

٣-٣ ب- Enfants de Verre

أطفال من زجاج – تحرير دايساكو إكيدا

وقد جاء فى هذا الكتاب كيف أن الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الثانية بعد اليابان فى بيع الأمهات غير المتزوجات لأطفالهن فى سوق سوداء خاصة بشراء الأطفال المولودين حديثاً.

كما أنها أى الولايات المتحدة كان يوجد فيها على سبيل المثال عام ١٩٨٩، ١٤ مليونا من المدمنين للمخدرات . وفى نيويورك وحدها يموت شخص إغتيالاً كل ٥ ساعات ، وتنتهك حرمة إمرأة أو تغتصب كل ثلاث ساعات ويعتدى على شخص كل ٣ دقائق . ويتساءل 'ريك فروم كم هى الحاجة ماسة إلى تقوية وتفعيل دور منظمات المجتمع المدنى لحماية المجتمع الأمريكى.

٣-٤ هَلْ المجتمع المدنى ومنظماته فى أزمة ؟

وإذا كان الجواب بـ نعم فما الدليل العملى على ذلك ؟

فالجواب يأتى من خلال الدراسة الجادة وعنوانها :

" أحوال مابعد الحداثة The Post modern Conditions

ومؤلفة جان فرانسوا ليوتارد Jean Francais lyotard

والذى نشرته University of Minnesata Press

وطبعته الأولى عام ١٩٨٤ والثانية ١٩٩٨

وتعرض لهذا الكتاب بالنقد والتعقيب المفكر اللاقد الألمانى

هـ .م. إنتسنبرجر H.M Entzenberger

وجاء فيه كيف أن العالم يعيش عصراً عجيباً ، إنتقلت المجتمعات فيه من الحرب الباردة إلى الحروب الأهلية مما يضاعف من الحاجة إلى دور كبير لمنظمات المجتمع المدنى . مثال ذلك إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاقية كيونو لحماية البيئة ولجونها إلى الكذب المفضوح فى بياناتها الرسمية . وإنفاقها العسكرى الكبير على حساب المجالات الاجتماعية الضرورية والمفيدة لاستقرار المجتمع مثل الرعاية الاجتماعية الأساسية . وظهور جيل جديد من المنقطعين عن الدراسة وهو مايعرف فى أدبياتنا هنا بالتسرب ثم الذين يحتاجون خدمات الرعاية الصحية الأساسية والإسكان فى الوقت الذى يتبنى فيه الرئيس جورج بوش الابن شعار هتلر الحربى " من ليس معنا فهنو ضدنا وعلينا"

واتباع سياسة الحروب الاستبطاقية ومأساة إحتلال كل من أفغانستان والعراق مما يدل على أن هيئات المجتمع المدنى فى أزمة تحتاج للعلاج (٧).

رابعا

الجديد فى الدلالات والمعانى

أ- المصطلح يحمل الكثير من الأضداد كيف؟

إن هذا المصطلح يجمع الكثير من الأضداد (جمع ضد) والسياسات المتباينة ... وهو يجمع بين الليبرالية الجديدة والإشتراكية بين اليسار واليمين وأحياناً الوسط ، بين التضامن الاجتماعى ومبادرة جماعات الأفراد الصغيرة والمتوسطة

والمجتمع المدنى مصطلح قديم يرجع إلى عام ١٧٦٧م حيث نشر المفكر والفيلسوف الأخلاقى القسيس الاسكتلندى آدم فيرجون بحثاً عن أصول تاريخ المجتمع المدنى "Essay on the history of civil Society"

يتحدث عنه أى " المجتمع المدنى" بصفته إتجاهاً فكريا منشوداً يهدف إلى إعطاء صبغة أخلاقية جديدة ينبغى أن تسرى فى خلايا المجتمع شريان الدم فى العروق.

ثم تلا ذلك أن يحظى مصطلح المجتمع المدنى باهتمامات العديد من المفكرين منهم على سبيل المثال لا الحصر إليكس دى توكفيل فى إيطاليا Alexis de Tecqueville ، جان جاك روسو J.J.Rousseau فى فرنسا وماكس فيبر M.Webber فى ألمانيا ، وبرتراند راسل B.Russel فى بريطانيا ولكل منهم الكثير من الأتباع والمريدين . وأصبح المصطلح يؤدى إلى تنامى حركات التحرر الديمقراطى وفى الربع الأخير من القرن العشرين إكتسب المصطلح زخما كثيراً فى أوربا الشرقية بإعتباره التيار الجديد المناهض للديكتاتورية وإنهاء وصاية الحكم التسلطى على الشعوب والعمل على إيجاد مساحات جديدة من الحريات لمنظمات المجتمع الذاتية . ولقد كان للنجاحات التى حققتها الحركات الاجتماعية ذات الصفة الشعبية وخاصة فى دول أوربا الشرقية مثل جمهورية ألمانيا الديمقراطية "سابقا" وبولندا ونشاطات نقابة تضامن فيها ، ورومانيا ...الخ فالنجاح الذى حققته منظمات المجتمع المدنى فى هذه المنطقة فى العالم أشعل شرارة الاهتمام والإنتباه إلى هذا النوع من النشاط . وإعطاء زخم فى إعادة إكتشاف أهمية هذا المصطلح فى الخطاب السياسى والاجتماعى والاقتصادى والثقافى على مستوى العالم أجمع.

ب- **الدلالة والمعنى**

بعيدا عن التفاصيل الدقيقة المحيطة بالمصطلح فإنه أى المصطلح ينصرف إلى المجتمع الفعال الذى يشارك جزء كبير من مواطنيه فى الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، والثقافية والأخلاقية بروح المسئولية والتضامن.

ويحمل هذا درجة عالية من النزعة التضامنية الاجتماعية التى نشأت فى كل من فرنسا عقب ثورة الطلاب فى مايو ١٩٦٨ وما أحدثته من حراك سياسى واجتماعى وثقافى كبير وكذلك فى ألمانيا بعد هدم جدار برلين والوحدة بين الألمانيتين وزيادة الاهتمام بالأنشطة الاجتماعية التى تقوى مايعرف بالمواطنة الفعالة ، والمنظمات غير الحكومية خاصة المنظمات غير الربحية . ثم إنتشر هذا الإتجاه فى الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إصلاح الخلل فى التوازن بين الحقوق الفردية والإلتزامات الاجتماعية وضرورة إلتزام المواطنين والمواطنات بتطوير قدر أكبر من روح الجماعة وتحمل قدر أكبر من المسئولية تجاه المجتمع.

ويرى آخرون أن المجتمع المدنى هو أحد أوجه التنظيم الذاتى المجتمعى الذى يغلب عليه الطابع الديمقراطى المجتمعى مستقلا عن الدولة وخارجاً عن نطاق مايسمى بدائرة إقتصادات السوق.

والصفة المجتمعية تعنى أنها ليست أنشطة شخصية أو تجارية . فهو عملية متواصلة يغلب عليها روح الجماعة والنفع العام لصالح الجماعة والمجتمع بدرجة فيها نوع من أنواع التضامن فى أنشطة العمل المدنى مثل إرتفاع مستوى الثقافة النوعية والعامة وحسن إستثمار الوقت لدى القطاعات المختلفة فى مختلف نواحى المجتمع مثل الصحة ، الرعاية الاجتماعية للطفولة والأمومة والمسنين وأصحاب الاحتياجات الخاصة ، وتحسين ظروف الرعاية الصحية ، والبيئة وحماية المستهلك وتعزيز مساحات الحرية والديمقراطية ...الخ (^)

خامسا

من الخصائص السوسيولوجية للمجتمع المدنى

أ- حرية التكوين المتولدة من السلوك الإرادى للأفراد المكونين . وبذلك يختلف عن علاقات القرابة الأسرية بمختلف مستوياتها . والمجتمع المدنى يختلف فى طبيعته عن الدولة ومؤسساتها فهى تفرض جنسيتها وسيادتها وقوانينها

وتشريعاتها على من ينتمون إليها ويعيشون فى كنفها دون الرجوع إلى رغباتهم أو قبول مسبق منهم.

ب- الخاصية الثانية هى جماعية التكوين والإدارة والتنظيم فأعضاؤه يختارون عضويتهم بكامل إرادتهم الواعية الحرة وبشروط يتفقون عليها تتعلق بالحقوق والواجبات وبقدر مايحصل المواطن – أى مواطن – على عدد كثير أو متعدد من بطاقات عضوية فى منظمات المجتمع المدنى المتعددة النشاط بقدر مايوصف – أى المواطن – بالديناميكية الفعالة سواء أكان ذلك فى نقابات أو نوادى رياضية أو ثقافية أو إجتماعية أو أحزاب أو إتحادات أو غرف تجارية ، صناعية ، زراعية.

ج-لمنظمات المجتمع المدنى خاصية أخلاقية اجتماعية سلوكية وثقافية تتضمن حسن التعامل مع الآخر وقبوله إتفاقاً وإختلافاً ، وحدة المجتمع المدنى تحمى حقوق أفرادها وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية وتلتزم بأصول الأخلاق والقانون فى إدارة الخلاف بينها وبين غيرها من المنظمات الأخرى وبينها بين الدولة ويسودها قيم التسامح والإحترام والتعاون والتنافس الشريف فى المعاملات .

دلالة ماتقدم أنه:

فى ضوء ما تقدم فإن المجتمع المدنى رابطة إختيارية يدخلها الأفراد طواعية بعيداً عن الإجبار بمحض إرادتهم الحرة . تلك الإرادة الحرة الكفيلة بحماية مصالحهم والدفاع عنها.

يحتوى المجتمع المدنى على العديد من المكونات منها المؤسسات الإنتاجية والتعليمية والإجتماعية والثقافية والمهنية وأحياناً الروابط والأحزاب والنوادى.

فى بعض الأحيان يتعايش المجتمع المدنى ومنظماته فى الدول غير الديمقراطية ولكنها دولاً غير مطلقة السلطة تخضع فى آداء وظائفها لبعض القواعد الأخلاقية.

فى بعض الأحيان يكون للمجتمع المدنى إمتدادات خارج حدوده المتمثلة فى توسع بعض عناصره أو إنتقال تأثيرها إلى غيرها من المجتمعات سواء فى المؤسسات الإنتاجية أو الإتحادات المهنية والنقابات العمالية.

فى جميع الأحوال فإن مؤسسات المجتمع تتمتع بدرجة من الإستقلالية النسبية فى المسائل المالية والإدارية والتنظيمية وتعد بهذا المعنى قادرة على تنظيم نشاطاتها بعيداً عن تدخل الدولة .

سادسا

بعض المشكلات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى

إن أبرز وأهم المشكلات تأتى من العلاقة بالدولة وصيرورتها التاريخية . فالدولة القديمة كانت تقوم على التوحد والإنصهار . ففى مرحلة النهضة وحتى القرن الثانى عشر فلقد كان مفهوم المجتمع المدنى ينصرف إلى المزج بين الدولة والمجتمع هذا المزج الذى تأسس على أساس عقد إجتماعى بين الأفراد والجماعات وأفرز الدولة.

وفى العصر الحديث إرتبط مفهوم المجتمع المدنى بميلاد الدولة الحديثة وتطورها . فلا يعقل التفكير فى المجتمع المدنى مع إقصاء أو إلغاء تأمين الدولة . فهما مجالان ملتحمان أشد ما يكون الإلتحام أبدا شكلا الإقتران والتمايز بينهما . فهما بمثابة قطعة النقد الواحدة ذات الوجهين . أو الثمرة وقشرتها المختلفة لها والملتصقة بها . وبالتالى فلا يكون التفكير فى المجتمع المدنى ممكناً إلا بإعتبار الدولة الحديثة أفقا كبيرا للعيش المشترك والعمل المشترك من أجل الصالح العام.

وبدأت الإشكالية بين الإثنين فى التمايز النسبى بين العنصرين الأساسيين المكونين له أى الدولة والمجتمع والنظر إلى كل عنصر ككيان قائم بذاته ثم دراسة العلاقة بين الاثنين.

وبدا التمايز واضحاً بعد تطور الرأسمالية الحديث وسيادة منطق السوق بالمعنى الرأسمالى للمصطلح الذى أدى إلى درجة من درجات الحساسية بين ماهو مطلب إقتصادى مادى بحت وماهو مطلب إجتماعى إنسانى.

واتصفت المشكلات بصيغ متباينة فى أعمال المفكر متسكيو " روح الشرائع" وآدم سميث فى كتابه ثروة الأمم ثم راميل دوركيم فى كتابه " تقسيم العمل الاجتماعى.

حيث ظهر مجال جديد أوسع وأرحب يجرى فيه تقييم العمل ، إنتاج الثروة ، التعاقد ، التبادل ، التوزيع ، الأرباح والخسائر ، الضرائب ، الحراك الطبقى . تم تأثير كل هذا على ميادين العمل السياسى . وسطوة وسلطة العناصر السابقة على هذا الأخير ونقصد به ميادين ومجالات العمل السياسى .

وهنا بدأ المجتمع المدنى يكتسب أهمية وقوة . يتلقى الضربات الموجعة ويقاومها ومن المقاومة يكتسب مناعة وقوة وخبرة.

وفى النصف الثانى من القرن العشرين بدا أن فكرة الفصل بين المجتمع المدنى والدولة كان لتأكيد كلا من أطراف المعادلة على تحصين نفسه فى مواجهة الآخر إستجابة لما يتطلبه الواقع تحت تأثير هذا المفكر أوزاك أو هذه النظرية أو تلك أو أيدلوجيا الفكر السياسى بمكوناته الإشتراكية فى مواجهة الرأسمالية ثم التطورات التى لحقت بكل منهما باختلاف اللحظة التاريخية ثم كانت العولمة وتداعياتها.

فعلى سبيل المثال فإن الدولة فى الولايات المتحدة الأمريكية باتت الآن فى وضع يمكنها كما يدلل على ذلك المفكر الكبير نعوم تشومسكى فى كتابه "إعاقة الديمقراطية" فى صنع الرأى العام وتوجيهه للتأثير على منظمات المجتمع المدنى وتوظيفها لخدمة سياستها . وحدث الشئ نفسه فى بعض بلدان الاتحاد الأوربى بدرجة أو بأخرى.(١)

٢- إشكالات بنيوية مركبة

تبدو هذه الإشكالات البنيوية المعقدة أو المركبة بدًا من الميراث الثقيل الذى تركته السلطة الإستعمارية على المجتمع العربى مشرقه ومغربه بسياستها القمعية والتى تركت لدى الرأى العام ميراثا مريراً من العنف والظلم والغطرسة مما أوجد حالة من القطيعة والفجوة بين الدولة والمجتمع واستمر هذا عقوداً وعقوداً بعد التحرر من الإستعمار وإستقلال الدولة الوطنية ذات الهوية الوطنية المستقلة.

وحينما أصبحت الدولة الوطنية رمزاً مرجعيا للوجود السياسى ومحرك مركزى لعمليات التنمية والتحديث واكتسبت بذلك مشروعية تاريخية وبنيوية فإنها أى الدولة سيطرت على كل شئ فى مجالات الاقتصاد والإدارة والإنتاج والتوزيع والخدمات العامة وحلت محل المجتمع فى أخص وظائفه وهى رعاية وإدارة وتنظيم عملية التغيير الاجتماعى وتلبية حاجات المواطنين من صحة وتعليم ورعاية إجتماعية أساسية وعمالة وعدالة وأمن.

وكان الحصاد المر لما سبق هو إلحاق البناء الاجتماعى الكبير بالمؤسسة السيادية للدولة التى فرضت هيمنتها بالكامل على المجتمع.

ووصل الحال فى بعض الأحيان إلى زوبان المجتمع فى الدولة . وهيمنة المجتمع السياسى على المجتمع المدنى وتعاظم البعد السياسى والإدارى على البعد الاجتماعى ، الثقافى التربوى ، النقابى ، الفكرى ، الأخلاقى ...الخ.

وبدلاً من أن تكون الدولة فى خدمة البنية المجتمعية الكلية العامة أى المجتمع حدث العكس تماماً المجتمع فى خدمة الدولة .

وهنا كان الإخفاق البنيوى مركبا فهو إخفاق فى تحقيق توقعات المجتمع ، الإخفاق فى تلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمع ، الإخفاق فى التحكم فى حركة تغيير الأبنية والأنساق والدليل على ذلك كثرة الإحتجاجات والإنتفاضات وأعمال المواجهة والعنف فى بعض الأحيان.

من الحصاد المر أيضاً حصاد المعارضة بكل أطيافها وحصاد النخبة بكل أنواعها وفى بعض الأحيان يتطور الحصاد إلى شراء الذمم والإعتقال أو..أو.

من الحصاد المر أيضاً إستحواذ الدولة المتمثلة بالحاكم على كل الفائض الاجتماعى بدءًا من أراضى الدولة مروراً بكافة المصادر الاقتصادية الرئيسية وتدخلها فى كل أو معظم النشاطات الإقتصادية والاجتماعية . ثم توجه الدولة الحاكم إلى إستهلاك الفائض الاجتماعى بطريقة بعيدة عن الرشد والشفافية والحرص على الصالح العام . ثم الإدارات الخاطئة لبرامج الخصخصة التى أدت فى كثير من الأحيان إلى تعطيل عملية الإنتاج لافتقارها إلى عمليات التمويل السهل والمرن. وأصبحت الدولة دولة ريعية تتبنى كل نشاطات المجتمع وتسيطر عليها وبهذا غدت الدولة كما تقول بعض أدبيات علوم إجتماع التنمية والاجتماع السياسى فى غير حاجة إلى مجتمع المواطنين وكانت هذه الحالة من أكبر المشكلات التى واجهت منظمات المجتمع المدنى . وكان الهدف صرف الناس عن المطالبة السياسية بالديمقراطية والمشاركة فى الحكم إلى الإنصراف إلى همومهم المعيشية ومتطلبات حياتهم اليومية.

وكانت المأساة أن المشاركة السياسية المحدودة تعتبر منحة من الحاكم يتم منحها وفقا لرغباته وحساباته . وكان هذا السلوك وسيلة لتعميق الإنقسام التى تفصل السياسة عن المجتمع المدنى والدولة وتسليطاتها وسلطانها عن الأطياف الاجتماعية للمواطنين مما أوجد حالة من القهر والظلم فى كثير من جوانب الحياة على منظمات المجتمع المدنى مواجهتها وحسن التعامل معها.(١٠)

سابعا

العناصر الحديثة لدعم وتطوير المجتمع المدنى

فى إحدى ورش عمل الـ (INTRAC) الإنتراك فى الهند عام ٢٠٠٦ تساءل أحد رواده قائلاً مهما بذلنا من جهد لنحاول أن نكون أكثر شفافية وأكثر عرضة للنقد والمساءلة ونعمل بأمانة وموضوعية من أجل تطوير المجتمع البشرى وتقدمه خاصة فى البلدان الأكثر حاجة

لخدماتنا . فإن الحكومات – كل الحكومات – ستظل تحاول التحرش بنا ووضع العراقيل أمام جهودنا.(١١)

فى حقبتى الثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين المنصرف تمتعت منظمات المجتمع المدنى بفترة نشاط مزدهر كشريكة لمؤسسات المجتمع الكبير فى التنمية الكلية والمتكاملة من منظور علم الاجتماع التنموى وقد حدث هذا النشاط بموازاة المخاوف العالمية المتباينة من الإرهاب والتهديدات الأمنية أثر بدرجات ما من التراجع فى الدور والوضع الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى من مختلف أرجاء العالم.

ومن الناحية النظرية كثر الحديث عمّا يعرف بالقطاع الثالث ودوره فى تطوير وتقدم المجتمع . وهذا المصطلح تبناه بعض رموز علم الاجتماع الفرنسى المعاصر من المهتمين بقضايا التنمية والتخطيط . وأن الحاجة ماسة فى أن يهتم علم إجتماع التنمية والقياس الاجتماعى بشرائح الفقراء والمحرومين فى فرنسا وخاصة هؤلاء الذين يعانون من سياسات العولمة المنحازة للأغنياء على حساب الفقراء والبسطاء فى الريف والحضر والذين يعانون من تجذر سياسات اللامساواه والإضطهاد خاصة بعد أن أوضحت المؤشرات أن حصاد التنمية عَبْرَ الشركات الكبرى متعددة الجنسيات لم تغير من حياة الناس .

وأن طوق النجاة يكمن فى دعم وتقوية منظمات المجتمع المدنى العاملة فى مختلف نشاطات التنمية.

ولكى تتحقق هذه الغاية لنمو مجتمع مدنى فعّال ونشط يساهم فى حركة تقدم المجتمع فلابد من ضمان بعض العناصر الرئيسية لذلك نذكر منها مايلى:

أولا: العنصر السياسى والقانونى:

- لكى يتم تفعيل المجتمع المدنى فلابد من وجود دستور يحظى بإقبال وقبول شعبى ومجتمعى واسع النطاق يرتضيه طيف المجتمع الكبير بكل مكوناته

ويقر التعددية الحزبية وحرية تكوين الهيئات والمنظمات السياسية والنقابية والاجتماعية والثقافية ويحمى الحريات وحقوق الإنسان والديمقراطية.

- أن يضمن ذلك الدستور الفصل بين :
  - وجود القواعد القانونية التى تنظم تكوين وعمل مؤسسات المجتمع المدنى.
  - إحترام النظام القضائى وإستقلاله لحماية الشرعية الدستورية والحريات الديمقراطية.
  - المشاركة الشعبية فى صناعة القرارات على المستويات المختلفة بما يتطلبه ذلك من اللامركزية وتوزيع للمهام والصلاحيات والمسئوليات.

وهنا يؤكد الباحث – صاحب هذه السطور بأن هناك علاقة طردية بين الديمقراطية من جانب والمجتمع المدنى من جانب آخر والتقدم التنموى من جانب ثالث. فلا ممارسة ديمقراطية حقيقية بغير مجتمع مدنى نشط وقوى وفعال والاثنان يدفعان على التقدم الاجتماعى التنموى والعلاقة جدلية بين هذه الأضلاع الثلاث.

المجتمع المدنى الذى يساهم فى تقوية الديمقراطية من أجل صياغة التقدم وصناعته ليس المجتمع المتمرد على الدولة والسلطة أو المناهض والمناقض لها بل الناقد بوعى عقلانى ناضج من خلال البناء الاجتماعى القادر على الإنتفاض فى الوقت الذى تّخل فيه السلطة بالعقد الاجتماعى القائم بينها وبين المجتمع المدنى . وهذا التمرد يتطلب درجة متساوية فى مؤسسات المجتمع المدنى من التعاون معاً على تحريك المجتمع الحركة الواعية البناء التى تنحى المصالح الخاصة جانبا وتقدم الصالح المجتمعى العام.

ثانياً : العنصر الثقافى

ما سبق الحديث عنه فى العنصر السابق لا قيمة له ولا مستقبل ما لم يتعزز بثقافة مجتمعية تشدد على ضرورة إحترام المكونات الثلاث السابق تحليلها وضرورة تنمية ثقافة تيد السلطات العامة بحدود معينة فى تعاملها مع المواطنين أفراداً كانوا أو جماعات صغيرة أو متوسطة أو كبيرة وإحترام حقوق المواطنين فى التنظيم والإجتماع والتفكير والتغيير . وأن لا يقتصر الأمر على معرفة هذه الحقوق فالمعرفة وحدها لا تكفى ولكن لا بد من أن ترتبط المعرفة بقيم أخلاقية وبأنماط فى أنساق السلوك التى تساعد فى ترسيخ قيم الممارسة الديمقراطية .

إن شرط نجاح المجتمع المدنى بمنظماته ومؤسساته مرهون ومرتبط بزرع ثقافته، فالأهم فى الأبنية والمؤسسات واللوائح والنظم والقوانين هو الثقافة ثم الأبنية النفيسة والقوالب الفكرية.

إننا فى مجتمعنا المصرى المعاصر ما أحوجنا إلى إعادة هيكلة للمجتمع المدنى وربطه بنظام أخلاقى لثقافة القيم ولا سيما قيم الإستقلالية الفردية والحريات الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية. هذا من جهة ومن جهة أخرى ربط المؤسسات بالعقلية السائدة فى المجتمع ذلك لأن المؤسسات تنشأ فى وسط إجتماعى وحضارى معين ولا يمكن أن تؤدى وظائفها إلا إذا تلاءمت مع عقلية الأفراد والجماعات الذين يعيشون فى هذا الوسط.

ثالثاً : العنصر الإجتماعى :

يرتبط هذا العنصر بالربط الوثيق بين التناغم الطيب والإيجابى بين درجة التطور الإجتماعى والتطور الاقتصادى فى آن واحد لتوليد المجتمع المدنى ومنظماته. وبدون عودة لتأثير الثورة الصناعية فى تطور الرأسمالية الغربية المصنعة بشكل متقدم والتى أفرزت حالة المجتمع المدنى الحديث المتقدم صناعياً.

ومرة أخرى نعود إلى أدبيات كل من علم إجتماع التنمية والإجتماع السياسى والقياس الاجتماعى فى الربط بين عملية التطور الحضارى الناشئ عن التقدم العلمى والتطور التكنولوجى المتولد عن الثورة الصناعية وتأثير هذه الحالة على العملية الإنتاجية والوعى بحقوق القوى العاملة فى الصناعة والزراعية وتكوين الروابط والنقابات والإتحادات .. الخ ثم تطور النظم الديمقراطية الحديثة وهذه الحزمة أفرزت ظاهرة الحداثة التى نجحت إلى حد كبير فى تجاوز كثير من المشكلات التى عاقت تقدم منظمات المجتمع المدنى .

ما سبق أدى إلى نوع من القطيعة التاريخية مع السلطة المطلقة التى هى البوابة للمفسدة المطلقة ولإعاقة تطور منظمات المجتمع فى تحقيق رسالتها فى التنمية والتقدم.

ثامنا : الخاتمة

جوهر المشكلة فى المجتمع المصرى

٨-١ لو استخدمنا أدبيات علم الاجتماع النقدى لأمكن القول بسهولة بأننا نعانى حالة مرضية حادة يمكن أن نطلق عليها أن المجتمع يعيش حالة من حالات الإنشقاق

Praralogy . فهنك من يدّعون الليبرالية ولايحققون لغلى درجة كبيرة مبادئها الأساسية وكذلك الحال بالإشتراكية والديمقراطية والأصولية ...الخ. والدليل على ذلك أننا عشنا أكثر من عشرين عاماً فى ظل نظام ديكتاتورى ، سلطوى ، إستبدادى . وفى سنواته الأخيرة تحالفت سلطة الحكم مع رأس المال ثم يتحدث إعلام فريق ونخب اقل ماتوصف به الأنانية والخداع والنفاق وسوء الأخلاق . هؤلاء وأولئك يتحدثون عن أزهى عصور الديمقراطية والإنجازات الوهمية الكبرى والإحصاءات المضللة لتزييف الوعى وتخدير الناس ([١٢]).

٨-٢ ماسبق أفرز عللاً وأمراضاً إجتماعية ونفسية كثيرة سنكتفى فى هذا المقام بحالتين

أ- التفاؤلية الساذجة naive optimism ب- التشاؤم Pessimism

والأنظمة الإستبدادية على مدار التاريخ ومنها النظام الذى كان يحكم مصر قبل ثورة ٢٥ يناير المجيدة كان حريصا على أن يجعل الناس متفائلين باستمرار . مطمئنين أن وضعهم الحالى هو الصحيح مع مافى ذلك من إقتئات على العلم والخلق بل والدين .

٨-٣ فى هذه النوعية من المجتمعات التى يسودها القهر والقمع والاستبداد تصبح الإشارة إلى أى خطأ تشاؤما مرفوضا فالمطلوب هو إنعدام التفكير النقدى ، إنعدام دقة الملاحظة إنعدام الحديث عن المشكلة ومحاولة حلها . المطلوب الاكتفاء بالنظر إلى نصف الكوب الممتلئ على حد قول أصحاب السلطة حتى ولو لم يكن هناك كوباً أصلاً .

٨-٤ باسم التفاؤل ينبغى أن يسود عدم الإكتراث بالأمور الهامة . فالأمور ينبغى أن تسير دوماً إلى الأفضل آليا ولا تتطلب أى اهتمام جدى لامن الحكومة ولامن المجتمع ولا من الناس جماعات وهيئات ومنظمات . وعندما يظهر شخص أو جماعة أو فئة ، أو ، أو .. متحدثا عن أخطار داهمة ومشكلات حقيقية فينبغى أن يّهاجم فوراً بأنه غير متفائل أو مندس أو مخرب ، أو عميل وأنه لايرى الإنجازات الباهرة.

٨-٥ أحيانا نجد أنفسنا فى مجتمعنا المصرى أمام حالة أقرب ماتكون إلى التراجيدا الإغريقية القديمة الشهيرة فى مشكلات كبرى كثيرة منها " المجتمع المدنى

الفاعـل، المنفعل . مثال كثير وكثير لكننى سأكتفى بنموذج واقعى رغم قسوته فـى الألم والمرارة ومدعاة للحزن والأسى.

أليس عجيباً بعد عشرة أشهر من ثورة ناجحة أبهـرت العـالم أجمـع ثـورة ٢٥ يناير الرائعة والمجيدة أن ننتقل من موسوعة وصف مصر إلى تراجيديا حرق مصر "المركز العلمى نموذجا" والذى ارتكب جريمته فلول نظام قديم فاسد قـاهر مـستبد والذى يزيد التراجيديا عمقاً أن يحاول البعض إلحاق التهمة زوراً وبهتانـاً بـالثوار الأبرار والشباب الأطهار؟ (١٣).

المشكلة بين الإتصال والإنفصال

" لقد ثبت عجز كل من الراسمالية والإشتراكية عن رفع البؤس عن غالبية الشعب – – أى المجتمع الكبير – لذا فإن التساؤل الاجتماعى الثقافى هو مايلى : هل هناك حل آخـر غير أن يمتلك المجتمع نفسه ؟ هل هناك حل خاص بنا نحن ؟ ومن نحن ؟ اليس لدينا تراثنا وخيالنا ورصيدنا الفكرى والتنظيمى لتطبيق نماذجنا الخاصة للتنمية بمـا يتفـق وهويتنـا وطموحاتنا وآمنا . كارلوس فوينتوس (١٤).

هذا المفكر النيكارجوى (نسبة إلى نيكاراجوا بأمريكا اللاتينية) والذى ينتمـى إلـى ثقافة أمريكا اللاتينية والذى اشرنا إلى مقولته ومصدرها فى الفقرة الواردة عاليه له بحـث رائع فى التقرير الصادر عن اليونسكو " المنظمة العالمية للتربية والعلوم والثقافة – باريس – فرنسا " وموضوعه OUR CREATIVE DIVERSITY

Report of World Commission on Culture and Development

أى " التنوع الإنسانى الخلاق – تقرير اللجنة الدولية عن علاقة الثقافة بالتنمية .

إستحضرنا هنا التقرير بصفة عامة وبحث كارولوس فوينتوس خاصة وأنا مهمـوم بمعالجة هذا البند الخامس عن المشكلة بين الإتصال والإنفصال . والمشكلة التـى يعنيهـا صاحب هذه السطور هى علاقة "المجتمع المدنى فى مصر بالتنمية" وساءلت نفس أسئلة من النوع الكبير والصريح من نوع : هل حقا لدينا مجتمع فاعل منفعل؟

هل أنجزنا فى مصر منذ محمد على باشا الملقب بالكبير إلى الخـديوى إسـماعيل وصـولاً للملكين فؤاد وفاروق ثم محمد نجيب وجمال عبدالناصر إلى أنور السادات تنمية حقيقية لها مستقبل ؟ وإذا كان الجواب بلا وهو حقا كذلك . فما هو السبب أليس ضعفاً وتـرهلاً فيمـا يسمى بالمجتمع المدنى ؟

صحيح كان هناك إنجازات تنموية رائعة فى كل حقبة من الحقب السابقة ولكنها لم تتصل ولم تتواصل بل تعرضت لحالات من التمزق والإنفصال . لماذا؟

إن القرن العشرين خاصة نصفه الثانى قد حمل المجتمع العالمى كله من عالم منتاه من الحقائق اليقينية إلى عالم متناه من الشكوك على حد التعبير الرائع لعالم الاجتماع الفرنسى الكبير إدجار موارن Edqar MORIN الأستاذ التسعينى المتخصص فى سوسيولوجيا المستقبل والذى طالب فى الثمانينات من إعادة النظر فى مدلول الفرد ، الأسرة ، المدرسة ، النادى ، المعبد ، مسجدا أو كنيسة ، الجماعة ، النقابة ، التنظيم الاجتماعى ...الخ.

إستدعيت هذه المقولات حينما هممت بتحرير هذه الجزئية من هذا الإطار البحثى وإنتابتنى حالة من الحزن والإحباط الشديدين لماذا؟

لأن مصر المجتمع والثقافة كانت حاضرة فاعلة منذ خلافة عثمان والخلاف بين الإمام التقى الزاهد أمير المؤمنين على بن ابى طالب ومعاوية بن ابى سفيان . وكانت حاضرة فى قيام الدولة الطولونية .

وفى العصر الحديث فإن عَلَيها من أعلام المؤرخين المصريين والعرب محمد شفيق غربال فى مؤلفه تكوين مصر فى حقبة محمد على أجاد للغاية وافاد فى دور المجتمع المصرى وثقافته فى حفظ بناء الدولة ونهضتها.

وهاهو لويس جرجس فى كتابه القيم "يوميات فى التارخ المصرى الحديث ١٧٧٥ – ١٩٥٢ والذى قَسَمَهُ إلى عدد من المشاهد حيث جاء فى المشهدين الرابع والخامس كيف كان المصريون غرباء فى وطنهم مصر ؟ وكيف فعل المجتمع ماكان ينبغى عليه أن يفعله على حد قول عبدالله النديم. (١٥)

ب- فى مصر المحروسة وعقب الهزيمة العسكرية المُرَوعَة عام ١٩٦٧ والتى كانت برهانا على خلل كبير فى بنية المجتمع فى كثير من المجالات لكن الأخطر أن الهزيمة كانت إثباتا على أن إخفاق الدولة قد إتسعت رقعته إلى أخطر مجالين لايتحملهما البناء الاجتماعى الكبير وهما السياسة والدفاع . وكان أول إعتراف بهذا من قبل الرئيس الراحل جمال عبدالناصر فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ حينما وعَد أنه بعد إزالة آثار العدوان سيعاد النظر فى كل السياسات بهدف تحقيق المزيد من المشاركة الشعبية الديمقراطية فى كافة شئون المجتمع المصرى.

لقد تقاعست الدولة كثيرا فيما يتصل بشئون المجتمع المدنى حتى بعد أن فاجئتها التغيرات فى خريطة العالم السياسية عقب تفكك الاتحاد السوفيتى وبداية عالم جديد آحادى القطبية ثم إنفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم ومحاولاتها المتكررة لإعادة رسم الخريطة الدولية .

ج- ١- دخلت منظمات الأمم المتحدة ميدان النشاط الاجتماعى بكثافة ظهر ذلك واضحا فى قمة الأرض فى ريودى جانيرو ١٩٩٢ ٢- أفردت الأمم المتحدة منتدى مواز للمنظمات غير الحكومية ٣- المؤتمر الدولى لحقوق الانسان فى فيينا - النمسا عام ١٩٩٣ ٤- المؤتمر الدولى للسكان والتنمية فى القاهرة ١٩٩٥ ٥- مؤتمر القمة الاجتماعية فى كوبنهاجن والمؤتمر العالمى للمرأة فى بكين - الصين عام ١٩٩٦ .

مما سبق يتضح أن المجتمع المدنى أصبح فاعلاً أساسيا فى خريطة العالم أجمع مما كان له اثره المباشر على المجتمع المصرى مما أدى إلى تفعيل نشاطات الجمعيات الأهلية .

د- إنتابت صاحب هذه السطور حالة من الحزن الشديد يصل الهم والحزن على حد قول ابى الأنبياء إبراهيم عليه السلام حينما رأيت حال مجتمعنا المصرى الآن بعد ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ والتى أكسبت مصر مجتمعاً وشعباً إحترام العالم أجمع . هذا العالم الذى جعل من شباب الثوار نموذجاً يحتذى فى قاراته الخمس.
وتخيلنا والعالم معنا أن مصر وقد نجحت فى إسقاط الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك رأس أعتى النظم إستبداداً وظلماً وفساداً ستتحول إلى إسقاط نظامه الفاسد والقضاء على عصابات النهب والسلب لثروات مصر الهائلة لكن عشرة شهور مرت وظهرت محاولات للإلتفاف حول الثورة من بقايا نظام الرئيس السابق بأساليب متنوعة وملتوية . وإن دل هذا على شئ فعلى خلل وضعف فى المجتمع المدنى .

إننى صاحب هذه السطور - يعتقد بأن مصر المجتمع والتاريخ والثقافة والحضارة والشباب تستحق حاضراً افضل كثيراً مما هى فيه من تنافر وتناحر وتنابذ يغلب على كل الأطراف والأطياف . مصر تترنح وأقول تأمر بل واحزناه تكاد تتوسل إلى ابنائها أن ينقذوها وأن يخرجوها من عثرتها وأن يجبروا خاطرها المكسور ويصلحوا جناحها المجروح.

مصر المجتمع والتاريخ تنادى الجميع وهى أكبر واقوى من الجميع مصر أكبر مـــن الجميع ياساده . الكل فان زائل ذاهب ومصر باقية مستمرة خالدة مادام التاريخ .

والله سبحانه ولى الرعاية والتوفيق ،

وهو غالب على أمره ولكن أكثر الناس لايعلمون ،

المراجع والمصادر :

(١) الطاهر مسعود التخلف والتنمية فى فكر مالك بن نبى " دار الهادى للنشر – بيروت – لبنان ٢٠٠٦ ص ١٠٣

وأنظر أيضا

مالك بن نبى " فى شروط النهضة " ترجمة عمر مسقاوى

مالك بن نبى "تأملات " ، ترجمة عمر مسقاوى

مالك بن نبى " ميلاد مجتمع " ترجمة عمر مسقاوى

وأنظر أيضا

Antony GIDINS " Sociology, 4th Edition Polity Press, London, 2001 P. 111, 140, 157.

(2) David FRISBY and Derek SAYE Society, Landon, Tavistock, 1986 P.270, 271 et sui.

(3) John URY "Sociology Beyond Societies, Landon, Routledge, 2000.

(4) John URY "Global Complexity, Cambridge Polity Press, 2003.

(5) Raymon BOUDN, F. BOURRICAUD. "La Dictionaire Critique de la Sociologies, Ed. P.U.F, Paris, 1989.

(6) Encyclope die de Sociologie " LAROUSSE, he Present en Question Ed. Larousse, Paris, 1983.

(7) Den IBERLY, Civil Society in the 21 st Century, The commpn wealth Foundation, N.Y, 1994, 2 ed, 2003.

(8) John KEME "Global Civil Society, Cambridge University Press, 2003.

(٩) مجموعة باحثين "الدولة فى الفكر الإسلامى المعاصر" ، مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت ٢٠٠٥

وانظر أيضا

عبد الإله بلقريز أسئلة الفكر العربى المعاصر ، دار الحوار اللاذقية ٢٠٠١

عبد الإله بلقريز العرب والحداثة ، دراسات فى مقالات الحداثيين ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ٢٠٠٧.

(١٠) د. نعمات فؤاد ، أزمة الشباب وهموم مصرية ، كتاب الحرية ، العدد الثامن ، دار الحرية للنشر ، القاهرة ١٩٨٦ ، ص ١٧ ومابعدها.

(11) Carlos Fuent as , La Socialization de la Polirica Socialization de la Polirca Abago, Ventana, Nicaragua, Novembre, 1990.

(12) Dowid Lockwood "Civic Integration and Class For mation, British Journal of Socialogy, Vol47 1996 PP. 531-550.

(١٣) محمد شفيق غربال " تكوين مصر" بالإنجليزية ونقلها إلى اللغة العربية بمعاونة محمد رفعت ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٠. ص ٣٣ ، ٤٥ ، ٥٥.

وانظر أيضا

على بركات — رؤية الجبرتى لأزمة الحياة الفكرية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٥ .

مجموعة مؤلفين — ثورة يوليو والحقيقة الغائبة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٩.

أحمد رشدى صالح — دراسات إجتماعية فى تاريخ مصر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٣ ط٢.

(١٤) لويس جرجس ، " يوميات فى التاريخ المصرى الحديثن الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٨٨ ص ص ١٢٢ - ١٦٠.

المبحث الثانى: العولمة والتعولم والطاقة التنموية لمنظومة المجتمع المدنى المصرى

(القسم الأول): العولمة والمجتمع المدنى بالغرب كأنماط وكظواهر إجتماعية :

(أولا) نشأة العولمة:

تطورت الأنساق التنموية الاقتصادية بالغرب بتطور ما أحرزته دولة من تقدم تكنولوجى مابين ثورة صناعية بدأت من البخار ثم الكهرباء حتى وصلت من النووى ثم النانو كانت أساسها ما حبى الدوائر الالكترونية المتكاملة وخلاياها الالكترونية من تطور أدى إلى إختصار الزمان فى الفيمتو ثانية والمكان رأسيا عبر الأثير وأفقيا عبر الحدود الجيو / سياسية مع ظهور براءات الإختراع كمنتجات لمنظومة أبحاث متكاملة نظريا بمؤسسات بحثية ثم تطبيقيا بتحويل تلك البراءات إلى منتجات قابلة للتسويق المحلى كما هى قابلة للتصدير خارجيا من تلك الدول إنعاشا لموازين مدفوعاتها وموازين تجارتها الخارجية وناتجها ودخلها المحليين والقوميين وما لذلك كله من إنعكاسات على أسعار صرف عملاتها وعلى مستويات التشغيل والعمل بها وعلى نظم المالية العامة من موازنات بجناحيها من إيرادات ونفقات أدى جماعة إلى تحقيق فعلى لمجتمع الرفاهية بهذه الدول بفضل ماصممته وطبقته تلك الدول من نظم ضمان إجتماعى تسامى بالمواطنة كقيمة حقوقية وبالمشاركة كقيمة إنتمائية فى إطار من المسئولية المجتمعية حتى فى أغنى الدول المطبقة للأصولية الرأسمالية بعد إعادة طلائها بصبغة العدالة الاجتماعية المدعومة بالديمقراطية مؤسسات وعناصر وآليات وتوجهات وثقافات وإجراءات.

وظهرت المجتمعات المدنية فى تلك الدول بكافة مسمياتها كقطاع غير هادف للربح أو كقطاع تطوعى أو كقطاع إقتصاد إجتماعى وذلك كله لتحصين المواطن ضد تَغوّل وتَوَحش الأصولية الرأسمالية التى جعلت من الربح منتهاها فقامت قطاعات المجتمع المدنى بكافة أشكاله سالفة الذكر مكونة رمانة ميزان التوازن بين ديكتاتورية السوق وتسلط الدولة ومصالح المجتمع من خلال دعم الثقة بين ثلاثية رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى والديمقراطية ونشأت بتلك الدول شبكات كثيفة من الاتحادات التطوعية ومنظمات المواطنين لتحقيق الإلتحام المدنى بالمجتمع سعيا نحو تحقيق التكامل الاجتماعى من خلال ما أنجز من إنماء للوعى العام والعمل العام سعيا نحو تحقيق الإستقرار الديمقراطى بغرس الثقة والمبادلة والتماسك والتعاون والتكافل بين آليات وأنسجة القوى بالمجتمع بكافة أطيافه بإعتبار أن الثقة أهم مكون لرأس المال الاجتماعى بإعتبار ذلك الأخير شرط ضرورى لتحقيق الكفاءة الاقتصادية حيث أن الثقة بين ثلاثية رأس المال الاجتماعى والمجتمع المدنى والديمقراطية حافظة على السلام والعلاقات الاجتماعية المستقرة كأساس للسلوك الجماعى والتعاون المجتمعى المثمر بين كافة قواه وأطيافه.

إلا أن رأس المال الاجتماعى بالدول المتقدمة كان منتج لرأس المال الذهنى من حيث أن رأس المال الذهنى كان بدوره مخرجا لمنظومة التعليم ومدخلا لمنظومة البحث العلمى والتطوير التى كانت مخرجاتها براءات إختراع تحولت إلى منتجات تجارية تكنولوجية ثم تصديرها لخارج تلك الدول لتعطى دورة تنمية جديدة لرأس المال الاقتصادى الذى يصب بدوره فى دور تنمية رأس المال الاجتماعى فى حلقات تنموية متماسكة الأواصر والروابط تماسكا لا يفت فى عضده أزمات أو كوارث وهو مايطلق عليه إختصارا بالتنمية المستدامة وذلك على النحو الذى يوضحه الجدول التالى حتى جاءت منظومة العولمة فمكنت دورة تنمية رأس المال الذهنى من تنمية دورة تنمية لرأس المال الاقتصادى العينى والمالى والنقدى أدت بدورها إلى دورة تنمية رأس المال الاجتماعى فى ظلال نضج متناهى للمجتمع المدنى فى إطار من الديمقراطية تربط الثقة بين أوصال التنمية متعددة المضروب والأبعاد فى بلدان الغرب بزعامة قوة عظمى أحادية القطب تقود وتدير وتنظم منظومة العولمة كمنظومة إقتصادية وإن كانت مدعومة بديمقراطية سياسية إلا أن ديكتاتورية السوق بما أن دفتها توجه بأصولية رأسمالية فمن هنا نهضت المجتمعات المدنية بتلك الدول لتجابه توحش الأصولية الرأسمالية عابر الجنسيات والجسور والجغرافيا والطبوغرافيا والديموجرافيا.

جدول رقم (١)

م	البلد	المدخلات Inputs لمنظومة البحث والتطوير			مخرجات من Output منظومة البحث والتطوير		
		الموارد المالية	رؤوس الأموال الذهنية			عدد تطبيقات براءات الإختراع التى تم تسجيلها عام ٢٠٠٥	
		الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (%)	عدد الباحثين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	عدد الفنيين العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥	عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة بالمجلات العلمية عام ٢٠٠٥	المقيمين	غير المقيمين	الإجمالى
١	جمهورية مصر العربية	٠,١٩ % (٢٤)			١١٥٨ (٢١)	٤٢٨ (٢٩,٨%)	١٠٠٨ (٧٠,٢%)	١٤٣٦ (٢٠)
٢	تونس	١,٠٣ % (١٨)	١٤٥٠ (١٥)	٤١	٥٧١ (٢٣)	٥٦ (١٦,٦%)	٢٨٢ (٨٣,٤%)	٣٣٨ (٢٢)
٣	الأردن	٠,٣٤ % (٢٣)			٢٧٥ (٢٤)			
٤	الصين	١,٣٤ % (١٦)			٤١٥٩٦ (٥)	٩٣١٧٢ (٥٣,٨%)	٨٠١٥٥ (٤٦,٢%)	١٧٣٣٢٧ (٢)
٥	اليابان	٣,١٨ % (٤)	٥٢٩٤ (٤)	٥٢٨	٥٥١٧١ (٢)	٣٥٩٣٨٢ (٨٤,١%)	٦٧٦٩٦ (١٥,٩%)	٤٢٧٠٧٨ (١)

تابع جدول رقم (١)

م	البلد	المدخلات Inputs لمنظومة البحث والتطوير			مخرجات Outpust منظومة البحث والتطوير			
		الموارد المالية	رؤوس الأموال الذهنية			عدد تطبيقات براءات الإختراع التى تم تسجيلها عام ٢٠٠٥		
		الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (%)	عدد الباحثين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	عدد الفنيين العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥	عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة بالمجلات العلمية عام ٢٠٠٥	المقيمين	غير المقيمين	الإجمالى
٦	كوريا الجنوبية	%٢,٩٩ (٥)	٣٧٦٠ (٩)	٥٦٧	١٦٣٩٦ (٨)	١٢١٩٤٢ (%٧٥,٨)	٣٨٩٧٩ (%٢٤,٢)	١٦٠٩٢١ (٤)
٧	الهند	%٠,٦١ (٢١)			١٤٦٠٨ (١٠)	٦٧٩٥ (%٣٨,٩١)	١٠٦٧١ (%٦١,١)	١٧٤٦٦ (١٠)
٨	ماليزيا	%٠,٦٣ (٢٠)	٥٠٩ (١٦)	٦٤	٦١٥ (٢٢)			
٩	سنغافورة	%٢,٣٦ (١٠)	٥٥٠٠ (٣)	٣٨١	٣٦٠٩ (١٩)	٤٣٥ (%٥,١)	٨١٧٠ (%٩٤,٩)	٨٦٠٥ (١٢)
١٠	أندونيسيا	%٠,٠٥ (٢٥)	٢٠٢ (١٨)		٢٠٥ (٢٥)	٢٣٤ (%٥,٤)	٤٠٦٩ (%٩٤,٦)	٤٣٠٣ (١٤)
١١	إيران	%٠,٥٩ (٢٢)			٢٦٣٥ (٢٠)			
١٢	إسرائيل	%٤,٩٥ (١)			٦٣٠٩ (١٥)	١٣٢٩ (%٢٠,٦١)	٥١٢٤ (%٧٩,٤)	٦٤٥٣ (١٣)
١٣	تركيا	%٠,٦٧ (١٩)	٤٦٩ (١٧)	٣٧	٧٨١٥ (١٤)	٤٦٥ (%٥٤,٨)	٣٨٣ (%٤٥,٢)	٨٤٨ (٢١)
١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	%٢,٦٨ (٧)	٤٦٠٥ (٦)		٢٠٥٣٢٠ (١)	٢٠٢٧٧٦ (%٥١,٩)	١٨٧٩٥٧ (%٤٨,١)	٣٩٠٧٣٣ (٢)
١٥	إنجلترا	%١,٧٥ (١٥)			٤٥٥٧٢ (٣)	١٧٤٨٨ (%٦٢,٥)	١٠٥٠٠ (%٣٧,٥)	٢٧٩٨٨ (٩)
١٦	فرنسا	%٢,١٣ (١٢)	٣٣٢٠ (١٢)		٣٠٣٠٩ (٦)	١٤٦٣٠ (%٨٢,٣)	٣٠٦٠ (%١٧,٧)	١٧٢٩٠ (١١)
١٧	المانيا	%٢,٥١ (٨)	٣٢٤٢ (١٤)	١٠٥٦	٤٤١٤٥ (٤)	٤٧٥٣٧ (%٧٨,٩)	١٢٦٨٥ (%٢١,١)	٦٠٢٢٢ (٥)
١٨	سويسرا	%٢,٩٤ (٦)	٣٥٠٨ (١٠)	٢٣٦٦	٨٧٤٩ (١٣)	١٦٤٣ (%٧٨,٣)	٤٥٥ (%٢١,٧)	٢٠٩٨ (١٧)
١٩	النمسا	%٢,٣٥ (١١)	٣٤٤٤ (١١)	١٤٧٧	٤٥٦٦ (١٨)	١٩٠٤ (%٧٦)	٦٠١ (%٢٤)	٢٥٠٥ (١٦)
٢٠	السويد	%٣,٨٦ (٢)	٥٩٧٧ (٢)		١٠٠١٢ (١٢)	٢٥١٢ (%٨٤,٩٠)	٤٤٨ (%٢٨,٥)	٢٩٦٠ (١٥)
٢١	الدنمارك	%٢,٤٥ (٩)	٥١٩٠ (٥)		٥٠٤٠ (١٦)	١٦٥٥ (%٩٠,٨)	١٦٨ (%٩,٢)	١٨٢٣ (١٩)
٢٢	فنلندا	%٣,٥٢ (٣)	٧٥٤١ (١)		٤٨١١ (١٧)	١٨٢٧ (%٨٨,٧)	٢٣٢ (%١١,٣)	٢٠٥٩ (١٨)
٢٣	كندا	%٢,٠١ (١٣)	٣٩٢٢ (٨)	١٤٦٧	٢٥٨٣٦ (٧)	٣٩٤٢ (%٩,٩)	٣٥٩٤٦ (%٩٠,١)	٣٩٨٨٨ (٦)
٢٤	إستراليا	%١,٧٧ (١٤)	٤٠٩٩ (٧)		١٥٩٥٧ (٩)	٨٦٣٠ (%٢٧,٧)	٢٢٥٦٢ (%٧٢,٣)	٣١١٩٢ (٨)
٢٥	روسيا	%١,٠٧ (١٧)	٣٢٤٤ (١٣)	٥٥٣	١٤٤١٢ (١١)	٢٣٥٨٨ (%٧٣,١)	٨٦٦٥ (%٢٦,٩)	٣٢٢٥٣ (٧)

تابع جدول رقم (١)

م	البلد	المدخلات Inputs لمنظومة البحث والتطوير			مخرجات من Output منظومة البحث والتطوير			
		الموازنة الحالية	رؤوس الأموال الداخلية		عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة بالمجلات العلمية عام ٢٠٠٥	عدد تطبيقات براءات الإختراع التي تم تسجيلها عام ٢٠٠٥		
		الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من اجمالي الناتج القومي عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥ (%)	عدد الباحثين في مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	عدد الفنيين المعاونين في مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥		المقيمين	غير المقيمين	الإجمالي
١	جمهورية مصر العربية				١٣٨ مليون	١٥٩ مليون	١٥مليون (٢٥)	%١ (١٨)
٢	تونس				١٤ مليون	٢١ مليون	٢١٤ مليون (٢٢)	%١ (١٧)
٣	الأردن						٣٥ مليون (٢١)	%١ (١٨)
٤	الصين	٥٩٣٣٨٢ (%٩٠.٣)	١٢٩.٠ (٧)	١٥٧٢٨٤ (٢)	٢٠٥ مليون	٩,٩٣٤ مليار	٢٧١,١٧٠ مليار	%٣٠ (٤)
٥	اليابان	٦١٤,١٥ (%١٠.١)	١٢٧٢٢ (%٩.٤)	١٢٥٨.٧ (٣)	٢٠,٠٩٦ مليار	١٥,٥٠٠مليار	١٢٦,٩١٨ مليار(٤)	%٢٢ (٥)
٦	كوريا الجنوبية	٩٩٤٣٥ (%٨٥.٨١)	١٢٤٥٤ (%١٤.٢)	١١٥٨٨٩ (٤)	٢,٠١١ مليار	٤,١٨٧ مليار	٩٢,٩١٥ مليار (٧)	%٣٢ (٣)
٧	الهند				١١٢ مليون	٩٤٩ مليون	٣,٥١١مليار (١٩)	%٥ (١٦)
٨	ماليزيا	١٠٤٧٩ (%١٧.٣)	١٠٩١٨ (%٥٢.٧)	٢٢١١٧ (١٣)	٢١ مليون	١,٠٥٢ مليار	١٣,٤١١ مليار (٩)	%٥٤ (٢)
٩	سنغافورة	٤٨٣٩ (%١٥.٢)	٢١٩٨٦ (%٨١.٨)	٣١٨٢٥ (١١)	٧٣٠ مليون	١٠,٤٧٠ مليار	١٢٤,١٣٣ مليار (٥)	%٥٨ (١)
١٠	أندونيسيا				١٤ مليون	٨٧٠ مليون	٥,٩٠٠ مليار (١١)	%١٢ (١٢)
١١	إيران	١٧٦.٧ (%٩٢.٨)	١٣٥١ (%٧.٢)	١٨٩١٣ (١٤)			٣٧٥ مليون (٢١)	%١ (١٥)
١٢	إسرائيل	٢٨١٦ (%٢١.١)	٢١٥٩ (%١٨.١)	٨٩٧٥ (١٧)	٥٩٦ مليون	١٧٩ مليون	٥,٥٢٥ مليار (١٧)	%١٤ (١١)
١٣	تركيا	٤٨٩٨١ (%٩١.١)	٣.٩٦ (%٥.٩)	٥٢.٧٧ (٨)	صفر	٥٣١ مليون	٢٤٨ مليون (٢٣)	
١٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٥٢٤٢١٩ (%٨٨.٨)	٢٨٣٥٩ (%١١.٢)	٢٥٢٩٢٨ (٢)	١٢,٣٧٨ مليار	٢١,٤٣٥ مليار	٢١٩,١٧٩ مليار (٢)	%٣٠ (٢)
١٥	إنجلترا	٢٤٩٦٣ (%٨١.٢)	٤٥٢٩ (%١٥.٨)	٢٨٦٩٢ (١٢)	١٣,٥٨٨ مليار	٩,٩٦٢ مليار	١١٥,٤٦٤ مليار (١)	%٣٠ (١)
١٦	فرنسا	٩٢٣٥٠ (%٩٥.١)	٣٢٢٤ (%٤.٩)	١٤٥٥٩ (٩)	٦,٢٣٠ مليار	٣,٢٩٨ مليار	٨٠,٥٢٥ مليار (٨)	%١١ (٦)
١٧	ألمانيا	٩٧٢٠٨ (%٩٤.٨)	٣٧١٨ (%٥.٢)	٧٠٩٢٦ (٥)	٥,٨٨٨ مليار	٧,٨٤٣ مليار	١٥٩,٧٥٧ مليار (١)	%١٧ (٨)
١٨	سويسرا	٩٣٩٣ (%١٧.٧)	٤٤٧٩ (٣٠.٢)	١٣٨٧٢ (١٠)			٢٩,٢١١ مليار (١١)	%٢٢ (٥)
١٩	النمسا	٧٥٦٥ (٨٨.١)	١٠١٨ (%١١.٩)	٨٥٨٣ (١٨)	١٧٧ مليون	١,٢٣٤ مليار	١٤,٠٣٧ مليار (١٣)	%١٣ (١٢)
٢٠	السويد	٩٨٦١ (%١٠٠)	٩٨٦١ (٢١)	٩٨٦١ (٢١)	٣,٩٦٤ مليار	١,٦١٨ مليار	١٨,٠٧٨ مليار (١٤)	%١٦ (٩)

تابع جدول رقم (١)

م	البلد	المدخلات Inputs لمنظومة البحث والتطوير		مخرجات Outputs لمنظومة البحث والتطوير			
		الموارد المالية	رؤوس الأموال الذهنية		عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة بالسجلات العلمية عام ٢٠٠٥	عدد تطبيقات براءات الإختراع التى تم تسجيلها عام ٢٠٠٥	
		الإنفاق على البحث والتطوير كنسبة مئوية من إجمالى الناتج القومى عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥ (%)	عدد الباحثين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥	عدد الفنيين العاملين فى مجال البحث والتطوير لكل مليون من السكان عام ٢٠٠٠-٢٠٠٥		المقيمين	غير المقيمين	الإجمالى
٢١	الدانمارك	١٥٨٥ (٧٨.١%)	٧٢٨٩ (٢١.٠%)	٥٨٧١ (١٩)			١١,٤٥٥ مليار (١٥)	٢٠% (٧)
٢٢	هولندا	٢٨٢٠ (٨١%)	٦٦١ (١٩%)	٣٤٨١ (٢٠)	١,٤٩٤ مليار	١,٩٠١	١٣,٩٩٠ مليار (١٤)	٢٢% (٥)
٢٣	أيرلندا	١٧٧١٩ (٤٤.٤%)	٢٢١٦٩ (٥٥.٦%)	٣٩٨٨٨ (٩)	٣,٢٤٥ مليار	٧,٣٢٠ مليار	٣٢,٧٤٠ مليار (١٠)	١٥% (١٠)
٢٤	إستراليا	٣٨٧٢٨ (٦٩.٤%)	١٧٠٥٣ (٣٠.٦%)	٥٥٧٨١ (٧)	١٢١ مليون	٢,٢٢١ مليار	٣,٢٧١ مليار (٢٠)	١٢% (١٢)
٢٥	روسيا	٢١٤٦٠ (٧٦.٩%)	٧٩٢٦ (٢٣.٠%)	٣٤٣٨٦ (١٠)	٢١٩ مليون	٢,٠٠٠ مليار	٤,٧٥٥ مليار (١٨)	٩% (١٤)

المصدر : 1- World Development Indicators, 2008, pp.312-314

٢ – الأرقام المطلقة التى بين القوسين تمثل ترتيب الدولة ترتيبا تنازليا طبقا لنوع البند.

إن مقارنة ماتخصصه مصر من موارد مالية ورؤوس أموال ذهنية كمدخلات لمنظومة البحث والتطوير بما تخصصه الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوربا ودول آسيا كاليابان والصين تؤكد ضحالة ماتخصصه مصر من مدخلات لمنظومة البحث والتطوير مما نتج عنه ضعف ووهن مخرجات هذه المنظومة فى مصر (المتمثلة فى عدد المقالات العلمية والفنية المنشورة وفى عدد تطبيقات براءات الإختراع) مقارنة أيضا بمخرجات هذه المنظومة بتلك الدول ، الأمر الذى ترتب عليه أنه وإن كان تم الزج بمصر فى أتون العولمة كما ستبينه الأجزاء التالية من هذا البحث فإنه قد تم الزج بها كمفعول به وليست كفاعلة لوهن وهشاشة وضعف منظومة البحث العلمى والتطوير المصرية فى أداء دورها كرافعة تنموية ذات قيم مضافة إقتصادية فى عالم المال والأعمال العابر للحدود والمتعدى الجنسيات لتجنى مصر من عولمة منظومتها الاقتصادية تشريعا وميكنة ومؤسسات ومجالات إستثمار مثالب العولمة على النحو الذى إنعكس بالوهن والهشاشة على مؤشراتها الإقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية الذى أدى على تدنى ترتيب مصر فيما يتعلق بقدرتها التنافسية حيث تحتل مصر الترتيب ١٢٠ من بين ١٣٣ دولة فيما يخص مقارنة القدرة التنافسية على المستوى الدولى على نحو ما ستبينه أيضا الأجزاء التالية من البحث.

(ثانيا) مفهوم العولمة:

العولمة منظومة إقتصادية متعدية الجنسيات إستعمار قديم إرتدى ثوب جديد حيكت خيوطه بتقنيات الرقمنة حيث إرتدى الإستعمار وقواه ملابس غزلت خيوطها فى كل حقبة إستعمارية بما شهدته الحقبة من تحولات تكنولوجية أزاحت أمامها على مدى العصور أى قوى بازغة تعوق حركتها لاسيما فى منطقة الشرق الأوسط التى مصر فى قلبها وهاهى ماتشهده مصر من تحولات فى كيانها وكينونتها إلا محاولة لترويض قواها إنصياعا لمتطلبات العولمة بإستخدام آليات الأصولية الرأسمالية وإقحام منظومة مجتمع يقال أنه مدنى لإدارة جذوة تلك التحولات بإطار مؤسسى يتم فيه محاولة تقليص سيادة الدولة عن الإمساك بإدارة الإطار المؤسسى للمجتمع المدنى مع محاولة تحريك عناصر المجتمع برؤى وتوجهات تكون يد الدولة فيها مغلولة أو منزوعة الدسم السيادى عما يجرى فى أتونها لا لمبتغى إلا وترك المنظومة الاقتصادية المعولمة وشأنها فى أمور تشغيلها تحقيقا لمرامى قواها المسئولة عن إدارتها بإستخدام المجتمع المدنى كأداة محركة ومتحكمة فى العلاقة بين الدولة وبين السوق والمجتمع إنحيازا بطبيعة الحال لمقتضيات تفعيل إرادة قوى السوق على إرادة الدولة بإعتبار أن قوى السوق تشمل السوق بمعناه التقليدى الضيق كمفهوم ترويج وتوزيع وبمعناه المعولم الواسع كإنتاج وكتحركات للأموال والأعمال والعمال عبر الحدود السياسية والجغرافية والطبوغرافية والديموجرافية التى أزيحت بإعتبارها عوائق أمام التجارة متعدية الجنسيات بفعل الإنتقال إلى التقنى الرقمى ومانجم عن هذا الإنتقال من العديد من التغيرات فى المنظومة المجتمعية المعولمة التى من أهمها المشاركة فى الملفات وفى المعلوماتية ومن الإتصال بديلا عن الإنتقال ومن التبادل عن بعد ومن الحرب عن بعد ومن تواصل أجيال تقنيات التبادل عن بعد ومن تصغير للأشياء وطباعتها ونسخها وإستنساخها ومن تعدى الجنسيات إستثمارا وإنتاجا وتشريعا مما جعل العالم قرية معلوماتية إتصالية إستثمارية، إنتاجية ، إستهلاكية ، ومن إحلال للتخليقى محل الطبيعى من المواد ، ومن تجارة الكترونية أزاحت أمامها التجارة الورقية فغيرت أوجه الإقتصاد والمجتمع والسياسة بل وطرائق ونظم العمل وتشريعاته.

(ثالثا): مؤسسية التعولم وآلياتها:

إن من يتناول بالدراسة تطور رؤى ورسالة المنظمات الدولية لاسيما تلك التى أفرزتها تداعيات الحرب العالمية الثانية فى منتصف أربعينيات القرن المنصرم يمكن أن

يدرك أن مالحق رؤى ورسالة تلك المنظمات من تغيرات إنما كان جوهرها إعادة تأهيل لهذه المنظمات الدولية لتوظيف قوانينها وآلياتها ونظم عملها وإجراءاتها ومراميها لتكون فى سدة إدارة منظومة العولمة بملامحها سالفة الذكر.

فقد إنبثق دستور منظومة العولمة لدى إصدار وإقرار الإتفاقية العامة للتجارة والتعريفة "الجات" التى أضحت مندوهة دستورية حاكمة يقوم بتنفيذ متونها منظمة التجارة العالمية مع أقرانها كالمنظمة الدولية للملكية الفكرية والمنظمة الدولية للمعايير ISO....الخ. بإعتبار أن ماتتضمنه متون تلك الإتفاقية وملاحقها من نصوص إنما تمثل السند الاقتصادى للشرعية الدولية الذى هو فى حقيقته منطلق للشرعية الدولية فى شكلها السياسى الذى تمارس فى إطاره المنظمات الدولية التقليدية كالأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى رسالتها المتمثلة فى إدارة العولمة كمنظومة إقتصادية بإعتبارها شرطى دولى حارس للعولمة إدارة وتشغيل وحامى لها تقف بالمرصاد ضد كل من تسول له نفسه التصدى لاجتياح العولمة للبلاد وللعباد فلا عوائق جغرافية / سياسية – طبوغرافية / ديموجرافية لها أن تتجرأ بالمناوئة أو بالمعارضة أو بالتصريح أو بالتلميح أمام ماتطبقه إدارة العولمة من تقليب وتأليب للمجتمعات تحت مسمى التغيير للأنساق الاجتماعية والثقافية والتشريعية والسياسية والاقتصادية فى تلك البلدان لإعادة تأهيل مذاق وذائقة أهلها حكاما ومحكومين ، رعاة ورعية ، أو لإعادة تأهيل هياكلها المؤسسية أو لإعادة صياغة تشريعاتها وشرائعها لهضم العولمة لا قضمها فحسب أو مجرد النظر إليها سكونا أو إنزواءا بل لابد طبقا لشرائع العولمة كما جاء بها مؤسسيها أن ينضوى وينطوى الجميع تحت لوائها بمندوهة التغيير وإلا فالمروق عن الشرعية الدولية عقباها إثما مؤثما بما له من تداعيات لاتحمد عقباها لا إقتصاديا ولا إجتماعيا ولا سياسيا ولا ثقافيا قبل وبعد مالا يحمد عقباه من مخاطر تهدد الوجود المتواجد المتوحد دون تقسيم بعد تدخل عسكرى زرائعه جاهزة ومجهزة قبلا وأدواته مسنونة ومناهجه معدة سلفا منذ أن عرفت العولمة جذورها فى تلك الشريحة الالكترونية التى صنعت للعولمة ملامحها سالفة الذكر والتى فى ذات الوقت تمثل مصدرا لإنبعاث ما يهدد العولمة ذاتها من مخاطر الإنكشاف المعلوماتى ومن حرب عن بعد اليكترونى الأداة بل ومن حروب عملات وحروب جينات وخلط بين الأجناس بعد تعدى الجنسيات.

(رابعا) : العولمة والمجتمع المدنى :

وفى خضم الجديد / القديم من أدوات التعولم للتغيير يجئ دور المجتمع المدنى التى حيكت منظومته فى ذات الدول المنجبة للعولمة ليكون قبل العولمة وأثنائها وبعد تشغيل آلياتها رمانة التوازن الهيكلى بين دور الدولة ودور السوق ومصالح المجتمع إلا أنه فى الدول المدللة بتوصيف الاقتصادات الصاعدة إستخدمت منظمات المجتمع المدنى كأداة للتغيير بغرض إدماج تلك الدول قسرا وليس طواعية فى منظومة العولمة التى لا تُبْقى ولاتذر من يتجرأ ألا يتجرع إملاءاتها وإملاءات القائمين على أمنها من أمم متحدة وبنك دولى وصندوق للنقد الدولى ([1]).

وها هو البنك الدولى وفى سبيل الإستيثاق من تأمين الأموال والأعمال المعولمة فى البلدان (الفقيرة حقا والمدللة شكلاً بتوصيفها بالاقتصادات الصاعدة) فإن مهام إضافيةأضيفت للبنك الدولى كمهام جديدة له إذ تغيرت طبيعة المانحين كثيرا خلال السنوات القليلة الماضية فلم يعد المانحون مجرد دول بل دخلت منظمات مثل مؤسسة "بيل وميلنداجيتس" وصندوق "أكيوينى" وهى مؤسسات وإن أطلق عليها وصف عدم السعى للربح إلا أنها تفرض إنتهاج أساليب كتلك التى تطبق فى القطاع الخاص للتعامل مع مشكلات التنمية فى الدول الصاعدة فى الوقت الذى بدأت فيه وكالات رسمية عديدة كالوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ، والإدارة البريطانية للتنمية الدولية فى تحويل مساعداتها ومنحها المشروعات بذاتها التى عادة ماتكون الشركات المحلية والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال المحليين طرفا فيها.

كما أن مصادر التمويل فى المستقبل ستكون متنوعة وتخضع لحسابات ومصالح مغايرة إذ لم تعد المنح تتخذ مسارا واحدا من العالم الغنى إلى العالم الفقير بل ستتخذ هذه المنح مسارا عكسيا أيضا بعد أن إقترحت الهند إنشاء بنك للتنمية تموله دول الإقتصادات النامية الجديدة وعلى رأسها الدول العملاقة ديموجرافيا وإقتصادياً كالصين.

كما أن الأنشطة التى تدخل فى نطاق مهام البنك الدولى لدى تنفيذ برامجه بالدول الفقيرة فإن الفواصل بين معايير العمل العام والعمل الخاص ستتوارى حيث ستتولى مؤسسات الإغاثة وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتنمية وأيضا رجال أعمال وشركات تسعى إلى الربح إقامة المشاريع بالدول الفقيرة كتوصيل الخدمة الصحية أو إمداد المناطق الفقيرة بالكهرباء وذلك بغية توسيع هؤلاء لمجال أعمالهم بطريقة غير مباشرة.

([1]) سجينى دولرمانى ، قيادة ومهام جديدة للبنك الدولى "، تقرير إخبارى ، الأهرام القاهرة ، السبت ٢٠١٢/٥/٥ ، ص ١٨

بما مفاده أن ماتقدمه المنظمات الدولية من تمويل لبرامج التنمية بالدول الصاعدة سيقوم على تنفيذه المشروعات المتضمنة بهذه البرامج رجال أعمال وشركات هادفة للربح إعمالا لسنن عولمة الأعمال عابرة الحدود متعدية الجنسيات ، أى سيتم تغيير طبيعة تناول وتداول مساعدات هذه المنظمات للدول الفقيرة لتكون إنماءا لمنظومة المعولمة الأعمال .

(خامسا) : مجموعة "البريكس" ([1]) فى مواجهة القطب الواحد:

أصبح أمام البنك الدولى مهام رئيسية فى مساعدة الدول الخارجة لتوها من صراعات دينية أو عرقية أو الفورات الشعبية فيما أطلق عليها الربيع وذلك لتمكين تلك الدول من إجتياز المراحل الإنتقالية مجهولة المقصد وذلك ضمانا لسؤدد إنتقال الأموال والأعمال متعدية الجنسيات فى أمان ووئام مع الأوضاع المحلية بتلك الدول.

١- مجموعة "البريكس" محاولة دولية لتحجيم دور القطب الواحد فى إدارته لمنظومة العولمة ([2]).

هاهى مجموعة "البريكس" فى قمتها الرابعة التى إنعقدت بنيودلهى ([3]) فى ٢٩ مارس ٢٠١٢ ، تحاول بناء هوية مستقلة بإرساء دعائم بديلة للنظام الإقتصادى العالمى الذى تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتتكون مجموعة "البريكس" من الصين والهند وروسيا والبرازيل ثم جنوب إفريقيا التى إنضمت إلى المجموعة أخيرا لتصبح "بريكس" بدلا من "بريك" وتشكل مجموعة "البريكس" ديموجرافيا نصف سكان العالم ، وتشغل جغرافيا ربع مساحة الكرة الأرضية وتمثل إقتصاديا ربع حجم الاقتصاد العالمى (١٣,٥ تريليون دولار أمريكى).

وتحاول مجموعة "البريكس" مواجهة سيطرة الغرب على مقاليد الاقتصاد العالمى ببناء شخصية مستقلة من خلال عدم إقرار المجموعة لزيادة موارد صندوق النقد الدولى لتمكينه من تنفيذ برامج إفتراضية لدول منطقة اليورو المتأزمة بديونها السيادية مالم تلتزم الدول المتقدمة بخطة الإصلاح المتفق عليها فى عام ٢٠١٠ بتعديل الحصص التصويتية بما يمنح الاقتصادات الصاعدة حقوقا تصويتية تتوازن مع مساهماتها فى زيادة موارد الصندوق وهو ماكان محل مماطلة أمريكية لدى إقرار الأنصبة التصويتية الجديدة نظرا للتأثير السلبى لذلك على القوة التصويتية الأمريكية فى عملية اتخاذ القرارات بشأن برامج الإقراض

([1]) "البريكس "BRICS إختصار لأسماء الدول أعضاء المجموعة وهى B for Brazil, forrasiaCfor ، Ifor India china,S South Afr:ca

([2]) سجينى دولرماتى : " قمة "بريكس" تخطو خطوات حذرة نحو بناء الهوية المستقلة "، الأهرام ، ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٣.

وشروطها كأداة لطى منافسيها تحكما فيهم وقد نوه البيان المشترك للقمة الرابعة لمجموعة "البريكس" إلى تأثير الممارسات التى لجأت إليها الدول المتقدمة لإنتشال نفسها من براثن الإنهيار المالى على مصالح دول المجموعة نتيجة إنتهاج الدول المتقدمة لسياسة نقدية توسعية مثل خفض أسعار الفائدة والتيسيرات النقدية المبالغ فيها بشكل أثر سلبا على التدفقات الرأسمالية والتجارية العالمية وعلى القدرات التنافسية لصادرات الاقتصادات الصاعدة وتسببت فى حرب العملات وعودة الأنماط الحمائية فى الممارسات التجارية مثل دعم القطاع الزراعى على نحو يؤثر على أسعار السلع الغذائية العالمية وناشد البيان الاقتصادات المتقدمة على إنتهاج سياسات كلية ومالية متوازنة وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدعم النمو وخلق وظائف جديدة إلا أن الأمر لا يعدو إلا مناشدة فحسب.

وقد خرجت القمة بعدة إتفاقيات لتعميق المبادلات التجارية فيما بينها بالعملات الوطنية وتوفير تسهيلات إئتمانية والسماح لبنوك التنمية بمد خطوط إئتمانية لبعضها البعض بالعملات المحلية لتقليل الاعتماد على الدولار الأمريكى وتقلبات أسعاره وإفساح المجال أمام زيادة المبادلات التجارية التى تمت بالفعل فيما بينها بنسبة ٢٨% سنويا وبلغت ٢٣٠ مليار دولار عام ٢٠١١ لكى يصل إلى ٥٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠١٥ .

كما برز إقتراح هندى بإنشاء بنك للتنمية على غرار البنك الدولى أو بنك التنمية الآسيوى لتمرر من خلاله دول المجموعة مساعداتها الخاصة لتمويل برامج للقضاء على الفقر وتمويل المبادلات التجارية بين الدول الصاعدة والدول الفقيرة ولنقل المعرفة الفنية التى إكتسبتها دول المجموعة إلى الدول التى مازالت تصعد أولى درجات السلم وذلك كله رغبة من دول المجموعة فى تغيير قواعد اللعبة بالتصدى للهيمنة الغربية على النظام الإقتصادى العالمى.

٢- عدم توافر الهياكل التنظيمية ووجود تناقضات جوهرية بين مصالح دول مجموعة "البريكس" توهن من قدرتها على التصدى لقطب العولمة:

أن مايضعف قدرة مجموعة "البريكس" على مواجهة الهيمنة الغربية على الإقتصاد العالمى هو عدم توافر هياكل تنظمية تنظم حركة المجموعة علاوة على وجود تناقضات جوهرية تحد من قدرة المجموعة على العمل الجماعى المؤثر، ومن أهم هذه التناقضات مايفرق أعضاء المجموعة من منافسات إقتصادية أو صراعات على النفوذ أو مصالح فردية.

فمن الناحية السياسية تنتهج الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا نهجا ديمقراطيا فى حين يغلب على الصين وروسيا النظام السلطاوى ، وفى حين تعد البرازيل وروسيا وجنوب

إفريقيا من كبار المصدرين للمواد الأولية وموارد الطاقة فإن الصين والهند من كبار المستوردين لهذه المواد ويتخصصان فى تطوير الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات ، علاوة على الفوارق الشاسعة فى مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى إذ وان كانت المستويات متقاربة بين البرازيل وجنوب إفريقيا فإنها شاسعة بين متوسط نصيب الفرد الروسى الذى هو ضعف متوسط نصيب الفرد الصينى والذى بدوره يمثل ضعف متوسط نصيب الفرد الهندى . أما من ناحية حجم الاقتصاد فإن للإقتصاد الصينى هيمنته على المجموعة بقوته المتصاعدة.

وهذه العوامل معاً تعضد القوة الدافعة للتنافس الضارى فيما بين أعضاء المجموعة أكثر من دواعى التحالف فيما بينهم من أجل إتخاذ مواقف موحدة لتحقيق مصالح مشتركة ، إذ يتضح هذا التنافس جليا فى فشل المجموعة فى الإتفاق على مرشح واحد للمنافسة على منصب رئيس صندوق النقد الدولى أو على مرشح واحد لرئاسة البنك الدولى ، كما أن كل أطراف المجموعة فى حالة تنافس على النفوذ السياسى الإقليمى فى آسيا وفى إفريقيا وأمريكا الجنوبية .

وحتى العلاقات التجارية بين بلدان المجموعة فهى غير متوازنة حيث يميل الميزان التجارى الصينى / الهندى لمصلحة الصين علاوة على عدم فتح القطاعات الصينية المهمة فى مجال الخدمات أمام المنافسة الهندية ، وتخشى البرازيل من تمدد النفوذ الصينى فى عقر دارها ، وتقلق روسيا من الإستثمارات الصينية فى منطقة سيبريا .

ومن ثم فإن "البريكس" فى رأى الخبراء تحالف مصطنع تقوده النزاعات الفردية فى صياغته للنظام العالمى الجديد ، إذ تسعى الهند والبرازيل وجنوب إفريقيا إلى نظام عالمى متعدد الأقطاب يكون لهم فيه دور محورى إلا أن الصين ترغب فى عالم ثنائى الأقطاب تقود فيه الصين مجموعة "البريكس" فى مواجهة التحالف الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم فى تمويل البنك الدولى.

وحاليا لم تحسم مجموعة "بريكس" أمرها بعد للوقوف خلف مرشح واحد لرئاسة البنك الدولى وهو البنك الذى تتنوع أنشطته بين تمويل مشروعات فى البنية الأساسية والتعليم والبيئة والطاقة والزراعة والإصلاح الهيكلى ومشروعات متعلقة بالتعامل مع تداعيات التغيرات المناخية.

(القسم الثانى): إقتياد مصر لأتون العولمة على مراحل ثلاث:

تم إقتياد مصر والزج بها فى أتون العولمة على مراحل ثلاث كان أولهما تنفيذ برنامج إصلاح السياسات القطاعية بتمويل أمريكى وثانيهما تشكيل شركات مصرية – أمريكية فى مجالات عدة وثالثهما تنفيذ لبرنامج دعم اللامركزية بتمويل أمريكى دولى .

فى الوقت الذى إستطاعت فيه منظومة المجتمع المدنى بالدول المتقدمة من إحداث التوازن المبتغى بين ثلاثية السوق والدولة والمجتمع والحد من تمدد توحش ديكتاتورية السوق الذى تمارسه الأصولية الرأسمالية الغربية ، إلا أن منظمات المجتمع المدنى فى مصر تم تحويل دفتها من القبلة التنموية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية إلى توظيفها للزج بمصر إلى زنازين سياسات التعولم وذلك من خلال تمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (خلال السنوات العشر الأخيرة) برنامج مبادرة دعم اللامركزية وذلك كمرحلة ثالثة لانضواء مصر فى منظومة العولمة من خلال منظمات المجتمع المدنى المصرى لإنجاز ذات الهدف ، فى حين تم تنفيذ المرحلة الأولى عقب توقيع إتفاقية كامب ديفيد فى أواخر سبعينيات القرن الماضى حتى بداية الألفية الثالثة من خلال تنفيذ برنامج إصلاح السياسات القطاعية الذى خصص تمويلا له مبلغ ربعمائة مليون دولار أمريكى كل عامين إعتبارا من عام ١٩٩١ نظير تنفيذ مصر مجموعة إجراءات إصلاح قطاعية تم الإتفاق عليها بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وتم تضمينها بمصفوفة سميت مصفوفة إجراءات إصلاح السياسات القطاعية مع إقتران تنفيذ برنامج إصلاح السياسات القطاعية بمرحلة ثانية تمثلت فى إنشاء منظومة رجال الأعمال إعتبارا من عام ١٩٩٤ ليكونوا نواة قطاع خاص مصرى مصطبغ بصبغة الأصولية الرأسمالية المعولمة لتمثل تلك المنظومة نسخة مصرية للأعمال عابرة الحدود من خلال ممارستها لأنشطتها بمصر: مدخلات وعمالة وتشغيل ومخرجات وذلك على التوازى من عملية تفكيك كل ماهو عام إلى خاص لتسهيل تنفيذ أجندات التعولم فى مرحلتها الحالية كتمهيد لتشكيل شرق أوسط جديد بتقسيمات جيو/سياسية جديدة وهو مايمكن أن يطلق عليه "السايكوسية" المعولمة الجديدة .

ومن ثم فإن محاولات الزج بمصر بين مطرقة العولمة وسندان التعولم من خلال توظيف منح المعونة الاقتصادية الأمريكية لمصر لإنجاز هذا الغرض قد تمت على ثلاثة مراحل متتالية : أولها دعم التغييرات الهيكلية للبنية الأقتصادية المصرية بتطبيق ماسمى ببرنامج إصلاح السياسات القطاعية وثانيها من خلال تكبير منظومة أعمال خاصة لمحاكاة تلك المطبقة بالغرب ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وثالث هذه المراحل توظيف مفردات

المجتمع المدنى المصرى وعلى رأسه الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى ربوع مصر ليس فحسب لانضواء مصر فى منظومة العولمة وإنما توظيف تلك الجمعيات لتحقيق أهداف السايكوسية الجديدة لإحداث تغييرات جيو/سياسية جوهرها إحداث مايمكن أن نسميه "النانو" جيو/ سياسى أى تقسيم بلدان الشرق الأوسط ذات الحجم الكبير مساحة وسكاناً وموارداً إلى دويلات صغيرة لتمثل فى الصميم حضانات أعمال معولمة مهيضة الجناح لا حول لها ولا قوة إلا مايملى عليها من فضاء العولمة بواسطة المجتمع المدنى الالكترونى. وسيتم فيما يلى من أقسام إستعراض كل مرحلة من تلك المراحل الثلاثة مع التركيز على مفردات المجتمع المدنى المصرى .

(القسم الثالث): برنامج إصلاح السياسات القطاعية كأداة لتفكيك أواصر الإقتصاد العينى بزعم إعادة الهيكلة لتحرير مناصر المنظومة الاقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية المصرية مما يكبل قواها من الإنضواء فى إقتصادات السوق الحرة:

(أولا) برنامج إصلاح السياسات القطاعية رسّخ إستدامة ديكتاتورية الأصولية الراسمالية بالسوق:

فى أواخر الثمانينات من القرن المنصرم وبداية تسعيناته بدأت مصر بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى تنفيذ ماسمى ببرنامج الإصلاح الاقتصادى وإستمر كل من البنك والصندوق تقريبا حتى عام ١٩٩٧ فى متابعة تنفيذ مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادى وإنسحبا ليتركا الساحة للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية التى بدأت معهما وإستمرت وحدها بعدهما فى تصميم وتنفيذ برنامج إصلاح السياسات القطاعية والذى كان يتم تمويله كل عامين بمبلغ أربعمائة مليون دولار أمريكى كجزء من المعونة الاقتصادية لمصر من الولايات المتحدة الأمريكية التى كان حينذاك إجمالها سنويا ٨١٥ مليون دولار.

وطبقا لهذا البرنامج فقد كان له آلية خاصة ألا وهى تصميم مصفوفة تتضمن مابين خمسة وعشرون وأربعة وثلاثون إجراءا للإصلاح الاقتصادى يتم التفاوض بشأنها والاتفاق على آليات تنفيذهاالذى يستغرق عامين مع تخصيص مبلغ محدد لكل إجراء تم الإتفاق عليه ويتم إتاحته إما على مراحل أو لدى إتمام تنفيذ الإجراء بالكامل. وقد إستهدف هذا البرنامج تحرير القوى الاقتصادية على المستويين الكلى والقطاعى مما يكبل حركتها نتيجة إنتمائها للعام كملكية فكان برنامج الخصخصة الذى تم تنفيذه بزعم توسيع قاعدة الملكية ثم انتهى بمحاولة فاشلة أطلقت مبادرتها التى لم تنجح

تحت مسمى الصكوك الشعبية التى كانت أطروحة لم يكتب لها النجاح حيث كانت تلك الصكوك على النحو الذى طرحت به ماهى إلا وسيلة للخلاص من كل ماهو عام من ملكية لقطاع الأعمال العام ليحصدها فى أقرب وقت رجال أعمال التعولم وليجنى المواطن فى النهاية حصيدا من دراهم معدودات لا يغنى ولا يسمن من جوع .

(ثانيا) تنفيذ برنامج للخصخصة بزعم توسيع قاعد الملكية فإنتهى الى تضييق الخناق على الملكية وحصرها فى ثلة من رجال الأعمال :

كشف تقرير مرصد الموازنة العامة وحقوق الإنسان([1]) عن بيع نسبة ٥٠,٦% من جملة المشروعات الصناعية وكذلك بيع ٧١ حصة مشتركة للدولة أغلبها مساهمات المال العام بالبنوك ، بالإضافة إلى ٤٧ عملية بيع أراضى تابعة للشركات ، كما ذكر التقرير أنه لم يذهب لإعادة الهيكلة سوى نسبة ٥% فقط أما باقى حصيلة برنامج الخصخصة فقد كان ينفق على مصادر غير متجددة لم تضف للناتج المحلى شيئا ولم تعوض ماتم إنتقاصه من المال العينى العام .

وفى حقيقة الأمر فإن جزءا من عوائد الخصخصة قد موّل بعض العجز فى الموازنة العامة للدولة علاوة على تمويل المعاش المبكر للعمالة المغادرة للعمل فيما تم خصخصته من مال عام عينى .

وإذا كانت سهام الإدانة توجه للبرنامج المصرى للخصخصة فى كثير من الوجوه سواء ماتعلق منها بالرؤية الإستراتيجية أو بأسلوب الخصخصة أو إجراءاتها أو طرق التقييم أو القيمة التى بيع بها المال القيمى العام المصرى فإن سهام الإدانة تجد نفسها منطلقة أيضا على إعتوار إدارة المال العام العينى المصرى الذى تمثل فى القطاع العام من عوار قصور فى العديد من الأوجه حتى أنه أطلق عليه ذات يوم تهكما : "الإقطاع العام".

ومن ثم فإن الشراكة بين الدولة (متمثلة فى قطاع الأعمال العام) وبين السوق (المتمثل فى القطاع الخاص) ومعه منظمات المجتمع المدنى لم يكن لرجال الأعمال بإعتبارهم ممثلين للمجتمع المدنى الاقتصادى إلا دور تنفيذ السياسات الاقتصادية الليبرالية التى ركزت على تحقيق معدلات أعلى من النمو بالاعتماد على ربحية الشركات كمعايير للنجاح مع إقصاء تام لما كان يجب أن يرافق النمو من تنمية أى التوزيع العادل لثمار النمو مما أدى إلى تهميش الطبقتين المتوسطة والفقيرة فى الدولة مما أصابهما بالهشاشة

([1]) -أميرة صلاح هلال : "الخصخصة أهدرت ثروات المجتمع"، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/١٠/١٧، ص ١٤

الحياتية المعيشية علاوة على وأد ودحض زعم أن برنامج الخصخصة تم تنفيذه لتوسيع قاعدة الملكية والذى كان فى حقيقة الأمر تضييقا خانقا الملكية الأعمال الكبيرة وحصرها فى عدد أصابع اليد من كبال ملاك رأس المال العينى المصرى وأدوات إنتاجه.

(ثالثا): تغيير البنية التشريعية المصرية لتقنين الأصولية الرأسمالية:

كما كان لتغيير البنية التشريعية المصرية نصيبا فى مصفوفة إجراءات برنامج إصلاح السياسات القطاعية (الذى صيغ ونفذ بشراكة كاملة بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية) ، فتم إصدار العديد من التشريعات لتقنين العولمة الاقتصادية والاجتماعية لمصر لدعم المجتمع الاقتصادى المدنى ولدعم المجتمع المدنى الأهلى ولتحرير كافة قواها جميعا مما يكبلهما من تدخلات الدولة فى الملكية أو فى التنظيم أو فى الإشراف أو فى الرقابة حتى يكون المجتمعين المدنيين الإقتصادى والأهلى سَلِسْ الإنقياد والقيادة نحو العولمة من خلال تحريرها من كافة مايكبلها من قيود سياديه للدولة عليها ، وكان منها على سبيل المثال لا الحصر: إصدار قانون حقوق الملكية الفكرية رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٢ وقانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ وقانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ بديلا عن القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤.

١- تقنين حقوق الملكية الفكرية مع الفكاك من الإستئثار إلى الإجبار فى الإنتفاع العام ببراءات الإختراع:

كان إصدار قانون حقوق الملكية الفكرية الذى نصبت من أجل إصداره سرادقات الندوات والمؤتمرات وورش العمل العديدة بمشاركة واسعة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية وخصص لإصداره مبلغ ستون مليون دولار امريكى من المعونة الأمريكية فى إطار برنامج إصلاح السياسات القطاعية تم إتاحتها على مراحل حتى تم إصدار القانون الذى إستهدف بدايةً تكبيل قدرات مَتْجرة الإبداعات المصرية المتمثلة فى براءات الإختراع والحيلولة بينها وبين الانطلاق من التقليد وصولا إلى التجديد والجديد إبداعاً وإختراعاً فى مختلف المجالات التى غطتها فصول هذا القانون المكون من ٢٠٦ مادة غطت موضوعات : النماذج الصناعية والدوائر الالكترونية المتكاملة والأصناف النباتية والحيوانية والدواء وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ...الخ.

إلا أن المشرع المصرى إستطاع الفكاك من تلك القيود (التى جوهرها حماية الإستئثار بالحقوق المادية والأدبية لبراءات الإختراع مددا وقيمة) بتقنين حق

الدولة فى الترخيص الإجبارى بإستغلال تلك البراءات وذلك طبقا لمقتضيات موجبات المصلحة العامة التى وردت بالقانون والتى جعلت الساحة مفتوحة أمام حق الدولة فى ترخيص إستغلال براءات الإختراع ترخيصا إجباريا طبقا لشروط متناهية العمومية وإستطاعت الدولة بما تضمنه هذا القانون من حقوق للدولة فى الترخيص إجباريا بإستخدام براءات الإختراع وتطبيقاتها الفكاك من شراك تكبيل الدولة من الإنتفاع العام بهذه البراءات.

٣- تقنين حماية الإحتكار بزعم حماية المنافسة :

أما عن قانون حماية المنافسة ومنع الإحتكار فقد صدر فى حقيقته مقننا وممترسا للإحتكار وكان ضربة قاصمة للمنافسة وذلك بعد تبنى إصداره من أحد كبار رجال الأعمال الذى كان من ذوى الباع إقتصاديا وسياسيا حيث أعاد هذا المحتكر مناقشة القانون بعد إقراره من مجلس الشعب بيوم واحد بمواد مشبوهة فرضها لتخفيض قيمة الغرامة إلى درجة الهزال على مرتكبى الممارسات الإحتكارية مع تغليظ العقوبة على المبلغ عن تلك الممارسات أى قض (بعد تعديل القانون غداة إصداره) بمعاقبة المبلغ عن المحتكر وتوقير المحتكر !!!

إلا أن مجلس الشعب بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١أعاد فتح باب المناقشة على مايجب إدخاله من تعديلات على هذا القانون لمحو المواد المشبوهة سالفة الذكر لتحفيز المواطنين على الإبلاغ عن حالات الإحتكار مع منح جهاز حماية المنافسة ومنع الإحتكار الإستقلالية مع تمتعه بشخصيته الإعتبارية العامة وإعادة تشكيله بشكل يضمن فعاليته وإستقلاله مع خلو تشكيل الجهاز من أى عنصر قضائى حفاظا على إستقلالية أعضاء الهيئات القضائية نظرا لصلة الجهاز الكبيرة بالوزارات المختلفة وبرئاسة الوزراء فى أكثر من أمر .

ومن ثم فإن قانون حماية المنافسة ومنع الإحتكار على نحو ما صيغ عليه قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١حال بين جهاز المنافسة ومنع الإحتكار وبين قيامه بدوره كعنصر من عناصر المجتمع المدنى الاقتصادى فى إحداث التوازن المطلوب بين السوق والدولة والمجتمع والذى يرجى أن تتيح التعديلات القانونية المنشودة بعد الثورة المذكورة أن يقوم هذا الجهاز بدوره المجتمعى الاقتصادى المدنى فى الحيلولة بين ديكتاتورية الأصولية الرأسمالية المتوحشة التى سادت مناخ الأعمال

فى مصر خلال حقب كثيرة مضت وبين إرساء قواعد العدالة الاجتماعية من خلال أسعار عادلة للمنتج وللمستهلك دعما لحقوق المواطنة.([1])

٣- قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ أصاب بالخلل علاقة العامل بالعمل وبصاحب العمل:

أردى قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ بطموحات ورغبات العامل إلى سحيق الهاوية إذ جسد القانون فى نصوصه الجائرة المنحازة لأصحاب الأعمال قمة إستغلال العمال فحق أن يسمى بقانون السيد والعبد إذ يوقع العامل لصاحب العمل شيك الأمانة على بياض قبل توقيع عقد العمل مقرون بإستقالة غير مؤرخة قبل أن يخطو العامل أولى خطواته لاستلام العمل لدى صاحب العمل تلاعبا وسخرية من جانب صاحب العمل الذى تقبض يداه على جمر الفصل التعسفى للعامل إن فارقت إحدى شفتاه الأخرى بكلمة ، فلا علاقة عمل متوازنة ولا أجر عادل ولا رعاية صحية مع هشاشة التنظيمات النقابية ([2]) "صورية المؤسسية والأداء والفاعلية" مما أدى إلى صراخ العاملين فيما تمثل فى أكثر من ٤٨٩ إحتجاجا عماليا خلال شهر فبراير فقط من عام ٢٠١٢.

ومن ثم فإن قانون العمل الموحد الذى صيغت مواده وتم إصداره كإحدى الإجراءات المتضمنة فى برنامج إصلاح السياسات القطاعية (الذى سمى تدليلا وتدليسا ببرنامج الإصلاح الاقتصادى) فإن هذا القانون قد أصاب العدالة فى العلاقة بين العامل وصاحب العمل فى مقتل مما أضحى معه هذا القانون عائقا من عوائق تنظيم وشائج علاقة عادلة بين شركاء المجتمع الاقتصادى المدنى من أصحاب أعمال وعمال فانحاز لصالح أصحاب الأعمال تماما كما أعدم قانون المنافسة ومنع الإحتكار العلاقة بين شركاء المجتمع الاقتصادى المدنى من أصحاب أعمال ومستهلكين أيضا لصالح أصحاب الأعمال ،

وهكذا تغلبت ديكتاتورية السوق متمثلة فى أصحاب الأعمال على حقوق المواطنة للعمال بفعل قانون العمل الموحد وترسخت ديكتاتورية أصحاب الأعمال بالسوق بفعل قانون المنافسة ومنع الإحتكار متمثلة أيضا فى جور أصحاب الأعمال على حقوق المواطنة للمستهلكين فى الحصول على السلع والخدمات بأسعار عادلة ،

([1]) محمد فتحى ،" بعد أن أفرغه أحمد عز من مضمونه ، عودة الفاعلية لقانون حماية المنافسة ومنع الإحتكار" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٤/٢٨، ص ٧

([2]) سنعود فيما بعد للتطرق لموضوع العمل النقابى والتنظيمات النقابية.

ومن ثم فلا حقوق مواطنة للعمال ولا حقوق مواطنة للمستهلكين بفعل تشريعات صدرت عامى ٢٠٠٢و ٢٠٠٣ لتقنين علاقة جائرة بين أصحاب الأعمال من ناحية والعمال والمستهلكين من ناحية أخرى وإعتداما لمفهوم المواطنة وإعداما للديمقراطية الاجتماعية وإعداما لعلاقة شراكة المفترض أن تكون متوازنة بين أصحاب الأعمال من ناحية والعمال والمستهلكين من ناحية أخرى إلا أن هذه العلاقة زلزلت عدالتها من تحتها زلزالا لتتهاوى إلى سحيق التردى فى إنعدام أى ثقة بين شركاء المجتمع المدنى الاقتصادى : أصحاب الأعمال من ناحية والعمال ، والمستهلكين من ناحية ثانية.

وهكذا أسقطت العولمة الاحتكارية الخارجية للقطب الواحد (ممثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية) آثارها وأنجبت تأثيراتها على الداخل فى مصر بتبنى تشريعات عمل متميزة لأصحاب الأعمال على حساب العمال وتشريعات محتكرة للأسواق فى الداخل متخذة أيضا من أصحاب الأعمال ليكونوا فى داخل مصر القطب الواحد المجتمعى تحت مظلة سياسات تعولم تم تبنيها فى الداخل بتنفيذ آليات ماسمى ببرنامج إصلاح السياسات القطاعية تم صياغتها وتنفيذها فى مصر بوصاية كاملة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بمنحة خصصت مبالغها سنويا أجرا لكل خطوة تخطوها مصر نحو مزيد من الإندراج فى عولمة ظاهرها إصلاح وباطنها علاقة الأسياد (أصحاب الأعمال) والعبيد (العمال) بفعل قانون العمل الموحد ، وعلاقة المحتكر دون منافسة (أصحاب الأعمال) ومستضعفين فى الأسواق (مستهلكين) عليهم الإنصياع لأى أسعار يتفق عليها ثلة قليلة من أصحاب الأعمال الذين تكونت منظومتهم من خلال آلية لجان الشراكة المصرية – الأمريكية ولجانها التحتية التى أسست ونفذت إعتبارا من منتصف التسعينيات من القرن المنصرم.

(رابعا) : دعم منظومة مجتمع أعمال إقتصادى خاص بواسطة لجان الشراكة المصرية الأمريكية :

إذا كان تبنى وتطبيق برامج إصلاح السياسات القطاعية قد بزغ فى بداية التسعينات من القرن المنصرم كآلية لتفكيك موروث الهيكلية الاقتصادية العينية العامة المصرية التى كان قلبها القطاع العام الذى شيدت صروحه خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم بحصيرة بنيوية من مشروعات أنجبها بنك مصر خلال الثلاثينيات ومابعدها من ذات القرن المنصرم ، فإنه فى منتصف التسعينيات من ذات القرن تم وبتركيز وبعد انفتاح

إقتصادى عشوائى بدأت بدأت إيضاحاته فى منتصف السبعينيات من القرن الماضى) بعث منظومة القطاع الخاص المصرى لتذويب قبضة الدولة على المجريات الاقتصادية من خلال ماتملكه الدولة من شركات قابضة ومئات الشركات التابعة ولتمكين منظومة القطاع الخاص من الهيمنة والسيطرة على المجريات الاقتصادية الزراعية والصناعية والخدمية من منتجات وأسعار فتم تكوين منظومة مجتمع أعمال مدنى خاص ولدت من رحم لجنة شراكة مصرية – أمريكية رئيسية ترأسها كل من رئيس جمهورية مصر العربية حينذاك ونائب الرئيس الأمريكى أيضا آنذاك (البرت جور) وتفرعت عن لجنة الشراكة الرئيسية هذه مجموعة من اللجان الفرعية التحتية التى كان منها على سبيل المثال لا الحصر: اللجنة التحتية للإستثمار واللجنة التحتية للعلوم والتكنولوجيا واللجنة التحتية للبيئة واللجنة التحتية للتعليم ،...الخ وإندرج فى عضوية كل منها ما اعتبر آنذاك نخبة فى كل مجال من هذه المجالات من المصريين علاوة على أنظارهم من الأمريكيين يساندهم بحثيا ودراساتاً المركز المصرى للبحوث والدراسات الإقتصادية من ناحية والغرفة التجارية الأمريكية كمنتدى للمتابعة والتقييم والنقاش والتواصل بالعصف الذهنى بين نخبة مطرقة العولمة من الأمريكيين ونخبة سندان سياسات التعولم من المصريين فكانت تلك المجموعة من رجال الأعمال المصريين الذين ذاع صيتهم بعد منتصف التسعينيات فى مجال المال والأعمال لتكون هى ذات الأسماء التى خصصت لهم الأراضى فى كافة المدن الصناعية المستحدثة بزهيد الأسعار بعد ترفيقها على نفقة الدولة بكافة المرافق اللازمة كبنية تحتية بتلك المناطق مع حصولهم على مايلزم من دعم لصادراتهم بالأسواق الخارجية وبعد تمكنيهم من مقدرات الأمور الاقتصادية بمصر تمثل فى إمتلاكهم لأدوات الإنتاج إحلالا لهم محل الدولة والقطاع العام الذى إستمر تذويبه إختفاءًا بفعل تنفيذ برامج الخصخصة المشار إليها آنفا.فأصبح لهؤلاء اليد العليا على الآلية الاقتصادية الكلية والقطاعية والجزئية فى مصر وويل لمن يقترب منهم بضرائب تصاعدية على الدخل أو بإلزامهم بمسئوليات مجتمعية بيئية أو غيرها، أو بالتصدى لهم ولو بقيد أنملة ضد ممارساتهم الإحتكارية إنتاجا وأسعارا فتهديدهم جاهز بالإلقاء بما لديهم من عمالة إلى عالم الغيب والبطالة إبتزازا منهم للدولة ذاتها والمجتمع بأسره إذ طالما تشدقت القيادة السياسية العليا فى البلاد بأن مايمنحه المجتمع لهؤلاء من ضمانات وحوافز إستثمار ومايحصلون عليه من دعم للطاقة أو إعفاءات جمركية وضريبية أو دعما لصادراتهم أو منحهم تسهيلات مصرفية إنما نظير ماتتيحه مشروعاتهم من فرص عمل يمنون بها على المصريين وهى مشروعات تمويل تأسيسها وتشغيلها تم فى معظمه (إن لم يكن كله)

بقروض من البنوك المصرية التى مصدرها ودائع المصريين وكم تعثر منهم عن سداد إلتزاماتهم المصرفية التى أساسها ودائع المصريين فكان ماكان منهم .

وهكذا موّلت ودائع المصريين بالبنوك المصرية مرة القروض الممنوحة من تلك البنوك لرجال اعمال بعينهم حتى تؤسس وتشغل تلك الثلة مشروعاتها كما تولت ودائع المصريين بالبنوك المصرية مرة أخرى سد عجز الموازنة العامة للدولة بما تشتريه البنوك المصرية من أذون خزانة تطرحها وزارة المالية دوريا سدا للعجز فى الموازنة العامة للدولة التى إتفاقها محل تساؤل عن مدى الرشد فيه.

وفى غضون عمل لجان الشراكة المصرية – الأمريكية فقد أسالت الولايات المتحدة الأمريكية لعاب ثلة رجال أعمال القطاع الخاص المصرى بوهم تنمية صادراتهم للولايات المتحدة الأمريكية وذلك من خلال رحلات متعددة لهم للولايات المتحدة الأمريكية تحت مسمى بعثات طرق أبواب الأسواق الأمريكية لمنتجات أعمال هؤلاء والله أعلم إن كان: قد فتحت لهم ماطرقوه من أبواب بأمريكا؟ أم ظلت موصدة فى وجه منتجاتهم ؟أو تم مواربتها لحين رضاء الأسواق الأمريكية عن منتجات هؤلاء؟ بل ولحين رضاء الإدارة الأمريكية عن مدى تسارع خطى التعولم المصرية التى كانت ترى فى كثير من الأحيان من وجهة النظر الأمريكية أنها خطى متثائبة غير منجرفة بل منحرفة عما تقضى به الأصولية الرأسمالية وذلك على نحو ماشهده قانون حقوق الملكية الفكرية من نقد وإعتراض مرة من جانب الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية ومرات من جانب المنظمة الدولية للملكية الفكرية لما أصاب القانون (من وجهة نظرهم هم) من عوار تخليص القانون من مغبة حقوق الإستئثار هروبا إلى واحة التراخيص الإجبارية للمنتجات الإبداعية تبية لاحتياجات المنفعة العامة تاتى صيغت بنودها بسيولة نصية عامة الإمساك بحدودها ضرب من المستحيل:

(خامسا): إنشاء سوق للأوراق المالية تحولت التعاملات فيها إلى مضاربات مالية دون تراكم ولا تركيم لرأس المال العينى إلاّ اللمم.

فى بداية التسعينيات من القرن المنصرم تم إنشاء منظومة سوق المال المصرية (هيئة سوق المال ، سوق الأوراق المالية ...) لتصبح بعدها سوق الأوراق المالية ساحة للمضاربات المالية طغت خلالها التعامل كتداول ثانى للأوراق المالية على الأوراق المالية المقيدة بسوق الأوراق المالية مع عدم الإلتفاف إلى أن تطور الإصدار الأول للأوراق المالية هو التعبير الاقتصادى / الإستثمارى الحقيقى على تطور وتنامى الإستثمارات العينية المنتجة ، إلا أن المتاجرة بالأوراق المالية كتداول أول ثانى بيعا وشراءا فى الأسهم كان هو

التداول والتعامل السائد بسوق الأوراق المالية بحثا عن جنى أرباح من فروق أسعار البيع والشراء كان لرجال الأعمال النصيب الأكبر منها دون إضافة المفترض إضافته من تكوينات رأسمالية إضافية جديدة من خلال مشروعات جديدة يتم تأسيسها وإصدار أسهمها ثم إتاحتها للتداول كإصدار أول بسوق الأوراق المالية بمجرد التأسيس دون إنتظار لوصول المشروع لنقطة التعادل وتجاوزها إلى الربحية وذلك على النقيض تماما مع تجربة بنك مصر الإنمائية (أبّان تولى طلعت حرب لمقاديره) إذ كانت لا تطرح أسهم أى شركة أسسها بنك مصر خلال النصف الأول من القرن المنصرم للتداول كإصدار أول إلا بعد أن تتجاوز أعمال الشركة نقطة التعادل وتلج أعمالها منطقة الربحية: أو تتعداها تدليلا على جدية التأسيس لمنظمات الأعمال ودعما لمصداقية التعامل على أسهمها لدى المستثمرين فى الأوراق المالية آنذاك من صغارهم وكبارهم ، وكانت هذه المنهجية الاستثمارية جزء من منظومة حكوكمة متكاملة ومنسقة.

(سادسا) :إصابة فكر ومنهج مؤشرات الإقتصاد الكلى المصرى بالوهن حصيدا من الزج به فى أتون العولمة وتمكين فكر ومنهج الأصولية الرأسمالية من مقوماته بتسييد دكتاتورية السوق فى أرجائه (١) مما هوى بمستويات المعيشة :

١- دين داخلى متفاقم ، ودين خارجى متعاظم وبينهما عجز فى الموازنة (٢):

بلغ الدين الداخلى فى عام ٢٠١١ مبلغ ٩٦٥ مليار جنيه وبلغ الدين الخارجى ٣٤ مليار دولار وفى قول آخر أن الدين الداخلى حوالى ١,٢ تريليون جنيه بنسبة ٨٥% من الناتج المحلى الإجمالى ، وبلغ عجز الموازنة العامة للدولة ٢٢٢ مليار جنيه واقترن ذلك بغذاء يتم إستيراد ٥٠% منه من الخارج ، أجور العاملين بالجهاز الإدارى للدولة هوت قوتها الشرائية إذ زادت بنسبة ١٠% أمام معدل تضخم ٩,٩% (وفى قول آخر أن معدل التضخم قد وصل إلى ١٦،٢%)وإحتكارات فى الأسواق لاتسيطر عليها الدولة وحتى المجمعات الإستهلاكية (المفترض أن تلعب دورا فى كبح جماح سعار الأسعار) فإن أسعارها ليست ذات فروق معنوية مقارنة بالسائد فى الأسواق من أسعار .

ومع إنخفاض إيرادات السياحة من يناير إلى ديسمبر ٢٠١١بحوالى ٣,٢ مليار دولار (بنسبة ٣٣%) وإنخفاض دخل الصناعة بنسبة ١١% وإنخفاض دخل

---

(١) أحمد العطار ، ثابت أمين ، شريف جاب الله ، محمود دياب ، محمد مصطفى ، وائل شهبون ، صفاء جمال الدين : أوضاع العمل والأوضاع الاقتصادية فى مصر "، الأهرام فى ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٢ ، والأهرام فى ٢٠١٢/٥/١ ، ص ٣

قطاع التشييد والبناء بنسبة ٣٠% وثبات الدخل بقطاع الزراعة (اللهم إلا بالعسير فقد تحققت زيادة فى الدخول من الاقتصاد الريعى المصرى والذى تمثل فى زيادة عائدات قناة السويس بنسبة ٧% وزيادة الصادرات بنسبة ٥% وزيادة تحويلات المصريين بالخارج من ٩ مليارات دولار أمريكى إلى ١٢ مليار دولار أمريكى مما أسفر فى جماعة عن معدل نمو متناهى التواضع فى الناتج الإجمالى القومى بمقدار ١,٨% خلال عام ٢٠١١ .

٢- **تفشى ثلاثية البطالة / الفقر / الأمية** (١):

زادت نسب السكان تحت خط الفقر من ١٦,٧% فى عام ١٩٩٩ /٢٠٠٠ إلى ٢٥,٢% فى عام ٢٠١٠/٢٠١١ ، كما و معدل البطالة إلى ١٢% من إجمالى القوة العاملة حيث كان الرقم فى عام ٢٠١١ إلى ٣,١٨٣ مليون عاطل من إجمالى ٢٣,٣٤٦ مليون مشتغل وبلغ معدل الإسهام فى قوة العمل ٤٩% من إجمالى القوة البشرية للأفراد الذين تبلغ أعمارهم ١٥ عاما وأكثر.

كما تتفشى البطالة بين حملة المؤهلات المتوسطة حيث تمثل بطالة هذه الفئة ٥٠% من إجمالى عدد العاطلين ، أما الحاصلين على مؤهلات جامعية ومافوقها فإن تفشى البطالة بينهم تمثل ٣٢,١% من إجمالى عدد العاطلين ، كما أن البطالة بين الشباب الذين فى الفئة العمرية ٢٠ – ٢٤ عاما تبلغ ٤٠,٢% من إجمالى عدد العاطلين فى الفئة العمرية ٢٥ – ٢٩ عاما.

وإذا كانت الأمية مصاب بها مايزيد عن ٤٠% من مجموع المصريين فإن تشريح أوضاع ثلاثية الأمراض الاجتماعية / الاقتصادية :الفقر /البطالة / الأمية **تبين أن** ٥١% من سكان ريف الوجه القبلى و ٣٠% من سكان حضر الوجه القبلى و ١٧% من سكان ريف الوجه البحرى و ١٠% من سكان حضر الوجه البحرى والمحافظات الحضرية و ٣٣% من سكان ريف الحدود و ٣٠% من سكان حضر الحدود **قابعون تحت خط الفقر**. أما عن معدل الإعالة الاقتصادية فهو ثابت نسبيا حيث أن كل فرد يعمل يعول فردين ممن لايعملون ، وأن نسبة المشتغلين بأجر يبلغون ٦١,٢% من إجمالى عدد المشتغلين وأن نسبة المشتغلين لحسابهم الخاص يبلغ ١٢,٢% من إجمالى عدد المشتغلين .

---

(١) أحمد العطار ، ثابت أمين ، شريف جاب الله ، محمود دياب ، محمد مصطفى ، وائل شهبون ، صفاء جمال الدين : أوضاع العمل والأوضاع الاقتصادية فى مصر "، الأهرام فى ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٢ ، والأهرام فى ٢٠١٢/٥/١ ، ص ٣

فتبلغ نسبة البطالة بينهم ٢٢,٥% من إجمالى عدد العاطلين ، كما أن هناك ٩,٩% من إجمالى عدد العاطلين، يقبعون عن الفئة العمرية من ١٥ – ١٩ عاما .

٣- الزعم بأن المرأة مهيضة الجناح فى سوق العمل وكأن المفترض جدليا أن تهجر المرأة المنزل والأسرة لتنخرط فى زحام الشوارع ذهابا وإيابا إلى العمل:

أما عن المرأة ومساهمتها فى قوة العمل فإن ٢٢,٥% من إجمالى السكان الإناث الذين يبلغون ١٥ سنة فأكثر يعملون مقابل ٧٤,٦% للذكور ويرجع إنخفاض معدل إسهام المرأة فى القوة العاملة إلى محدودية قدرة سوق العمل المصرى على إستيعاب العمالة النسائية مع تعدد عوامل الطرد من سوق العمل كتدنى الأجور وإنخراط النساء فى العمالة المُهَمشة ودخول المرأة إلى سوق العمل فى سن متأخرة مقارنة بالذكور علاوة على محدودية المهن والأنشطة الاقتصادية التى تتنافس عليها المرأة ([1]) .

٤- إصابة مستويات المعيشة بالوهن:

وقد ترتب على ماسلف من تردى تنموى فى مؤشرات الاقتصاد الكلى المصرى أن أصيبت مستويات المعيشة أيضا بالوهن ، (**فعلى الرغم** من أن بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١٠/٢٠١١ الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (والذى ينظم أعماله القانون الذى ينظم الإحصاء فى مصر الصادر فى عام ١٩١٤) والذى شملت عينته ٢٧ ألف أسرة) فقد أبان هذا البحث أن متوسط الإنفاق السنوى للأسرة بالأسعار الثابتة بلغ ٢٢ ألف جنيه بزيادة ٩,٧% عن متوسط إنفاق الأسرة بالأسعار الثابتة عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، وتزيد النسبة فى محافظات الحضر بنمو ٢٠% عن المتوسط العام للجمهورية ، وتقل فى الريف عن المتوسط العام بنحو ١٦% وأن أعلى متوسط للإنفاق قد حدث فى أربع محافظات : القاهرة ، الإسكندرية ، بورسعيد، السويس حيث يزيد الإنفاق بكل محافظة من هذه المحافظات بنسبة ٤٨%عن المتوسط العام فى حين أن **ريف الوجه القبلى** يقل متوسط الإنفاق فيه عن المتوسط العام للجمهورية بنسبة ٢٥%.

([1]) نفس المصادر السابقة

وقد بلغت نسبة الإنفاق على الأطعمة والمشروبات ٤٠% من قيمة إنفـــاق الأســـر مقابل ٢٠% فى الدول المتقدمة ، كما بلغت نسبة الإنفاق على المسكن ومستلزماته ١٨% وبلغت نسبة الإنفاق على الخدمات الصحية ٨% ، كما أن نسبة الإنفاق على الثقافة والترفيه بلغت ٢,٢% ، وأن نسبة الإنفاق على الإتصالات بلغت ٢,٥% من إجمالى إنفاق الأسرة ، وأن متوسط الإنفاق على تعلم الطالب وصل إلى ٧٦٢ جنيه فى السنة على مستوى الجمهورية.

كما تبين أن ٦٥% من أسر عينة بحث الدخل والإنفاق لعام ٢٠١١/٢٠١٠ مغطـــاه تموينيا ، وأن نسبة تغطية الأسر بالبطاقات التموينية بالريف ٧٢%مقابل ٥٦% من أسر الحضر، وأن نسبة الأسر الأكثر ثراءًا والأكثر إنفاقا فـــى المجتمـــع المغطـــاه بالبطاقات التموينية تصل إلى ٦٢% مما يشير إلى أن الدعم لايصل لمستحقيه.

(القسم الرابع) نقابات مهنية ونقابات عمالية بلا حريات نقابية:

(أولا) إنعدمت الحريات النقابية فأصبحت النقابات عاجزه عن دعم حقوق العمال ([1]) ،([2])

يوجد بمصر العديد من النقابات المهنية كنقابة المحامين ونقابة الصحفيين ونقابة الأطباء ونقابة الصيادلة ونقابة المهندسين ونقابة التجاريين ونقابة المهن التمثيلية ونقابة الموسيقيين ، ...الخ . وهناك أيضا النقابات العمالية إلا أن كل من النقابات المهنية وأيضا النقابات العمالية فى مصر ركزت وحصرت نشاطها أن تكون منظمات خدمية (حج ، عمرة ، رحلات ، ...) لا منظمات حقوقية لأعضائها ، فالنقابات بعامة والعمالية بخاصة لم تكن تمارس أنشطتها بمنأى عن التدخل الحكومى حتى أن بعض النقابات ولاسيما المهنية منها ظلت لسنوات تحت هيمنة مفوضين لإدارتها (كنقابة المهندسين مثلا) وإن كانت هناك نقابات مهنية حاولت أن تمارس أنشطتها النقابية للإرتقاء بمستوى الأداء المهنى لأعضائها كنقابة المحامين ونقابة الصحفيين ونقابة الأطباء (على سبيل المثال لا الحصر) بل إن اتحاد عمال مصر ذاته تديره لجنة لتسيير الأعمال على الرغم من ضخامة كيانه وتاريخه وأعبائه الجسام.

(ثانيا) إحتجاجات عمالية مطالبة بنقابات مستقلة: ([1]) ، ([2])

أما عن العمال وحركتهم العمالية فقد شهد شهر فبراير عام ٢٠١٢(وحدة ٤٨٩ إحتجاجا عماليا مطالبين ضمن طلباتهم بنقابات مستقلة قوية غير تابعة لسلطة أو لحكومة او لحزب أو لصاحب عمل مطالبين مجلس الشعب بإصدار قانون للحريات النقابية وترسيخ الحق فى التنظيم النقابى المستقل تفاديا لأحادية مراكز.التعبير المرتبطة بنظم الحكم الشمولية وذلك إستيفاءا للإلتزامات المتعلقة بها أمام منظمة العمل الدولية والمجتمع الدولى وبما يتوافق مع مستويات ومعايير العمل الدولية والإتفاقيات التى وقعت عليها مصر .،

إذ تقوم منظمة العمل الدولية بمراقبة مستويات تطبيق الإتفاقيات ومعايير العمل الدولية والإعلان عن أسماء الدول الغير ملتزمة (والتى على رأسها مصر) بقائمة الملاحظات للدول المخالفة للإتفاقيات المتعلقة بالحريات النقابية التى تعنى ضمن ماتعنى قيام النقابة بإجراء الحوار والمفاوضات الجماعية بين العمال والإدارة وأصحاب الأعمال لحل المشاكل قبل

([1]) محمد العجرودى ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/١ ، ص ٣.

(٢) أمينة شفيق ، "مصر تريد حركة عمالية مستقلة " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٤ ، ص٣

اللجوء للإضرابات حيث أن النقابة توحد إتجاه مقدار حركة العمال فإذا كان لكل عامل حزبه فإن النقابة للجميع ومن ثم فلا يجب الإنجرار الى نقابة تابعة لحزب.

(ثالثا) ملايين من عمال اليومية دون أى مظلة نقابية أو إجتماعية :

وقد كان نتيجة لضمور الدور الواجب للنقابات العمالية فى مصر القيام به لاسيما فى ظل قانون العمل الموحد رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣ الذى جسدّ قمة إستغلال عمال مصر فى كل نصوصه لإنحيازه لأصحاب الأعمال فجعل من العلاقة بين أصحاب الأعمال والعمال علاقة السيد بالعبد ، إذ على الرغم من إنشاء اتحاد العمال فى مصر سنة ١٩٥٧ على الرغم من أن إحصاء عام ٢٠٠٦ يقول إنه يوجد مابين ١٤ مليون الى ١٦ مليون عامل يومية (وهم قاعدة البناء والتشييد والعمالة الزراعية وربع العمالة الصناعية بمصر) بما يكاد يصل إلى نصف العاملين فى القطاع الخاص (وأكثرهم يعملون فى صناعة البناء) فإنهم يعملون بأجر متقطع وغير متعاقد ، فى حين يتم خصم ٥% من كل مقاول كتأمينات إجتماعية لحساب عمال اليومية إلا أن هذه الإستقطاعات تدخل ضمن أموال التأمينات ولا يستفيد منها عمال اليومية أنفسهم على أى نحو فأضحت هذه الشريحة العمالية الضخمة بلا تأمينات إجتماعية وبلا تأمين صحى فأصبحوا إجتماعيا مفترشين الغبراء وملتحفين بالسماء .

وقد أدت هذه الأوضاع النقابية المتردية إلى قيام أعضاء الاتحاد المصرى للنقابات المستقلة بالكثير من المحافظات بمسيرات ومؤتمرات مطالبين فيها بنقابة حرة مستقلة وبتشريعات إجتماعية تتناسب مع مبادئ العدالة الاجتماعية من خلال قانون عمل يعيد لعمال القطاع الخاص بعامة وعمال اليومية بخاصة حقوقهم ويحميهم من التلاعب والسخرة والفصل التعسفى من خلال علاقة عمل متوازنة وأجر عادل ورعاية صحية شاملة ولائقة .

إذ نتيجة فقدان العمال لتلك الحقوق وعجز التنظيم النقابى الرسمى عن الدفاع عن تلك الحقوق أن نظم العمال والعاملات لمئات من النقابات المستقلة التى تعمل خارج التنظيم النقابى الرسمى الكثير من الإضرابات والإحتجاجات وعلى الرغم من محاولات محاصرتها وتصفيتها وتجفيف منابع عضويتها إلا أنهم صمدوا فى مواقعهم إلى أن تم لهم ما أرادوا كتحرك العاملين والعاملات بمصلحة الضرائب العقارية الذى أجبروا وزارة القوى العاملة والتدريب (قبل ثورة ٢٥ يناير) إلى منحهم ترخيصهم النقابى كما حصلوا من وزارة المالية ، على حقوقهم المالية مما يؤكد أن حرية التنظيم لاتعنى فقط حرية التنظيمات السياسية قدر مايعنى حرية التنظيمات النقابية وقد فعل العاملون

والعاملات فى مصلحة الضرائب العقارية تماما مافعله لفافى السجائر الذين شكلوا (بعد إضراب ناجح) أول نقابة لهم فى مصر عام ١٨٩٨. ([1])

وخلال الستة عشر شهرا الماضية ووفقا للإحصاءات الصادرة عن وزارة القوى العاملة والمراكز الحقوقية والدراسات فقد تزايدت الإحتجاجات والإضرابات والإعتصامات العمالية على مستوى القطاعات الصناعية والاقتصادية والخدمية وهى أعنف موجة إحتجاج فى تاريخ الحركة العمالية المصرية بما يتجاوز أربعة أضعاف العام السابق على الثورة إذ تم تنظيم ألفى إعتصام وإضراب وتظاهرة حيث رصدت وزارة القوى العاملة والهجرة نحو ٤٨٠ حالة احتجاج عمالى ، بل بعد ١٦ شهرا من الثورة تم ٤٠٧ إضراب عمالى و ٣٧٣ إعتصام و ٨١٢ وقفة إحتجاجية ([2]) وذلك نتيجة غياب آليات الحوار بالعديد من المواقع العمالية وإنعدام وجود مساحة حقيقية للتفاهم بين العامل والإدارة ولإنعدام الوعى الحوارى بين ممثلى أصحاب الأعمال والعمال حول المطالب العمالية وهو الأمر الذى كان مفتقدا مع الاتحاد العام لنقابات العمال الذى صدر حكم قضائى بحله وتقرر المد لقيادته ٦ شهور لمنح النقابات العمالية الفرصة الحالية لتوفيق أوضاعها من خلال إنتخابات حرة ونزيهة.

(رابعا) مناقشة مشروعات قوانين للحريات النقابية :

وبعد تشكيل البرلمان فى ٢٠١١ فإنه يوجد ٦ مشروعات قوانين للحريات النقابية تصب جميعها فى إتجاه واحد وهو عدم الإخلال بالإتفاقيات الدولية وذلك فى سياق مواز لحرية إنشاء النقابات المستقلة وقد تم تسجيل عدد كبير منها سواء كنقابات عامة أو لجان نقابية إلا أن هناك حاجة لإيجاد موائمة بين الاتحاد العام لعمال مصر والنقابات المستقلة وذلك وفاءًا لإلتزامات مصر الدولية فى مجال الحريات النقابية إحتراما لما وقعت وصادقت مصر عليه من إتفاقيات متعلقة بالحريات النقابية بعد إدراج مصر بقائمة الملاحظات (المعروفة بالقائمة السوداء) التى تدرج بها الدول المقيدة للحريات النقابية ([3]) . ولمناقشة المقترحات بالقوانين المتعلقة بإتاحة التعددية للمنظمات العامة العمالية والاتحادات بدون شروط والمعروضة على مجلس الشعب سيتم عقد جلسة إستماع قبل الجلسة العامة للمجلس تضم ممثلين عن منظمة العمل الدولية والعربية

([1]) محمد حسين ابو الحسن ، " أغلى ولادنا عامل ومهندس عرقان ، المنحة باريس ... اكبر كذبة فى تاريخ مصر"، أهرام الجمعة ، ٢٠١٢/٥/٤ ، ص ٣.

([2]) ، (٣) رفعت حسن ، وزير القوى العاملة والهجرة فى أول حوار للأهرام ، أجراه محمد العجرورى ، "الإعلان عن فرص العمل الحقيقية فقط وسنستكمل إستراتيجية التدريب ، الأهرام ، ٢٠١٢/٥/١٨ ، ص ٤٢.

والنقابات المستقلة ومركز السواعد للخدمات العمالية وذلك لتحديد الخطوط الرئيسية للقانون البديل لقانون ٣٥ لاتحاد العمال ، إلا أن الأمر قد لايتم حسمه كما إنتوت الأطراف فى غضون ما حل بمجلس الشعب من حل بعد صدور حكم المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية مواد قانون إنتخابات مجلس الشعب حيث أجازت مواد هذا القانون لقوائم الأحزاب الترشيح على مقاعد المستقلين.

(القسم الخامس) : منظومة المجتمع المدنى الإعلامى بين خصخصة الأثير وتعليمة السلطة وتعليمة المال ترافقها وإرهاصات حبو مهنية :

(أولاً) خصخصة الأثير و إحتكار الإعلام بأقل الأسعار:

تعرض أثير مصر للخصخصة مما أردى به إلى الوقوع فى مثالب الإحتكار الإعلامى حيث تم فى عام ٢٠٠٢ منح إمتيازاً بالأمر المباشر لمدة عشر سنوات لشركة النيل للخدمات الإذاعية المملوكة لأحد رجال الأعمال للإنتفاع بالترددات المملوكة للشعب (خلافاً للقنوات الفضائية) كأول ملكية إذاعية خاصة فى تاريخ مصر منذ سبعين عاماً وهى إذاعات : نجوم F.M باللغة العربية ، وإذاعة Nile F.M باللغة الإنجليزية وبدأت الإذاعة البث فى عام ٢٠٠٣ ككتيبة إذاعية تحولت إليها أغلب الإعلانات التجارية من محطات الدولة (كإذاعة الشرق الأوسط التى كانت جاذبة للمعلنين و المستمعين) .

ويدر هذا الامتياز الإعلامى الإحتكارى سنوياً عشرات الملايين من الجنيهات على أصحابها ، وقد تم تجديد العقد بثلاث سنوات إحتكارية جديدة بعد إنتهاء السنوات العشر وأيضاً بدون إجراء مزاد علنى وتم التجديد بشرط دفع ٧٠% من الأرباح بعد أن كان ٢٠% فقط خلال السنوات العشر ، وقد جدد العقد بمبلغ أربعين مليون جنيه سنوياً على الرغم من عرض شركة صوت القاهرة (التابعة لإتحاد الإذاعة والتليفزيون) لمبلغ تسعين مليون جنيه سنوياً ، ومن ثم فقد كان أولى عدم بيع أثير مصر لمن يدفع أكثر ولكن كان يجدر البيع لمن يقدم للشعب خدمة إعلامية أفضل (١) .

(ثانياً) ترنح إعلامى بين تعليمة السلطة وتعليمة المال :

ما بين إعلام خاص من يدفع له أن يسمع ما يريد ، وإعلام عام من المفترض أن يكون أساسه بناء التوجهات نحو الأحداث إلا أن كلا من الإعلام الخاص والإعلام العام موجه وليس له سياسات تحريرية شفافة ولا رؤية واضحة وإنما يخضع كلاهما لمفهوم التعليمه

---

(١) حافظ الميرازى ،" يوم إنتكاسة الإعلام المصرى بعد الثورة ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٤/٤ ، ص ١٠ .

فالإعلام الخاص خاضع لتعليمه المال والإعلام العام خاضع لتعليمه السلطة والتعليمه أيّا كان مصدرها فى الحالتين متغيرة يومياً من النقيض للنقيض وما حدث خلال ١٨ يوم إعتباراً من يوم ٢٥ يناير ٢٠١١ حتى يوم التخلى عن الرئاسة كان أبلغ شاهد على ذلك فكانت النتيجة لهذا التوجه أن مقدموا البرامج المتلفذة وهم أنفسهم شريحة منهم – أخذوا قرار الإنسحاب للعمل فى مكان آخر وشريحة ثانية بقت حيث هى فى " ماسبيرو" وشريحة ثالثة ممنهجة ومستعدة أن تعمل مع أى نظام وأى كرسى .

وقد إفتقد إعلام ما قبل الثورة المهنية الإعلامية فكان ما بين تجهيل لمصادر الخبر تجنباً لإصابة المصدر بضرر وما بين أخبار تسريبية دون تطبيق قواعد إرشاد تحريرية ولا إتباع لدليل الإعتبارات المهنية ، فالخبر الخطير كان يوقع من وقع الخبر فى حجرة فى إرتباك إتخاذ قرار بشأنه فكان لا بد من الرجوع للسلطات الأعلى فالأعلى فالأعلى أى لا بد من إتخاذ قرار سياسى بواسطة مذيعى الهواء لا قرار تحريرى مع التخاذل تحت وطأة السبق الخبرى ، كما طبق منهج بناء التوجهات نحو الأحداث مما أدى إلى إرتكاب خطايا تحيز نتيجة خلط الرأى بالخبر وخلط الراى بحقيقة الحدث .

(ثالثاً) : طرح أصول القضايا جانباً والتركيز على هوامشها دون الإلتفاف إلى جوهر متونها :

إمتطى الأثير ما ذهب أسامة غيث(١) إلى وصفة بالقول: "بأن شياطين زخم الضلال والتضليل يكثف نيرانه على العقل والوجدان وعلى ضمير الأمة ومشاعرها وأحاسيسها بإستخدام كل ما فى ترسانة الحروب النفسية بهدف إيجاد حالة عظمى من الفوضى والإلتباس تحول أصول القضايا إلى فرعيات وتحول فرعيات الفرعيات إلى أصول لتلهى الناس فى حياتهم ومعاشهم ولا تتيح لهم فرصة الحكم الصائب السليم على الأمور حتى يختلط الحابل بالنابل ويفقد المواطن والوطن والأمة البوصلة والطريق".

وأردف "أسامة غيث" قائلاً بوجود مخططات لتغييب العقل والوجدان بغية الإنقلاب على الإرادة الشعبية وتشويه إختياراتها وفرض ديكتاتورية الأقلية على مجرى الأحداث من خلال تجريع الأمة لسموم المغالطة والتضليل عن طريق كودية نخبة محترفة ومتمرسة تصف نفسها بأهل الرأى والفكر والثقافة وتحتكر لنفسها شعارات حرية الفكر والرأى والعقيدة والتسامح مع الآخر من مختلف التيارات .

---

(١) أسامة غيث ، إيزيس وأوزوريس ، المعركة الأبدية للخير والشر ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٣ .

(رابعاً) : تطبيق عشر خطوات ممنهجة أردت بالمصداقية الإعلامية فى حومة التساؤل :

ذهب بعض الخبراء إلى إطلاق ما يسمى بالخطوات العشر الممنهجة لصناعة الكذب الإعلامى وذلك قبل أحداث ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وأثنائها وبعدها وهذه الخطوات لخصها هؤلاء الخبراء فيما يلى :

* **خطوة إستباق الأحداث** : لإمتلاك زمام المبادرة للتأكيد على مبادئ معينة وذلك قبل الثورة مباشرة كالقول بعد ثورة تونس وقبل ثـورة مصر : " مصـر غيـر تـونس" ، " ورئيس تونس غير رئيس مصر" مقرونة بتسخير المنظومة الإعلامية لخدمة التمديد والتوريث فى مصر .
* **خطوة التهويل** :بالقول بإندساس عناصر مخربة فى الأحداث .
* **خطوة الإفزاع والتفزيع** : بإثارة الرعب بالقول بوجود أناس فى الأحداث مدربة على التخريب وأن هناك أعمال سلب ونهب تقضى على الأخضر واليابس وترويع الناس كالقول بتكسير مترو الأنفاق .
* **خطوة التشتيت والتشويه** : بالقول بمأجورية الثوار وأنهم عناصر غير وطنية وبأنهم يعملون لصالح أجندات أجنبية ووجود أناس أجانب ومنهم إيرانيون فى خضم الأحداث .
* **خطوة التهوين** : مثل القول بعودة الهدوء إلى شوارع القاهرة .
* **خطوة الراوى الوحيد** : بقطع الإتصالات عن الناس لإجبارهم على الإصغاء لما يتم بثه إليهم من رسائل إعلامية .
* **خطوة إستثارة العاطفة** : بإذاعة خطاب الرئيس المتخلى لإستعطاف الناس من الأغلبية الصامتة بالقول بأنه خدم البلاد ويريد أن يموت على أرض مصر فلماذا حرمانه من هذا ؟ وذلك حتى يتسامح الرئيس والمواطن والشعب معاً بعد إستثارة تعاطف الأغلبية الصامته .
* **خطوة غسل الدماغ** : بالتعتيم والإنكار .
* **خطوة بث الأفانى الوطنية** : لغسل اليد مما سبق إرتكابه إعلامياً .
* **خطوة المزايدة على الثورة** : بسيوف مغمدة فى الثورة مقرونة بالإدعاء بأن الأفندة تحافظ عليها .([1])

([1]) لقاء تليفزيونى على أحد الفضائيات ضم مجموعة من خبراء الإعلام.

(خامساً) : إستطلاعات للرأى مصابة بفيروس التحيز فأوحت بتوقعات غير ذى دلالة معنوية:

يتم إجراء إستطلاعات الرأى بصفة عامة بغية الحصول على مؤشرات عن توجه المبحوثين بخصوص : أمر ما ، حادثة ما ،واقعة ما ، منتج ما ، موقف أشخاص من أمر ما وذلك بغية الإستفادة مما يتم الحصول عليه من مؤشرات فى صنع أو إتخاذ قرار بشأن الأمر أو الحادثة أو الواقعة أو المنتج أو الشخص المستهدف بإستطلاع الرأى عنه وهو ما يتم غالباً أثناء الحملات الإنتخابية بدءاً من النقابات إلى الأحزاب إلى النوادى الاجتماعية إلى عضوية المجالس التشريعية إلى المجالس المحلية إلى رئاسة الجمهورية التى تلعب فيها منظمات المجتمع المدنى دورها متمثلة فى مراكز إستطلاعات الرأى المتخصصة أو تلك الموجودة بالصحف الخاصة والقومية.

فهناك على سبيل المثال الإستطلاع الذى أجراه كل من مركز "بصيره" وذلك الذى أجراه "مركز الدراسات السياسية بجريدة الأهرام " بخصوص مرشحى رئاسة الجمهورية الذين خاضوا الإنتخابات الرئاسية الأخيرة .

وإذا كانت منهجية إستطلاع الرأى الذى قام به المركزان كان واحداً من حيث الإلتزام بالمبادئ العلمية الأساسية للمعاينة كضرورة الحصول على عينة طبقية ممثلة للمجتمع الممسوح تمثيلاً صحيحاً من حيث تكويناته الجغرافية والديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلا أن حجم العينة أو أسلوب الحصول على المعلومات قد يختلف من مركز إستطلاع رأى لآخر.

فالعينة التى قامت عليها عملية إستطلاع رأى الجمهور حول إختياراته من بين المرشحين المتقدمين لرئاسة الجمهورية والتى أجراها مركز "بصيرة" كان حجمها ٢٢٠٠ شخص وإستخدم الهاتف الأرضى والمحمول بنسب مختلفة كأسلوب للحصول على إجابات الممسوحين بالعينة بحيث كانت نسبة المجيبين على الأسئلة الإستقصائية بواسطة التليفون الأرضى تمثل ٤٢% وبواسطة المحمول ٥٨% ، كما أنه تم إجراء إستطلاع الرأى فى يوم واحد بما يجنب عملية الإستطلاع مما قد يعترى إتجاهات المجيبين من تغيرات نتيجة التغير فى التحالفات الإنتخابية يوماً بعد يوم.

أما مركز الأهرام للدراسات السياسية فقد إستخدم منهج مختلف عن ذاك الذى طبقه مركز "بصيرة" ، فقد طبق مركز الأهرام أسلوب المقابلة المباشرة مع المبحوثين المكونين

لعينة قوامها ١٢٠٠ أسرة موزعة بين المحافظات حسب وزنها الديموجرافى ثم بين الحضر والريف بنسبة ٤٣% بالحضر و ٥٧% بالريف.

وعلى الرغم من أن نتائج كلا الإستطلاعين أفرزت ترتيباً محدداً للمرشحين المتقدمين إلى سباق إنتخابات الرئاسة ، إلا أن نتائج المرحلة الأولى للإنتخابات كانت مختلفة تماماً عن تلك التى أمدت بها إستطلاعات الرأى التى أجراها المركزان المنوه عنهما بعاليه مما جعل هذه الإستطلاعات مجرد محاولات غير ذى دلالة معنوية فيما يتعلق بالهدف منها ألا وهو رصد الميول الإختيارية التصويتيه للناخبين .

إلا أن المقارنة بين نتائج هذه الإستطلاعات (التى أجريت قبل إجراء الإنتخابات بل وقبل فترة الصمت الإنتخابى) البعيدة كل البعد عن نتائج المرحلة الأولى من إنتخابات الرئاسة ليؤكد ما يصيب مثل هذه الإستطلاعات من عوار فى درجة ثباتها ومصداقيتها وموضوعيتها بل وحياديتها وعدم تحيزها وبالتالى عدم إمكانية تعميم ما تسفر عنه هذه الإستطلاعات من نتائج المفترض إستخدامها للوقوف على اليقين الإختيارى التفضيلى لدى الجمهور لتفضيل مرشح على الآخر وبالتالى إنعدمت إمكانية إستخدام نتائجها فى تطوير الحملات الإنتخابية للمرشحين وهو ما يعنى ضعف آخر ووهن آخر أصاب أحد مفردات منظومة المجتمع المدنى الإعلامى المصرى المتمثل فى مراكز إستطلاعات الرأى.

(سادساً) الإعلام الإعلانى للتسويق السياسى :

يعتبر الإعلان أيقونة للشخص أو للشئ تنقل بشكل مختصر للغاية معالم وملامح وسمات الشئ المعلن عنه حيث يستهدف الإعلان الترويج لخبرة ما أو سلعة ما أو خدمة ما أو شخص ما أو مؤسسة ما أو حتى بلد ما (كإعلانات الترويج السياحى لبلد ما) .

والإعلان فن من الفنون ومهنة من المهن التى يقوم بممارستها مهنيون متخصصون ذوى قدرات إبداعية فى توصيل الرسالة الإعلانية عبر الصورة المشاهدة المقرونة بصوت مسموع يتم تصميمها بما يتناسب مع الشئ الذى يتم ترويجة ومع خصائص من يتم الترويج إليه ومنه الإعلان المباشر الذى يخاطب العقل مباشرة وهناك الإعلان غير المباشر الذى يدخل القلب لكن يحتاج لوقت ليستوعبه العقل أو يحتاج الإعلان الغير مباشر لبيان تفسيرى لشرحه .

فالإعلان إذن مجموعة من الصور الضونية المقرونة بنص ذو دلالة بكلمات مفاتيح لهذه الدلالة ويوجه للذاكرة قصيرة المدى ومع تكراره ترسخ فى الذاكرة صورة ما يتم الترويج له فالإعلان يحكى " حدوته" وهو من أقوى وسائل الإقناع ، والإعلان يحدث زبونه بلغته ويكون متنوعاً فى الطبقات والثقافات والأعمار ومتناسقاً فى عناصره .

وفى المجتمعات التى تسود فيها الأمية يكون الرمز أى الشعار حاسم ولا بد من الربط بين الرمز والشخص واللغة المستخدمة ومستوى فصاحتها أو عاميتها أو ما بينهما و تتوقف فاعلية اللغة على الموجه إليه الرسالة الإعلامية من خلال رسالة التنويه الإعلامى .

وتستخدم الأيقونات لملئها بالدلالات الجغرافية والمعانى التاريخية بتنوع وشمول وكذلك إستعارة قدرات معينة للمعلن أو شعارات معينة قد تكون أو لا تكون متوافرة به .

كما أن الألوان بالصور الإعلانية ومدى وضوحها وبريقها ودرجات الحشد للإشياء بها من صور للشخص أو المنتج أو للوجوه ودرجة إنسجام الصوت مع الصورة ودرجة التناغم بين أجزاء الإعلان لها دورها التأثيرى لدى متلقى الرسالة الإعلانية.

وقد يتم إقران الصورة والصوت فى الإعلان بنوع معين من النغمات الموسيقية المعبرة عن مضامين الإعلان ومناسبته والمتبقى منه ولا مانع من إستخدام لقطات غنائية مقرونة بكادرات للصورة وإستخدام خلفية للصورة مع التركز على درجة تجسيد الصوت للمعانى المراد توصيلها مع الإهتمام بمخارج الألفاظ وإستخدام لغة الجسد فى الحركة الإعلانية كتعبير إضافى عن الرسالة الاعلانية المراد توصيلها من مرسلها لمستقبلها .

وتعتبر الإعلانات الانتخابية ولا سيما الرئاسية منها مجال كبير للأعمال فى مختلف الدول المتقدمة حيث تقوم بها مؤسسات محترفة بغية تسويق المرشحين لدى الناخبين بمنهجية إعلانية دعائية تسعى إلى الإستحواذ على أكبر الكتل التصويتيه لمرشح ما منتمياً إلى حزب ما أو حتى مستقل عنها وذلك لحصد أكبر عدد من أصوات الناخبين للتصويت لهذا المرشح أو ذاك .

وبمطابقة ما سبق التنويه عنه من مقومات الإعلان الترويجى كإعلام سياسى لتسويق المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية بين الناخبين فقد تراوحت الرسالة الإعلانية لمرشحى الرئاسة بمكونيها الصورة والصوت على نحو إختلف من مرشح لآخر .

فبينما كان إعلان **أهد المرشحين** يمتاز بالقصر مع إحتوائه على المعلومات الأساسية ومعبر عن شخصيتة الساحلية فإن هذا المرشح إلتصقت مادته الإعلانية بتاريخه ذاته كما تم تحريك شعاره الإنتخابى داخل السياق كرمز للقوة دون إستفزاز للمشاهد كما إستخدم جذوره

ومرشح خامس إقتسم جمل إعلانه بينه وبين الناس وإستخدام خطاب "نحن" فى الإعلان فى حين أنه إستخدم "أنا" فى مناظرته وكان تصويره مبرزاً بوضوح لعلامات السن بينما كان يمكن تصويره من زاوية تصوير أخرى وتوزيع جملة بينه وبين الناس توزيع جيد مع وجود إتساق بين اللغة والصورة مع ربط الرمز بالجمهور البسيط ومع أن الشمس كانت رمزه الإنتخابى إلا أن الشمس ظهرت فى شكل برتقالى وكان يجب التركيز على الرمز إذ كانت لقطة الخاتمة فى إعلان السماء التى بدت وليس بها شمس إطلاقاً مما أدى بالصورة أن تسودها ضبابية .

وهكذا تعددت أدوات التسويق السياسى للمرشحين ما بين ملصقات ومسيرات ومؤتمرات صحفية ولافتات إعلامية وإستخدام للسيارات والشاشات العملاقة والمناظرات .

(سابعاً) :التناظر الإعلامى:

١ - التناظر الإعلامى وسوابقة التاريخية :

التناظر الإعلامى لتعريف الناخبين بالمرشحين أدى إلى فرار أصوات مؤيديهم لمنافسيهم حيث أخذ برنامج إحدى القنوات الفضائية بمشاركة مع قناة فضائية ثانية علاوة على إحدى الصحف المستقلة مبادرة تنظيم أول مناظرة إعلامية فى مصر كجهد إعلامى موجه للرأى العام بين إثنين من المرشحين قيل أنهما حصلا على أعلى نسب التصويت طبقاً لإستطلاعات الرأى التى أجراها مركزان لإستطلاع الرأى : أولهما "مركز بصيرة" (الذى يشرف على إدارته وزير الإتصالات السابق الذى سبق له رئاسة مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم إتخاذ القرار) وثانيهما مركز الدراسات السياسية بجريدة الأهرام .

وقد أجريت المناظرة بين أثنين من المرشحين حذوا لما يتم من مناظرات بين مرشحى الرئاسة فى الدول المتقدمة حيث كان للمناظرة التليفزيونية الأولى " بين كيندى" ومنافسة " نيكسون" عام ١٩٦٠ الفضل فى فوز كيندى على منافسه.

وقد أشرف على مناظرات الإنتخابات الرئاسية الثلاثة بأمريكا فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٨٦ ، ١٩٧٢ رابطة النساء الناخبات ، وفى عام ١٩٧٦ بدأت هيئة المناظرات عملها فى الولايات المتحدة الأمريكية بإشراف الحزبين الديمقراطى والجمهورى وحرم منها المستقلين و فى عام ١٩٩٢ دخل "روزفلت" كمستقل هذه المناظرات .

وقد تطورت المناظرات بعد ذلك وشكلت من أجل تنظيمها وإدارتها لجنة تحدد مكان المناظرة وزمانها والمذيع المسئول عن إدارتها ٠

وأول مناظرة بين قادة الأحزاب دامت ٩٠ دقيقة فى إنجلترا فى العام الماضى ، وتمت أول مناظرة فى فرنسا فى ١٩٧٥/٥/١٠ بين "ميتران" "وجيسكار ديستان" بعد وفاة الرئيس الفرنسى "بومبيدو" ٠

وقد أصبحت المناظرة صناعة تطورت وترسخت فكرتها حتى أصبح هناك مفوضية تدير هذه المناظرات طبقاً لمعايير ومقاييس محددة إلا أنه لا يوجد بمصر مثل هذه المفوضية بل لا يوجد سابق خبرة لمصر فى هذا المجال ولكنها إجتهاد إعلامى تم من خلال شراكة بين قناتين خاصتين وجريدة مستقلة (على نحو ما سلف ذكره) إستهدف محاولة تحقيق العدالة الإعلانية بين المرشحين لمنصب الرئاسة لصالح المشاهدين (المصوتين / الناخبين) ٠

وتؤثر المناظرة فى ميول الناخبين وتحديد توجهاتهم التصويتية قبل المرشحين حيث يبحث الناخب عن برنامج المرشح المتناظر والكاريزما والشخصية والأداء أثناء المناظرة علاوة على تأثير المناظرة فى إزالة التخوفات وتطمين الناخبين فى أمور معينة كما تساعد المناظرة على تقييم الناخب للمرشح من زاوية القدرة على ترجمة رؤاه وأفكاره إلى واقع عملى بتحديد أليات التنفيذ و تواريخ الإستحقاقات يترتب على هذا النوع من المناظرات توضيح لقدرة كل مرشح على أخذ أنصار من المرشح المقابل أو يفقد المتناظرين معاً نقاطاً يجمعها من ورائهم منافسيهم٠

وتعتبر المناظرة نوعاً من الإشتباك الذهنى يحدد مستواه وفاعليته مستوى ذكاء وصدق وسرعة بديهة والقدرة على الإستماع والإنصات والرد على ما يلقى على المناظرين من اسئلة وتفنيدها دون اسئلة إستدراكية من مرشح لآخر إلا فى مرحلة التفنيد وتغطى الاسئلة الملقاة على كل متناظر عدة محاور : إقتصاد – صحة – تعليم – سياسة – ثقافة – شئون داخلية – شئون خارجية ٠٠٠ الخ٠

٢ – منهجية المناظرة المتلفذة :

تتم المناظرة دون جمهور ودون ردود أفعال من مقدم المناظرة أو المناظر ولتحقيق أكبر قدر من العدالة بين المتناظرين لا يقوم مقدم المناظرة بالتدخل على الإطلاق فى مجريات المناظرة إذ يقتصر دوره على توجيه الأسئلة للمناظر دون تصحيح للمعلومات التى يدلى بها أيا من المتناظرين ولا توجه اسئلة إستدراكية للمتناظرين ولا يتم التضييق على الإجابات التى يدلى بها أيا من طرفى المناظرة. .

ولتحقيق العدالة وتجنباً للتحيز فى المناظرة فإن كل مراحلها وإجراءاتها تتم بالقرعة: فترتيب وقوف المتناظرين يتم بالقرعة وتقديم "بروفايل" كل مرشح يتم بالقرعة حتى الدخول للتحية يتم بالقرعة كما يتم تحديد البادئ بالإجابة على كل سؤال أيضاً بالقرعة وذلك دون ردود أفعال على الإطلاق من مقدم المناظرة (أى المذيع أو المذيعة التى تديرها) فلا حق للمذيع المقدم للبرنامج الاستدراك أو الإستيضاح يبدأ المذيع المناظرة بكلمة إفتتاحية ثم بتوجيه السؤال للمتناظرين فى دقيقة يرد عليه المتناظر المقابل فى دقيقتين وبعد كل ثلاثة اسئلة توجه لكل متناظر يقوم كل متناظر بتفنيد إجابات مناظرة ثم يرد منافسة على التفنيد.

ويتم إنجاز المناظرة على جزئين كل جزء مكون من ١٢ سؤال وفى نهاية كل مرحلة يلقى كل مرشح بخاتمة فى دقيقتين وهناك مُحَاور أى مقدم لكل جزء من جزئى المناظرة.

وقد تمحورت مضامين الأربعة وعشرين سؤالاً التى ألقيت على المتناظرين خلال جزئى أول مناظرة تليفزيونية تمت فى مصر المناظرة على أولويات ما يريد أن يعرفه الرؤى العام حول عدد من القضايا المجتمعية الأساسية: إستعادة الأمن – مكافحة الفساد – الأجور – الإستقرار – التعليم – الصحة – الإقتصاد – الإستثمار – التأمين الاجتماعى – شكل الدولة – الضرائب – الدستور – رؤية كل متناظر فيما ساد البلاد حيننذ من إنفلات ورؤيته لكيفية التعامل معها دون إنتهاك لا لحرية الإنسان ولا لسيادة الدولة.

وهكذا ترك للناخبين الذين شاهدوا المناظرة (المتلفذة الأولى فى مصر)الفرصة للحكم على برنامج "وكاريزما" شخصية وأداء كل متناظر أثناء كل مناظرة وذلك كأسلوب لتوضيح حقائق كل متناظر أمام الناخبين بمختلف كتلهم التصويتيه وذلك من خلال ما قام به كل متناظر من توضيح إنتمائه ومرجعيته وحزبه وتسويق أفكاره ومبادئه وبرنامجه.

٣ - ملامح أول تجربة تناظر متلفذة فى مصر بين مرشحين من مرشحى الرئاسة الثلاثة عشر:

تم إجراء أول تجربة تناظر متلفذة لفترة فى مصر بين مرشحين أسفرت إستطلاعات الرأى عن تقدمهما عن باقى المرشحين من حيث ميل الناخبين فى إختيار أيهما، وقد أسفرت فعاليات تناظرهما عن إسقاط العديد من النقاط من كل منهما لصالح مرشحين آخرين على نحو ما أسفرت عنه نتائج المرحلة الأولى للإنتخابات الرئاسية التى تمت فى مايوعام ٢٠١٢ من هذا العام فقد بذل منظمو ومديرو المناظرة الثنائية التى تمت لأول مرة فى مصر جهودا مضنية وقاموا بعملهم بحماس وبإيمان شديدين وعملوا تحت ضغوط مهنية عانوا خلالها من توتر شديد نقلهم بين التفاؤل فى نجاح إجراء التجربة لأول مرة بمصر فى لحظات إلى الإحباط فى لحظات أخرى لما قاموا به من إعداد ومسح للمعلومات وتحضير للملفات فى إعداد المناظرة وإدارتها بحيدة وبموضوعية وبعدم تحيز وبتقييم كل متناظر بإستخدام "التصنيف الميمى(تصنيف يبتدئ بحرف "م" : مسيطر – متمكن – مواجه – مبدع – مخلص – مرتبك ... الخ) .

وفى حين كانت الكياسة والأدب الشديد والود الظاهر سائداً فى الكواليس بين المتناظرين فقد كان التمرد والإشتباك أمام الشاشات هو السائد بينهما فقد تحولت المناظرة إلى سجال وتفنيد شخصية المتناظر للمتناظر المقابل له بمهاجمته لتشويه صورته وتقويض حجمه والتنديد بتاريخه الشخصى من خلال اسئلة للخصم مثلت قنابل ذكية ضرب بها كلاهما مناطق الضعف لدى خصمه ليدحض مصداقيته مع رد ممن الخصم على ذلك بإدعاء إساءة خصمة لتفسير وتأويل الوقائع المنسوبة له وذلك بإلقاء كل متناظر للكرة فى ملعب المتناظر المنافس لنسف قنابله .

وقد كانت التكتيكات السجالية الشخصية من كل متناظر لتشويه منافسه أكثر من تفنيد ردود مناظرة ، وإستخدم المتناظران إستراتيجية الهجوم التى ما كان يجب أن تتبع فى المرحلة الأولى للإنتخابات ولكن كان يجب تطبيق هذه الإستراتيجية فى الإعادة لأن كل نقطة فقدها مرشح فى هذه المناظرة لم يحصل عليها خصمه وإنما ذهبت إلى مرشحين آخرين وهذا ما حدث بالفعل إذ لم تكن هناك إستراتيجية موضوعية لأى مرشح وكان التركيز على الشخص أكثر من الموضوع كما كان الحديث عن الماضى أكثر من المستقبل فأحدهما خاطب خصمه والآخر خاطب جمهور يريد الحصول على أصواته وإعتقد المتناظران أنهما فى

نهائى مبكر فلم يكن تركيز أيهما على الناخب بقدرما كان تركيزه على إضعاف خصمه فإنصرف ذهن المشاهد إلى مرشح آخر بالطبع .

ففى حين رسم **أحد المتناظرين** صورة خاصة به وإستخدم فى إجاباته آيـــات قرآنيـــــة وأحاديث نبوية وأقاويل مأثورة وعنى طول الوقت بالخطاب الشرعى وكان وجهه طول الوقت موجه لمدير الحوار ولم تكن بعض إقتباساته عن بن القيم سليمة كلها ومال إلى التفصيل ولم يركز على تجاربة الإنسانية فى الإغاثة التى إشتهر بها وإنما طرح نفسه كثورى وتكلم كرئيس دولة .

أما **المتناظر الثانى** فقد كان أيضاً هجومى سجالى موجهاً الضربات إلى نقاط ضعف خصمه وكان أميل للعامية ولم يستخدم بكثافة النصوص الدينية بإعتباره خبير مسيطر ومتمكن وكانت حركات جسده مع الكاميرا للجمهور وإستفاد من خبرته وهو مدرب ومعد ذهنيا على مثل هذه المواجهات وثابت الحركة فإستخدم خصمه كأداة لتوصيل رسالتة للجمهور وعبر عن تجربته وهرب من سلبياته ووظف مواقفه الإيجابية وإستخدم ضمير المفرد "أنا" مما يدل على الفردية ويوحى بالإستبداد مع إبداء حجج إنشائية موجهاً إياها لجمهور المشاهدين وكان ينادى بالإستقرار ودوران عجلة التنمية وقام بهجمات مرتدة كثيرة وإختزل عمله فى حينما كان وزيرا لمدة عشر سنوات وهرب من سلبياته ووظف مواقفه الإيجابية .

وعلى الرغم من أنه من المفترض أن الرابح من المناظرة هو الشعب المصرى الذى تودد إليه وإستعطفه كل متناظر، وعلى الرغم من أن المناظرة لم تفى بتوقعات الجمهور فى الحصول على معلومات جديدة عن المتناظرين ، وعلى الرغم من أن المناظرة تمت فى ظروف إنتخابية متسارعة وأحداث سياسية وأمنية سريعة ومتلاحقة ومتضاربة فقد ساهمت المناظرة فى تحسين صورة مصر ليطغى هذا التحسن على مشاكل مصر إذ أن وقوف متناظران أربع ساعات فى ظل الظروف الحالية وضيق الوقت الذى لم يعطى فرصة كافية للتحضير للمناظرة ومع ذلك فقد كان الآداء لائق بدليل ثناء الوكالات الأجنبية على تلك المناظرة .

إلا أن هذه المناظرة أسفرت عن فقدان كلا من المتناظرين لنقاط تصويتيه لا يستهان بها مما كان أحد عوامل خسارة كلاهما للسباق نحو رئاسة الجمهورية فعلى الرغم من أن

إستقصاءات الرأى العام سبق أن أشارت إلى تقدم المتناظران على كافة المرشحين لمنصب الرئاسة إلا أن النتائج التصويتيه للجولة الأولى من إنتخابات الرئاسة أكدت تقهقر أحدهما إلى المركز الرابع وحصوله فقط على نسبة ١٧,٦% من الأصوات الصحيحة للمصوتين فى الإنتخابات ، بينما إحتل المتناظر الثانى المركز الخامس بحصوله فقط على ١١,٦% من الأصوات الصحيحة للمصوتين فى الإنتخابات بينما فاز بتلك الجولة من تقدموا بأوراق ترشيحهم فى الثوانى الأخيرة قبل إغلاق أبواب الترشيح.

(ثامناً) رؤى الإصلاح الإعلامى كما يراها خبراء الإعلام لدعم المجتمع المدنى الإعلامى :

وجهت العديد من سهام النقد اللازع للمنظومة الإعلامية الخاصة والعامة المرئى أرضياً وأثيراً والمسموع مزياعاً والمقروء صحفا ومجلات ومنها ما وجه للبرامج الحوارية من أنها المكلمة التى تنصب كل ليلة على الفضايات الخاصة والعامة كما يرى البعض أن الصحف أصبحت مَلْزمة رأى وإعلانات وأن ما يتم بثه أو نشره إنما هو تشويه للحقائق ولخلط الرأى بحقيقة الخبر، مع إستخدام حياد متزاكى يخدع الجمهور بطرق خفية فتراوحت المنابر الإعلامية بين التافه والجيد ، وبين إعلام مقبوض عليه من الدولة أو مقبوض عليه من سطوة المال الخاص مع إتهام الإعلاميين بالأنانية وإتهام الإعلام بالإنفلات الذى تحول من إعلام إلى إعلان مع إرتكاب أنماط تحيز معينة فى بناء التوجهات نحو الأحداث.

لكافة ما سلف ولكى يتم إصلاح الإعلام بكافة عناصر منظومته فقد نادى الإصلاحيون الإعلاميون من خبراء الإعلام إلى ضرورة ترسيخ الديمقراطية الإعلامية وذلك بدعم الإستقلال الإعلامى سواء عن السلطة أو عن الملكية ، فطالبوا بأن يكون لصناعة الإعلام حرية مقننة وحق للإصدار وعدم وجود عقوبات سالبة للحرية بما يرسخ الديمقراطية الإعلامية مع توكيد الإستقلال الإعلامى من خلال إصدار قانون بإنشاء هيئة للبث المرئى والمسموع مستقلة يسيطر عليها المجموع العام وذلك بتوزيع الملكية الإعلامية على ملايين الناس بما يحقق عدم إحتكار أحد للرسالة الإعلامية ولتحقيق أثير (أى فضاء) حر لتكوين الوعى العام من خلال رسائل إعلامية محايدة وتكون أكثر دقة تحقيقاً للمسئولية الإعلامية فى تكوين عقل وضمير الأمة لتتولى الهيئة المقترحة وضع ضوابط وطريقة وشروط ممارسة المهنة الإعلامية مع إنشاء نقابة للإعلاميين وإصدار قانون لتداول المعلومات لتوفير الحماية للإعلاميين ضد تعسف ملاك وسائل الإعلام وضد تعسف السلطة

ويوفر للإعلاميين إدارة تنظيمهم ذاتياً ويضعوا بأنفسهم كود ومعايير وميثاق شرف ممارسة المهنة الإعلامية مع توفير التدريب والتأهيل لممارسة مهنية ملتزمة بالمعايير الدولية للجودة الإعلامية وقيام الهيئة بتحقيق الدقة الإعلامية العامة لحماية المجتمع والرأى العام من خلال منظمة رشيدة هى الهيئة التى تنوب عن المجتمع فى التنظيم والمحاسبة والمسائلة وتكوين هيئة مستقلة فى تكوينها وتشكيلها وتعبر عن كافة أطياف المجتمع مع إعطاء الفرصة للمشاهد للشكوى ضد تشويه الحقائق أو إختلاق وقائع أو خلط الرأى بحقيقة الحدث مع إعطاء الفرصة للمشاهد إذا إستاء أن يملأ إستمارة يدون بها ما إقترفه الإعلام من مثالب إعلانية ليتم التحقيق فيه مع إنزال الجزاء الملائم للخطأ الإعلامى من لوم أو إعتذار أو تنبيه مع كفالة حق الرد أو إيقاع الغرامة المالية أو التوقيف الكامل عن العمل على درجتين بتوصية من الهيئة أو البرلمان مع ضرورة تضمين الدستور المواد للازمة التى تحكم صناعة الإعلام والصحافة فى مصر وحرية الفكر والإبداع الحق فى الحصول على المعلومة وفى نشر المعلومة وفى بث المعلومة وفى تداول المعلومة لا إعلام لتكوين الإحتياجات لدعم الإستهلاك بالطرق العاطفية ولا إعلام لتحريك غرائز الأمومة والأبوة مع وضع اللازم من قواعد متعلقة بإستخدام الأطفال فى الإعلانات وفى الدراما إلى آخر ذلك من الضوابط .

(القسم السادس) التنمية بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية :

(أولاً) جهود تنموية تطوعية متناثرة هنا وهناك :

تعددت الجهود الذاتية التطوعية القائمة على الروابط الإنسانية والإختيار الحر إلا أنها وعلى الرغم من كونها نابعة من إرادة مجتمعية أهلية وتتمتع بدرجة من التمايز إلا أنها متناثرة هنا وهناك كما تفتقد إلى التشبيك الذى يحول دون معظمة القيمة التنموية المضافة لمثل تلك الجهود التى تسعى إلى إشباع حاجات وحل مشكلات مجتمعية بإستقلال عن الدولة وأجهزتها .

فها هو بنك الطعام المصرى يطلق حملة أطلق عليها "**الستر**" بدأت عملها لتنمية ١٩ قرية من بين القرى الأكثر فقراً فى محافظات : سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان حيث تقوم قوافل الحملة بتقديم الإغاثة الغذائية شهرياً على مدار العام وهذه القرى التسع عشر تقع ضمن أفقر ألف قرية قاطنة بصعيد مصر يعيش أهلها فى فقر مدقع وحرمان يصل إلى حد الجوع بمنازل بلا سقف مع إفتقاد مياه الشرب والكهرباء ([1]) .

([1]) اجتماعيات جريدة الأهرام فى عددها المؤرخ ٢٠١٢/٥/٥ ، ص ١٥

أما فى مجال **رعاية الأيتام من الأطفال** فها هى "**إعمار مصر**" تحتفل بيوم اليتيم مع ١٥٠ طفل من أطفال منشية ناصر والمقطم وقد أقيمت الإحتفالية بالمشاركة مع مؤسسة "**نبنى الخيرية**" وهى إحدى مؤسسات المجتمع المدنى التى تقدم خدمات لرعاية الأطفال وقد أقيمت الإحتفالية فى "أب تاون كايرو جولف كلوب هاوس حيث قام العاملون بشركة "إعمار مصر" بالمشاركة تطوعياً فى الإحتفالية التى شملت مجموعة من العروض الفنية الترفيهية وجولات من المنافسة فى الألعاب الرياضية مع توزيع الهدايا التذكارية على الأطفال المشاركة.

كما قامت جمعية "**الأورمان**" بالإشراف على الإحتفال **بيوم اليتيم** كعادتها سنوياً بمشاركة ١٥٠٠ جمعية للأيتام وشمل الإحتفال تخصيص جوائز مالية للأيتام من حفظة القرآن (قدمت من الأزهر أو المدارس التابعة لوزارة التربية التعليم) مع تخصيص حوالى ربع مليون جنيه لتجهيز العرائس من الأيتام فى العديد من المحافظات ، وقد أقيم إحتفال هذا العام بيوم القيم تحت رعاية جامعة الدول العربية ووزارات التأمينات والشئون الإجتماعية والتربية والتعليم والداخلية والسياحة والأزهر وممثلى القطاع الخاص وشهد إحتفال هذا العام (فى الجمعة الأولى من شهر إبريل ٢٠١٢) إعلان مبادرة وضع يوم اليتيم المصرى والعربى داخل الأجندة العالمية للأمم المتحدة بغرض دعم عمليات رعاية الأطفال الأيتام وتقديم الدعم النفسى والاجتماعى لهم ([1]) .

كما تنفذ أيضاً شركة إعمار "مشروع" إتقان "-: "التدريب من أجل التوظف" لتأهيل سكان منطقة منشية ناصر وتزويدهم بالمهارات والخبرات المهنية والنفسية من خلال برامج تدريبية متخصصة.

وتحت رعاية الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية " بالتعاون مع مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية " فقد تم عقد المؤتمر الختامى لبرنامج المشروع القومى لتحسين السياسات العامة لحماية خادمات المنازل فى مصر حيث أعلن فى ختام هذا المؤتمر عن تأسيس "أول جمعية أهلية لخادمات المنازل " كنتاج لأول دراسة قام بها المركز القومى

([1]) هالة السيد ، "الإحتفال بـ ٤٠ ألف يتيم الجمعة بعد المقبلة ، جوائز لحفظة القرآن وجهاز العرائس وقوافل خدمية " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٢٩ ، ص ٣ .

للبحوث الجنائية والاجتماعية حول عاملات المنازل فى مصر وما يتعرضن له من إنتهاكات دون وجود أى مظلة قانونية لحمايتهم اللهم إلا نقابة المهن الإدارية التى تضم جميع المهن الحرة ولا تعلم غالبية خادمات المنازل فى مصر شيئاً عن وجود تلك النقابة أو إمكان إنضمامهن لها من الأساس.([1])

أما فى مجال مبادرات الشباب الذاتية التنموية فإن "إئتلاف شباب أرض اللواء بالجيزة " أطلق مبادرة تحويل ١٤ فداناً بالمنطقة إلى منطقة خدمات عامة على غرار حديقة الأزهر لتصبح متنفساً لأهالى المنطقة وكان مخططاً للمنطقة إقامة ٩ عمارات كإسكان إستثمارى و ١٤ عمارة أخرى لإسكان الشباب بالإضافة إلى إقامة منطقة متكاملة لخدمة هذه الوحدات السكنية وسيتم بحث هذه المبادرة على أن يتم الإحتفاظ بملكية الأرض هيئة الأوقاف أو الحصول على أرض بديلة بنفس قيمة الـ ١٤ فداناً وذلك فى مدينة السادس من أكتوبر ([2]).

(ثانياً) : جهود تنموية ذاتية إنتشلت إحدى قرى محافظة الدقهلية من الفقر والفاقه إلى شاطئ الرفاء الإقتصادى والإجتماعى([3]):

ها هو "ممدوح الولى" نقيب صحفى مصر يشير إلى تجربة وأدت الفقر ودحضت البطالة وأزالت العوز من إحدى قرى ميت غمر بمحافظة الدقهلية فأصبح سكانها بلا عاطل وبلا فقير وبلا محتاج بل توطن بها أربع كليات جامعية بعد أن كانت القرية (تفهنا الأشراف) معدمة متخصصة فى تصدير عمال التراحيل ، وأصبح بها بجانب الكليات الأربعة حضانة كبيرة ومعاهد أزهرية ومحطة صرف صحى ومستشفى ومجمع للخدمات يضم مشغلاً ومكتباً للبريد وقاعة مناسبات إلى جانب محطة سكة حديد .

إلا أن ما أنجبه زواج المال بالإعلام من ألوان الدعاية للسمن الفلاحى أو للجبنة برتو أو لمساحيق الغسيل لم يهتم قدر "تانو" ثانية على الشاشة لا بذكر التجربة ولا بإستضافة روادها للتأسية بهم كقدوة تقتدى أو كأسوة تحتذى أو كنبراس يمدرس من خلال التنويه بتجربة للمشاركة الشعبية كأسلوب وكمبادرة للتنمية بالجهود الذاتية.

([1]) أميرة صلاح هلال ، "لأول مرة فى مصر ، جمعية أهلية لخادمات المنازل " حماية لحقوقهن " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٢٩ ، ص ٣ .

([2]) عصام عبد الكريم ، لجنة برئاسة الجنزورى لتحويل ١٤ فدانا بأرض اللواء إلى حديقة ..... ، الأهرام ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص١٤

([3]) ممدوح الولى ، "تفهنا الأشراف : قرية بلا عاطل ولا فقير " ، جريدة الأهرام ، ٢٠١٢/١/٧ ، ص ١١ .

إذ كانت (وعلى نحو ما ذكر "ممدوح الولى") قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية قرية معدمة عقد مجموعة من شبابها العزم على عمل مشروع إنتاجى يتكسبون منه بعد إنتهاء فترة تجنيدهم الطويلة (فى أتون حرب أكتوبر)١٩٧٣ فإستقر الأمر على إنشاء مزرعة دواجن تكلفت فى عام ١٩٧٤ مبلغ ألفى جنيه ومع الوقت توسع المشروع حتى بلغ عشر مزارع أعقبه إنشاء مصنع للأعلاف ثم مصنع للمركزات تلاه التعاقد لشراء أرض بمنطقة الصالحية لزراعتها والقيام بتصدير المحاصيل المنتجة.

ومع التوسع فى المشروعات تم تخصيص جزء من الريع للعمل الخيرى فتم إقامة حضانة لتحفيظ القرآن الكريم بالمجان ثم بناء معهد دينى إبتدائى للبنين ثم آخر للبنات ثم معهد إعدادى للبنات ثم آخر للبنين ثم كلية جامعية للشريعة والقانون ثم كلية تجارة للبنات ثم كلية لأصول الدين ثم كلية رابعة للتربية .

وقد شارك أبناء القرية كل حسب إستطاعته فى إقامة هذه المنشآت بداية من المشاركة فى أعمال البناء إلى التبرع بالمال وهكذا أعقب كل توسع إنتاجى عينى توسع فى التنمية الاجتماعية لأبناء القرية وما حولها ، فأعطى للأرملة أو المطلقة شاه وكمية من الأعلاف لتكون مصدر كسب لهن ، وتدريب الفتيات والسيدات على الحياكة ومنحهن ماكينات خياطة وتكليفهن بتفصيل مرايل الحضانة التى يتم توزيعها بالمجان ضماناً لتسويق إنتاجهم أما لأصحاب الحرف فقد تم تدبير أدوات ممارسة كلا لحرفته أما غير أصحاب الحرف فقد تم إمدادهم بالبضائع كمنافذ توزيع للسلع.

وقد كانت المخرجات التنموية سالفة الذكر نتاج منظومة مترابطة متكاملة متعاونة متسقة للمشاركة الشعبية تم تنفيذها بالجهود الذاتية لأبناء القرية حيث تكونت عناصرها من تشكيل عدد من اللجان التى تخصصت فى تنمية القرية .

فهذه **لجنة للزراعة** مكونة من المهندسين الزراعيين بالمعاش من أبناء القرية إهتمت ببحث كيفية زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتلك **لجنة للشباب** إختصت ببرامج شغل الشباب لأوقات فراغهم ، **ولجنة للتعليم** من نظار المدارس بالمعاش من أبناء القرية لرفع المستوى التعليمى بالقرية ، **ولجنة للقضاء العرفى** لتولى أمور المصالحة فيما ينشب من خلافات بين أبناء القرية مما حال دون وصول أى خلاف إلى مركز الشرطة طوال عشرين عاما مضت بعد أن تم وأد الفقر ودحض البطالة بهذه القدوة من الممارسة الأهلية التطوعية بالجهود الذاتية التى أشار إليها "ممدوح الولى" نقيب صحفى مصر فى مقالة بجريدة الأهرام اليومية.

(القسم السابع) آلاف من الجمعيات الأهلية مجرد لافتات وما يعد على أصابع اليد جهودها معنوية تنمويا فتحولت هذه الجمعيات من زاهقة للربح إلى متعطشة له وعدد أصابع اليد منها توظفه مبادرة برنامج دعم اللامركزية (الممول أمريكياً)لخدمة أهداف التعولم :

(أولاً) : كثر من الجمعيات الأهلية مديم الفاعلية ومديم الفعالية التنموية :

بلغ عدد الجمعيات الأهلية المشهرة فى مصر عشرات الألوف من الجمعيات التى كانت تمارس أنشطتها فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ثم فى ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (والذى كان إصداره أحد إجراءات برنامج إصلاح السياسات القطاعية الذى تم التفاوض على صياغة مضامينه وتمويل تنفيذها بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على نحو ما سبق الإشارة إليه فى هذا الخصوص).

وباستعراض عدد الجمعيات الأهلية ببعض المحافظات نجد أن عددها أكثر من ٢٠٠٠ جمعية أهلية بمحافظة البحيرة و ٢٦٠ جمعية أهلية بمحافظة بورسعيد و ١٦٠٠ جمعية أهلية بمحافظة كفر الشيخ و ٨٠٠ جمعية بقنا و ٤٩٧ جمعية أهلية بالأقصر و ٢٤٠٠ جمعية أهلية بمحافظة الشرقية و ١٦٦٤ جمعية أهلية بمحافظة الدقهلية و ١١٠٠ جمعية أهلية بمحافظة أسيوط و ١٩٠٠ جمعية أهلية بمحافظة المنيا و ١١٦٢ جمعية أهلية بمحافظة الإسكندرية.

وبالنظر إلى هذا الكم الهائل من الجمعيات الأهلية المسجلة والمنتشرة بكافة أنحاء الجمهورية وبرؤية تقييمية لمدى قدرة وكفاءة وفعالية الأدوار التى تقوم بها هذه الجمعيات من أجندات أعمال ومن قضايا تحوز إهتمامها ومن مشاركة مع الحكومة ومن تحمل مسئولية مع الدولة فى إشباع إحتياجات أعضائها المنتمين إليها وفى إشباع حاجات المجتمع الذى تعمل فى نطاقه ومن حيث قدرتها على التصدى للمشكلات المجتمعية فى دوائر توطنها ومدى مساهمتها فى صنع القرار التنموى بتلك الدوائر ومدى ممارستها لدورها الرقابى على الدولة فى إستخدام الدولة لسلطاتها فإنها الهشاشة التنموية مصابة وبالوهن الأدائى وتتسم بالإنحراف عن الرسالة إتصفت بل والخروج عن المسار الاجتماعى إلى تحقيق أهداف سياسية فعلت لخدمة أجندات القوى العظمى.

إذ تم توظيف تلك المنظمات الأهلية فى خدمة سياسات العولمة بعامة وبخاصة خدمة أهداف التقسيم لصنع شرق أوسط جديد ذات تقسيمات جيو/سياسية مصممة قبلاً التى

تنفذ حالياً لإنجاز أهداف السيطرة والتحكم مستقبلاً فى مقدرات المنطقة ومنها مصر بطبيعة الحال والأحوال .

وتمارس بعض هذه الجمعيات الأعمال السفلية بتمويل أجنبى الذى إبتغى التحكم فى مؤشرات ثورة المواطن ضد أنظمة الحكم بإضعاف الوطن بأياد محلية الصنع تلهث وراء الأموال مفتقدة للوعى السياسى ممارسة للعمل السفلى من وراء حجاب بدعاوى أطلقت لتغطية مبتغياتها الحقيقية حيث وصل الأمر إلى توظيف هذه الجمعيات للقيام بأدوار لصنع "ربيع" ظاهرة ثورات وهو فى حقيقته تفجير حيث للأوطان هيئت لهذه التفجيرات نظم حكمها الإستبدادية التى فجرت براكين الإندلاع المجتمعى بما لا يبقى ولا يزر وذلك تسييساً للعمل الأهلى رغما عن أنف قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى يحظر التناول السياسى لأى من أهداف الجمعيات الأهلية على الرغم من أن المفترض أن الجمعيات الأهلية تسعى فى الأصل إلى مناهضة الفقر – رعاية الفقراء ومحدودى الدخل والأرامل والمرأة المعيلة – محاربة الأمية والتسرب من التعليم – تقديم الرعاية والخدمات الصحية والعلاجية للمحتاجين.

(ثانياً) جمعيات أهلية بالآلاف مجرد لافتات للوجاهة الاجتماعية :

إلا أن هذه الجمعيات على الرغم من عددها الباهظ والذى قد يصل فى القريةالواحدة ما بين ١٥ و ٢٠ جمعية أهلية فإن هذه الجمعيات تتصارع مع بعضها البعض و لا تتكامل فتحولت وبمرور الوقت (ونتيجة لضعف الضوابط المنظمة وغياب التنسيق وسيادة تضارب الأفكار وتناقض الإتجاهات) إلى كيانات ضعيفة هشة غير قادرة على العطاء أو الخدمة بإيجابية وذلك للعديد من العوامل التى أهمها أنه لا يتم تطبيق القانون فى عملها حيث تعمل كل جمعية وفق ذائقة و مزاج أعضاء مجلس الإدارة علاوة على إختلاف أعضاء مجلس إدارة معظم الجمعيات فيما بينهم على منصب الرئيس والعضوية وإختلافهم مع بعض أعضاء اللجان الشعبية وأهالى القرى مما يعطل أعمالها بل ومحاولة مجالس إدارات هذه الجمعيات إيجاد موارد ماليه لها عن طريق مزاحمة مراكز الشباب واللجان الشعبية فى مشروعات بسيطة مثل توزيع الخبز بالقرى دون تنفيذ مشروعات منتجة تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع .

و لا تقوم الجمعيات فى معظمها بتنفيذ مشروعات تنموية منتجة لمساعدة الأسر فقيرة على الخروج من دائرة الفقر بالخلاف لما تقتضيه الرؤية والرسالة من وراء تأسيس وإشهار هذه الجمعيات ، فقليل جداً من هذه الجمعيات يمثل قيمة تنموية حقيقية ذات دور ملموس فى مجال العمل الخيرى والتطوعى بالمحافظات بينما تبقى الآلاف من الجمعيات

الأهلية عبارة من مجرد مسميات مختزلة فى مجموعة لافتات أو بعض حجرات لا تعدو كونها للديكور أو للوجاهة ليس إلا .

(ثالثاً) القليل من الجمعيات الأهلية تم إختراقه بالتمويل الأجنبى غير المشروع :

نجحت المؤسسات الأجنبية فى إختراق العديد من الجمعيات الأهلية للعديد من الأسباب منها غياب ثقافة التطوع بمعناها الحقيقى وعدم وجود معايير واضحة للعمل فى القطاع الأهلى والسعى من جانب مؤسسى بعض هذه الجمعيات والقائمين على إدارتها إلى إضافة مكانة إجتماعية لذاتهم وسعيهم إلى التربح بغض النظر عن المهمة الأساسية بغض النظر عن رؤى ورسالة العمل الأهلى التطوعى مما أدى إلى عدم توافق نشاط الجمعيات الأهلية مع أهدافها الحقيقية علاوة على عدم وجود ميثاق شرف أخلاقى لتحديد مبادئ وأساسيات العمل التطوعى .

الكثير من الجمعيات الأهلية لا يخضع لرقابة الإتحاد العام للجمعيات الأهلية ولا الإتحاد الإقليمى إذ تنقطع الصلة بهم بمجرد الإشهار ، كما تحوم الشكوك حول جدوى وكفاءة رقابة موظفى التضامن الاجتماعى نتيجة تدخلهم السافر بدعوى الرقابة وفرض إتاوات على الجمعيات لإنتدابهم كأعضاء وكمحاضرين فى الدورات التى تعقدها هذه الجمعيات فى أتون غياب وضوح الفرق بين التمويل المشروع والتمويل غير المشروع المشبوه([1]) ، حيث لا تعلم وزارة التضامن الاجتماعى مصادر تمويل هذه الجمعيات ولا أوجه إنفاقها لما تتلقاه من أموال إلا من خلال أوراق مكتوبة لا من خلال المتابعة الميدانية الواقعية المستندية التى يمكن أن تكشف هذه المخالفات .

كما أن بعض الجمعيات تحصل على منح خارجية دون موافقة جهة الإدارة وهذه المنح لا تدخل ضمن حسابات الجمعية وبالتالى يصعب مراقبة التصرف فيها وعلى الرغم من أن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يقضى بأنها جمعيات لا تسعى إلى الربح إلا أنها تسعى إلى تحقيق أرباح ([2]) ، مع العلم أن هناك ثلاثة مصادر لتمويل الجمعيات الأهلية **أولهما** المصدر الذاتى ويتمثل فى إشتراكات الأعضاء والتبرعات من الهيئات وعائد بيع المنتجات والخدمات التى تقدمها الجمعيات **وثانيهما المصدر الخارجى ويتمثل فى الإعانات** التى يقررها صندوق

([1]) نرمين الشوادفى ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٥ ، ص ١٥ .

([2]) عطية عبد المجيد ، " المنح الأجنبية أنفقت على شراء الأصوات الإنتخابية ، ١٦٦٤ جمعية أهلية بالدقهلية خارج الرقابة" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للنظم والقواعد التى يصدرها ويستند هذا الصندوق إلى حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية **والمصدر الثالث التمويل الأجنبى** حيث يشترط الحصول على موافقة مكتوبة من وزارة التضامن الاجتماعى قبل الحصول على تمويل أجنبى كمعونات نقدية أو عينية من جهات أجنبية سواء كانت دولاً أو منظمات أهلية.

(رابعاً) برنامج دعم اللامركزية الممول أمريكياً كان أداة إختراق ريف صعيد مصر:

نتيجة لما أصاب الجمعيات الأهلية والعمل الأهلى التطوعى من وهن وعوار فقد تم إختراق الجمعيات الأهلية من جانب المؤسسات الأجنبية **من خلال تطبيق برنامج مبادرة دعم اللامركزية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** إما بتمويل لفروع منظمات دولية بمصر وإما بتمويل للجمعيات الأهلية ذاتها بالمحافظات ، فهناك فروع للمعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى بمصر وهناك فروع للمعهد الجمهورى الأمريكى التابع للحزب الجمهورى.

فالمعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى منظمة دولية تأسست فى مقاطعة كولومبيا بواشنطن عام ١٩٨٣ **كما قيل** بغرض تشجيع المؤسسات فى شتى أنحاء العالم ورعاية التفاهم الدولى والتواصل بين ممثلى الحزب الديمقراطى فىالولايات المتحدة الأمريكية وبين نظرائه السياسيين فى الخارج وكذلك حال المعهد الجمهورى الأمريكى.

وقد تلقى المعهد الوطنى الديمقراطى بمصر أموالاً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تعادل ٧ أضعاف ما تم إنفاقه من عام ٢٠٠٥ وحتى الثورة المشار إليها أما المعهد الجمهورى الأمريكى بمصر فقد تلقى مبالغ تعادل مرة ونصف قدر ما تلقاه قبل الثورة المذكورة.

كما تعمل ٣٧ منظمة أمريكية منها ٢٥ منظمة أمريكية لا تحمل أى تصاريح للعمل بالمخالفة للقوانين المصرية وتتلقى تمويلاً وصل إلى ٥٥ مليون دولار طبقاً للمستندات التى قدمتها وزارة التعاون الدولى فى التحقيقات التى تمت فى هذا الصدد (١)

---

(١) محمد هاشم ، جريدة الأهرام اليومية ، السبت ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٥ .

(خامساً) : لخدمة أهداف التعولم تم إستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات فى تشبيك منظمات المجتمع المدنى المصرى :([1])، ([2])

إستطاع المعهد الجمهورى الأمريكى إختراق صعيد مصر إذ تلقى المعهد المذكور تقارير شبه أسبوعية عن الحملات الإنتخابية الرئاسية بمصر وكيفية إدارتها وتم إجراء مقابلات إعلامية دون بث كوثائق سمعية وبصرية وتمويل ندوات حول التعديلات الدستورية وذلك بالتنسيق مع عدد من الجمعيات الأهلية بصعيد مصر حيث تم رصد ١٠٥ مليون دولار أمريكى خصصت للجمعيات الأهلية تحت مسمى دعم الديمقراطية مع إنشاء موقع إليكترونى بإسم : " الجماعة الإلكترونية " لمشاركة النشطاء والشباب فى أنشطة المعهد وبرامجه دون رقابة أو قيود ، وقد قام المعهد المذكور ببث رسائل إليكترونية لحث الشباب على المشاركة وتلقيه للمنح وملئ إستمارات بيانات فى كل التخصصات ، حيث يتلقى المعهد على ذات الموقع الإليكترونى تقارير دورية من إحدى الجمعيات الأهلية التى تعمل تحت رداء تنمية الثقافة المدنية ومنها مقر للمعهد الجمهورى الأمريكى الذى تأسس فى سبتمر ٢٠١١ فى محافظة الأقصر ويقوم بتنفيذ برامج فى ٦ محافظات من بينها محافظة قنا التى بها ٧٦ جمعية أهلية تعمل مع السفارات مباشرة وتقوم بتقديم تقارير دورية وأقيم بها العديد من الندوات لإحداث التأثير المستهدف مع دعوة إعلاميين غير نقابيين وقيادات محلية وأطباء للمشاركة فى هذه الندوات وفى الدورة التدريبية التى حملت شعار :

" دور الإعلام فى المشاركة المجتمعية وتطبيقاتها ضمن برنامج تعزيز المشاركة" السياسية للشباب والمرأة وحشد الموارد المجتمعية ومبادرات المجتمع للتنمية وتعبئة الجهود من أجل التغيير وتحديد متطلبات الرسالة الإعلامية الفاعلة.

(سادساً) مدد تمويل مبادرة برنامج دعم اللامركزية بالمحافظات تعدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى العديد من الدول والمنظمات والوكالات الأجنبية :

إنطلقت مبادرة برنامج دعم اللامركزية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كأحد أنشطة المعونة الأمريكية وتبنت تنفيذها وزارة التنمية المحلية وسعت لتطبيقها فى ثلاث محافظات : البحيرة ، أسيوط ، قنا ، وقد سمح برنامج دعم اللامركزية للإدارة الأمريكية بعمل تشريح دقيق لواقع الريف المصرى وتكوين قواعد بيانات كاملة عن كافة أحوال القرى بالمحافظات بداية من عدد المتعلمين والأميين مروراً بإتجاهات الرأى والإنتماء للأحزاب

([1]) نفس المصدر سالف الذكر .

([2]) أسامة الهوارى ، جريدة الأهرام اليومية ، السبت ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٥ .

وإنتهاءاً بأحوال المرافق ومستويات الفقر فحدث التدخل فى أكثر خصوصيات الريف المصرى وتم التوغل إلى قاع المجتمع المصرى مع خلط السياسة بالعمل الأهلى تحت شعارات براقة المظهر وهمية الجوهر كخدمة البيئة وجمعيات حقوق الإنسان دون إقتحام للمشاكـــل الحياتية الحقيقية من خدمة طبية وحل مشاكل العشوائيات والتصدى لمشكلة البطالة ... الخ.

وقد تجاوز تمويل المنح الأمريكية لمبادرة دعم اللامركزية لتسع جمعيات أهلية **بمحافظة البحيرة** خلال عامين مبلغ ١٢ مليون جنيه ، كما حصلت إحدى الجمعيات بمدينة إدكو بالبحيرة على منح تجاوزت مائة ألف "يورو" من بعض المنظمات المانحة بالإتحاد الأوروبى وتم صرفها فى أنشطة صورية على الورق تحت ستار خدمة مجتمع الصيادين الفقير وتحسين دخولهم ورعايتهم صحياً وإجتماعياً حيث أن مجلس إدارة الجمعية مشكل من عائلة واحدة.

وفى **محافظة قنا** حصلت ٩٨ جمعية أهلية مشهرة (من بين ٨٠٠ جمعية أهلية) على ٣٣ مليون جنيه لا يعمل إلا ٢٥% منها فقط على توفير التكامل الصحى والتعليم وتطويره ومشروعات الصرف الصحى.

وفى **محافظة كفر الشيخ** تحصل ٢١٠ جمعية أهلية (من بين ١٦٠٠ جمعية أهلية) على منح خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أوربية (إيطاليا وألمانيا).

(سابعاً) : حظوة جمعيات محافظة أسيوط بتلقى التمويل الأجنبى :

وفى **محافظة أسيوط** ([1]) يوجد ٢٢ مكتباً لهيئات ومؤسسات دولية لتنمية المجتمع على مدى ١٧ عاماً على التوالى تمثل ٢٤ هيئة وجهة مانحة كمعهد جوته الألمانى ومقرجامعة أسيوط ويقوم بتدريس اللغة الألمانية ويوفد العديد من الشباب إلى ألمانيا ويستقبل نظرائهم من هناك لتبادل الخبرات ، والمعهد المصرى الذى أقيمت به مناظرة بين مرشحى الشورى . وتمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جمعية رجال الأعمال بأسيوط من خلال مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية والذى بدأ فى عام ١٩٩٥ وتم إيداع مبلغ ٢٦ مليونا و ٤٤٠ ألف جنيه كوديعة بنكية لحساب المشروع لمساعدة أصحاب

([1]) (٢) ، (٣) ، أسامة صديق ، "أموال الخارج أهدرت على مشروعات وهمية ، ٢٢ هيئة دولية بأسيوط وما زالت الأكثر فقراً" ، الأهرام ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

الساحلية المطلة على البحر فى إستخدام البحر المتسع الكبير للتعبير عن الأحلام وبالصورة ظهر بين الناس وخلف الناس المنازل خفيضة وبدى بالصورة بين الناس مبتسم متفائل بمجموعة من الصور معبرة عن وسطية مصر ومصر بعد الثورة مع نص متوازى ومتوازن مع الصورة كما قدم نفسه للناخبين كمرشح للرئاسة بالقول أنه واحد منهم.

وهناك **مرشح آخر** إنصرف إعلانه لشخصه بمقولات موجهة إليه من الناس معبرة عن حبهم له وتأييدهم له ثم مجيئه بالإعلان خطيبا فى حين أنه لا يمتلك ملكات الخطابة ولا جاذبيتها وإختار صورة فى سياقات بها بشر كثير فى أماكن مغلقة بألوان داكنه مع حشد كبير للوجوه وتعدد فى الأصوات دون إنسجام.

ومرشح ثالث ظهر فى إعلانه كشخص حامل لمشروعة فأعلن عن مشروعة أكثر من إعلان عن شخصة فقام بالتسويق لمشروعة أكثر من تسويقه لنفسه فالبرنامج الإنتخابى كان هو موضوع الصورة فى حين كان رمزه على اليمين غير مرئى كما تحدث للناخبين بلغتهم مستخدماً لغة عامية فى حين أن حزبه حريص على اللغة العربية وتحلى الإعلان بتنوع فى الطبقات والثقافات والأعمار مع ظهور سيدات غير حاسرات الرأس ، وخلو إعلان هذا المرشح من رمزه وشعاره يتناقض مع توجيهه لرسالة إعلامية إلى مجتمع به ٣٠% من الأميين ففى مجتمع به هذه الأمية يكون ربط الرمز بالإسم هام وهو ماإفتقده إعلان هذا المرشح.

مرشح رابع بطل إعلانه هو المرشح ذاته فتمركز الإعلان حول الذات بإعلان قوى مهنى تصاحبه موسيقى حالمة رومانسية مع تقريب متناهى لصورة المرشح مع وجه به قدر من الوسامة وعينيه بهما صدق مع وجاهة وفخامة فى الصوت ومخارج جيدة للألفاظ بنبرة صوت حانية وعميقة وإيقاع هادئ اللقطات مع إستخدام يديه وأصابعه كدليل على التجسيد والإصرار بخلفية فى الصورة تبرز عمق مصر من مساجد وكنائس للتدليل على الوسطية مع أغنية شعبية لتسويق المرشح لدى الطبقات البسيطة بإعلان كاشف عن البعد الدينى فى هوية المرشح مستهدفاً الذاكرة السمعية مركزاً على الشعار للوصول إلى ما يستقر فى وجدان وأذهان الناس لا سيما من هم فى خضم الأمية الأبجدية.

ومرشح خامس إقتسم جمل إعلانه بينه وبين الناس وإستخدام خطاب "نحن" فى الإعلان فى حين أنه إستخدم "أنا" فى مناظرته وكان تصويره مبرزاً بوضوح لعلامات السن بينما كان يمكن تصويره من زاوية تصوير أخرى وتوزيع جملة بينه وبين الناس توزيع جيد مع وجود إتساق بين اللغة والصورة مع ربط الرمز بالجمهور البسيط ومع أن الشمس كانت رمزه الإنتخابى إلا أن الشمس ظهرت فى شكل برتقالى وكان يجب التركيز على الرمز إذ كانت لقطة الخاتمة فى إعلان السماء التى بدت وليس بها شمس إطلاقاً مما أدى بالصورة أن تسودها ضبابية .

وهكذا تعددت أدوات التسويق السياسى للمرشحين ما بين ملصقات ومسيرات ومؤتمرات صحفية ولافتات إعلامية وإستخدام للسيارات والشاشات العملاقة والمناظرات .

(سابعاً) :التناظر الإعلامى:

١ - التناظر الإعلامى وسوابقة التاريخية :

التناظر الإعلامى لتعريف الناخبين بالمرشحين أدى إلى فرار أصوات مؤيديهم لمنافسيهم حيث أخذ برنامج إحدى القنوات الفضائية بمشاركة مع قناة فضائية ثانية علاوة على إحدى الصحف المستقلة مبادرة تنظيم أول مناظرة إعلامية فى مصر كجهد إعلامى موجه للرأى العام بين إثنين من المرشحين قيل أنهما حصلا على أعلى نسب التصويت طبقاً لإستطلاعات الرأى التى أجراها مركزان لإستطلاع الرأى : أولهما "مركز بصيرة" (الذى يشرف على إدارته وزير الإتصالات السابق الذى سبق له رئاسة مركز معلومات مجلس الوزراء ودعم إتخاذ القرار) وثانيهما مركز الدراسات السياسية بجريدة الأهرام .

وقد أجريت المناظرة بين أثنين من المرشحين حذوا لما يتم من مناظرات بين مرشحى الرئاسة فى الدول المتقدمة حيث كان للمناظرة التليفزيونية الأولى " بين كيندى" ومنافسة " نيكسون" عام ١٩٦٠ الفضل فى فوز كيندى على منافسه.

وقد أشرف على مناظرات الإنتخابات الرئاسية الثلاثة بأمريكا فى أعوام ١٩٦٤، ١٩٨٦ ، ١٩٧٢ رابطة النساء الناخبات ، وفى عام ١٩٧٦ بدأت هيئة المناظرات عملها فى الولايات المتحدة الأمريكية بإشراف الحزبين الديمقراطى والجمهورى وحرم منها المستقلين و فى عام ١٩٩٢ دخل "روزفلت" كمستقل هذه المناظرات .

وقد تطورت المناظرات بعد ذلك وشكلت من أجل تنظيمها وإدارتها لجنة تحدد مكان المناظرة وزمانها والمذيع المسئول عن إدارتها ٠

وأول مناظرة بين قادة الأحزاب دامت ٩٠ دقيقة فى إنجلترا فى العام الماضى ، وتمت أول مناظرة فى فرنسا فى ١٩٧٥/٥/١٠ بين "ميتران" "وجيسكار ديستان" بعد وفاة الرئيس الفرنسى "بومبيدو" ٠

وقد أصبحت المناظرة صناعة تطورت وترسخت فكرتها حتى أصبح هناك مفوضية تدير هذه المناظرات طبقاً لمعايير ومقاييس محددة إلا أنه لا يوجد بمصر مثل هذه المفوضية بل لا يوجد سابق خبرة لمصر فى هذا المجال ولكنها إجتهاد إعلامى تم من خلال شراكة بين قناتين خاصتين وجريدة مستقلة (على نحو ما سلف ذكره) إستهدف محاولة تحقيق العدالة الإعلانية بين المرشحين لمنصب الرئاسة لصالح المشاهدين (المصوتين / الناخبين) ٠

وتؤثر المناظرة فى ميول الناخبين وتحديد توجهاتهم التصويتية قبل المرشحين حيث يبحث الناخب عن برنامج المرشح المتناظر والكاريزما والشخصية والأداء أثناء المناظرة علاوة على تأثير المناظرة فى إزالة التخوفات وتطمين الناخبين فى أمور معينة كما تساعد المناظرة على تقييم الناخب للمرشح من زاوية القدرة على ترجمة رؤاه وأفكاره إلى واقع عملى بتحديد أليات التنفيذ و تواريخ الإستحقاقات يترتب على هذا النوع من المناظرات توضيح لقدرة كل مرشح على أخذ أنصار من المرشح المقابل أو يفقد المتناظرين معاً نقاطاً يجمعها من ورائهم منافسيهم٠

وتعتبر المناظرة نوعاً من الإشتباك الذهنى يحدد مستواه وفاعليته مستوى ذكاء وصدق وسرعة بديهة والقدرة على الإستماع والإنصات والرد على ما يلقى على المناظرين من اسئلة وتفنيدها دون اسئلة إستدراكية من مرشح لآخر إلا فى مرحلة التفنيد وتغطى الاسئلة الملقاة على كل متناظر عدة محاور : إقتصاد – صحة – تعليم – سياسة – ثقافة – شئون داخلية – شئون خارجية ٠٠٠ الخ٠

٢ – منهجية المناظرة المتلفذة :

تتم المناظرة دون جمهور ودون ردود أفعال من مقدم المناظرة أو المناظر ولتحقيق أكبر قدر من العدالة بين المتناظرين لا يقوم مقدم المناظرة بالتدخل على الإطلاق فى مجريات المناظرة إذ يقتصر دوره على توجيه الأسئلة للمناظر دون تصحيح للمعلومات التى يدلى بها أيا من المتناظرين ولا توجه اسئلة إستدراكية للمتناظرين ولا يتم التضييق على الإجابات التى يدلى بها أيا من طرفى المناظرة. .

ولتحقيق العدالة وتجنباً للتحيز فى المناظرة فإن كل مراحلها وإجراءاتها تتم بالقرعة: فترتيب وقوف المتناظرين يتم بالقرعة وتقديم "بروفايل" كل مرشح يتم بالقرعة حتى الدخول للتحية يتم بالقرعة كما يتم تحديد البادئ بالإجابة على كل سؤال أيضاً بالقرعة وذلك دون ردود أفعال على الإطلاق من مقدم المناظرة (أى المذيع أو المذيعة التى تديرها) فلا حق للمذيع المقدم للبرنامج الاستدراك أو الإستيضاح يبدأ المذيع المناظرة بكلمة إفتتاحية ثم بتوجيه السؤال للمتناظرين فى دقيقة يرد عليه المتناظر المقابل فى دقيقتين وبعد كل ثلاثة اسئلة توجه لكل متناظر يقوم كل متناظر بتفنيد إجابات مناظرة ثم يرد منافسة على التفنيد.

ويتم إنجاز المناظرة على جزئين كل جزء مكون من ١٢ سؤال وفى نهاية كل مرحلة يلقى كل مرشح بخاتمة فى دقيقتين وهناك مُحَاور أى مقدم لكل جزء من جزئى المناظرة.

وقد تمحورت مضامين الأربعة وعشرين سؤالاً التى ألقيت على المتناظرين خلال جزئى أول مناظرة تليفزيونية تمت فى مصر المناظرة على أولويات ما يريد أن يعرفه الرؤى العام حول عدد من القضايا المجتمعية الأساسية: إستعادة الأمن – مكافحة الفساد – الأجور – الإستقرار – التعليم – الصحة – الإقتصاد – الإستثمار – التأمين الاجتماعى – شكل الدولة – الضرائب – الدستور – رؤية كل متناظر فيما ساد البلاد حيننذ من إنفلات ورؤيته لكيفية التعامل معها دون إنتهاك لا لحرية الإنسان ولا لسيادة الدولة.

وهكذا ترك للناخبين الذين شاهدوا المناظرة (المتلفذة الأولى فى مصر)الفرصة للحكم على برنامج "وكاريزما" شخصية وأداء كل متناظر أثناء كل مناظرة وذلك كأسلوب لتوضيح حقائق كل متناظر أمام الناخبين بمختلف كتلهم التصويتيه وذلك من خلال ما قام به كل متناظر من توضيح إنتمائه ومرجعيته وحزبه وتسويق أفكاره ومبادئه وبرنامجه.

٣ - ملامح أول تجربة تناظر متلفذة فى مصر بين مرشحين من مرشحى الرئاسة الثلاثة عشر:

تم إجراء أول تجربة تناظر متلفذة لفترة فى مصر بين مرشحين أسفرت إستطلاعات الرأى عن تقدمهما عن باقى المرشحين من حيث ميل الناخبين فى إختيار أيهما، وقد أسفرت فعاليات تناظرهما عن إسقاط العديد من النقاط من كل منهما لصالح مرشحين آخرين على نحو ما أسفرت عنه نتائج المرحلة الأولى للإنتخابات الرئاسية التى تمت فى مايوعام ٢٠١٢ من هذا العام فقد بذل منظمو ومديرو المناظرة الثنائية التى تمت لأول مرة فى مصر جهودا مضنية وقاموا بعملهم بحماس وبإيمان شديدين وعملوا تحت ضغوط مهنية عانوا خلالها من توتر شديد نقلهم بين التفاؤل فى نجاح إجراء التجربة لأول مرة بمصر فى لحظات إلى الإحباط فى لحظات أخرى لما قاموا به من إعداد ومسح للمعلومات وتحضير للملفات فى إعداد المناظرة وإدارتها بحيدة وبموضوعية وبعدم تحيز وبتقييم كل متناظر بإستخدام "التصنيف الميمى(تصنيف يبتدئ بحرف "م" : مسيطر – متمكن – مواجه – مبدع – مخلص – مرتبك ... الخ) .

وفى حين كانت الكياسة والأدب الشديد والود الظاهر سائداً فى الكواليس بين المتناظرين فقد كان التمرد والإشتباك أمام الشاشات هو السائد بينهما فقد تحولت المناظرة إلى سجال وتفنيد شخصية المتناظر للمتناظر المقابل له بمهاجمته لتشويه صورته وتقويض حجمه والتنديد بتاريخه الشخصى من خلال اسئلة للخصم مثلت قنابل ذكية ضرب بها كلاهما مناطق الضعف لدى خصمه ليدحض مصداقيته مع رد ممن الخصم على ذلك بإدعاء إساءة خصمة لتفسير وتأويل الوقائع المنسوبة له وذلك بإلقاء كل متناظر للكرة فى ملعب المتناظر المنافس لنسف قنابله .

وقد كانت التكتيكات السجالية الشخصية من كل متناظر لتشويه منافسه أكثر من تفنيد ردود مناظرة ، وإستخدم المتناظران إستراتيجية الهجوم التى ما كان يجب أن تتبع فى المرحلة الأولى للإنتخابات ولكن كان يجب تطبيق هذه الإستراتيجية فى الإعادة لأن كل نقطة فقدها مرشح فى هذه المناظرة لم يحصل عليها خصمه وإنما ذهبت إلى مرشحين آخرين وهذا ما حدث بالفعل إذ لم تكن هناك إستراتيجية موضوعية لأى مرشح وكان التركيز على الشخص أكثر من الموضوع كما كان الحديث عن الماضى أكثر من المستقبل فأحدهما خاطب خصمه والآخر خاطب جمهور يريد الحصول على أصواته وإعتقد المتناظران أنهما فى

نهائى مبكر فلم يكن تركيز أيهما على الناخب بقدرما كان تركيزه على إضعاف خصمه فإنصرف ذهن المشاهد إلى مرشح آخر بالطبع .

ففى حين رسم **أحد المتناظرين** صورة خاصة به وإستخدم فى إجاباته آيـــات قرآنيـــــة وأحاديث نبوية وأقاويل مأثورة وعنى طول الوقت بالخطاب الشرعى وكان وجهه طول الوقت موجه لمدير الحوار ولم تكن بعض إقتباساته عن بن القيم سليمة كلها ومال إلى التفصيل ولم يركز على تجاربة الإنسانية فى الإغاثة التى إشتهر بها وإنما طرح نفسه كثورى وتكلم كرئيس دولة .

أما **المتناظر الثانى** فقد كان أيضاً هجومى سجالى موجهاً الضربات إلى نقاط ضعف خصمه وكان أميل للعامية ولم يستخدم بكثافة النصوص الدينية بإعتباره خبير مسيطر ومتمكن وكانت حركات جسده مع الكاميرا للجمهور وإستفاد من خبرته وهو مدرب ومعد ذهنيا على مثل هذه المواجهات وثابت الحركة فإستخدم خصمه كأداة لتوصيل رسالتة للجمهور وعبر عن تجربته وهرب من سلبياته ووظف مواقفه الإيجابية وإستخدم ضمير المفرد "أنا" مما يدل على الفردية ويوحى بالإستبداد مع إبداء حجج إنشائية موجهاً إياها لجمهور المشاهدين وكان ينادى بالإستقرار ودوران عجلة التنمية وقام بهجمات مرتدة كثيرة وإختزل عمله فى حينما كان وزيرا لمدة عشر سنوات وهرب من سلبياته ووظف مواقفه الإيجابية .

وعلى الرغم من أنه من المفترض أن الرابح من المناظرة هو الشعب المصرى الذى تودد إليه وإستعطفه كل متناظر، وعلى الرغم من أن المناظرة لم تفى بتوقعات الجمهور فى الحصول على معلومات جديدة عن المتناظرين ، وعلى الرغم من أن المناظرة تمت فى ظروف إنتخابية متسارعة وأحداث سياسية وأمنية سريعة ومتلاحقة ومتضاربة فقد ساهمت المناظرة فى تحسين صورة مصر ليطغى هذا التحسن على مشاكل مصر إذ أن وقوف متناظران أربع ساعات فى ظل الظروف الحالية وضيق الوقت الذى لم يعطى فرصة كافية للتحضير للمناظرة ومع ذلك فقد كان الآداء لائق بدليل ثناء الوكالات الأجنبية على تلك المناظرة .

إلا أن هذه المناظرة أسفرت عن فقدان كلا من المتناظرين لنقاط تصويتيه لا يستهان بها مما كان أحد عوامل خسارة كلاهما للسباق نحو رئاسة الجمهورية فعلى الرغم من أن

إستقصاءات الرأى العام سبق أن أشارت إلى تقدم المتناظران على كافة المرشحين لمنصب الرئاسة إلا أن النتائج التصويتيه للجولة الأولى من إنتخابات الرئاسة أكدت تقهقر أحدهما إلى المركز الرابع وحصوله فقط على نسبة ١٧,٦% من الأصوات الصحيحة للمصوتين فى الإنتخابات ، بينما إحتل المتناظر الثانى المركز الخامس بحصوله فقط على ١١,٦% من الأصوات الصحيحة للمصوتين فى الإنتخابات بينما فاز بتلك الجولة من تقدموا بأوراق ترشيحهم فى الثوانى الأخيرة قبل إغلاق أبواب الترشيح.

(ثامناً) رؤى الإصلاح الإعلامى كما يراها خبراء الإعلام لدعم المجتمع المدنى الإعلامى :

وجهت العديد من سهام النقد اللازع للمنظومة الإعلامية الخاصة والعامة المرئى أرضياً وأثيراً والمسموع مزياعاً والمقروء صحفا ومجلات ومنها ما وجه للبرامج الحوارية من أنها المكلمة التى تنصب كل ليلة على الفضايات الخاصة والعامة كما يرى البعض أن الصحف أصبحت مَلْزمة رأى وإعلانات وأن ما يتم بثه أو نشره إنما هو تشويه للحقائق ولخلط الرأى بحقيقة الخبر، مع إستخدام حياد متزاكى يخدع الجمهور بطرق خفية فتراوحت المنابر الإعلامية بين التافه والجيد ، وبين إعلام مقبوض عليه من الدولة أو مقبوض عليه من سطوة المال الخاص مع إتهام الإعلاميين بالأنانية وإتهام الإعلام بالإنفلات الذى تحول من إعلام إلى إعلان مع إرتكاب أنماط تحيز معينة فى بناء التوجهات نحو الأحداث.

لكافة ما سلف ولكى يتم إصلاح الإعلام بكافة عناصر منظومته فقد نادى الإصلاحيون الإعلاميون من خبراء الإعلام إلى ضرورة ترسيخ الديمقراطية الإعلامية وذلك بدعم الإستقلال الإعلامى سواء عن السلطة أو عن الملكية ، فطالبوا بأن يكون لصناعة الإعلام حرية مقننة وحق للإصدار وعدم وجود عقوبات سالبة للحرية بما يرسخ الديمقراطية الإعلامية مع توكيد الإستقلال الإعلامى من خلال إصدار قانون بإنشاء هيئة للبث المرئى والمسموع مستقلة يسيطر عليها المجموع العام وذلك بتوزيع الملكية الإعلامية على ملايين الناس بما يحقق عدم إحتكار أحد للرسالة الإعلامية ولتحقيق أثير (أى فضاء) حر لتكوين الوعى العام من خلال رسائل إعلامية محايدة وتكون أكثر دقة تحقيقاً للمسئولية الإعلامية فى تكوين عقل وضمير الأمة لتتولى الهيئة المقترحة وضع ضوابط وطريقة وشروط ممارسة المهنة الإعلامية مع إنشاء نقابة للإعلاميين وإصدار قانون لتداول المعلومات لتوفير الحماية للإعلاميين ضد تعسف ملاك وسائل الإعلام وضد تعسف السلطة

ويوفر للإعلاميين إدارة تنظيمهم ذاتياً ويضعوا بأنفسهم كود ومعايير وميثاق شرف ممارسة المهنة الإعلامية مع توفير التدريب والتأهيل لممارسة مهنية ملتزمة بالمعايير الدولية للجودة الإعلامية وقيام الهيئة بتحقيق الدقة الإعلامية العامة لحماية المجتمع والرأى العام من خلال منظمة رشيدة هى الهيئة التى تنوب عن المجتمع فى التنظيم والمحاسبة والمسائلة وتكوين هيئة مستقلة فى تكوينها وتشكيلها وتعبر عن كافة أطياف المجتمع مع إعطاء الفرصة للمشاهد للشكوى ضد تشويه الحقائق أو إختلاق وقائع أو خلط الرأى بحقيقة الحدث مع إعطاء الفرصة للمشاهد إذا إستاء أن يملأ إستمارة يدون بها ما إقترفه الإعلام من مثالب إعلانية ليتم التحقيق فيه مع إنزال الجزاء الملائم للخطأ الإعلامى من لوم أو إعتذار أو تنبيه مع كفالة حق الرد أو إيقاع الغرامة المالية أو التوقيف الكامل عن العمل على درجتين بتوصية من الهيئة أو البرلمان مع ضرورة تضمين الدستور المواد للازمة التى تحكم صناعة الإعلام والصحافة فى مصر وحرية الفكر والإبداع الحق فى الحصول على المعلومة وفى نشر المعلومة وفى بث المعلومة وفى تداول المعلومة لا إعلام لتكوين الإحتياجات لدعم الإستهلاك بالطرق العاطفية ولا إعلام لتحريك غرائز الأمومة والأبوة مع وضع اللازم من قواعد متعلقة بإستخدام الأطفال فى الإعلانات وفى الدراما إلى آخر ذلك من الضوابط .

(القسم السادس) التنمية بالجهود الذاتية والمشاركة الشعبية :

(أولاً) جهود تنموية تطوعية متناثرة هنا وهناك :

تعددت الجهود الذاتية التطوعية القائمة على الروابط الإنسانية والإختيار الحر إلا أنها وعلى الرغم من كونها نابعة من إرادة مجتمعية أهلية وتتمتع بدرجة من التمايز إلا أنها متناثرة هنا وهناك كما تفتقد إلى التشبيك الذى يحول دون معظمة القيمة التنموية المضافة لمثل تلك الجهود التى تسعى إلى إشباع حاجات وحل مشكلات مجتمعية بإستقلال عن الدولة وأجهزتها .

فها هو بنك الطعام المصرى يطلق حملة أطلق عليها "**الستر**" بدأت عملها لتنمية ١٩ قرية من بين القرى الأكثر فقراً فى محافظات : سوهاج ، قنا ، الأقصر ، أسوان حيث تقوم قوافل الحملة بتقديم الإغاثة الغذائية شهرياً على مدار العام وهذه القرى التسع عشر تقع ضمن أفقر ألف قرية قاطنة بصعيد مصر يعيش أهلها فى فقر مدقع وحرمان يصل إلى حد الجوع بمنازل بلا سقف مع إفتقاد مياه الشرب والكهرباء ([1]) .

([1]) اجتماعيات جريدة الأهرام فى عددها المؤرخ ٢٠١٢/٥/٥ ، ص ١٥

أما فى مجال **رعاية الأيتام من الأطفال** فها هى "**إعمار مصر**" تحتفل بيوم اليتيم مع ١٥٠ طفل من أطفال منشية ناصر والمقطم وقد أقيمت الإحتفالية بالمشاركة مع مؤسسة "**نبنى الخيرية**" وهى إحدى مؤسسات المجتمع المدنى التى تقدم خدمات لرعاية الأطفال وقد أقيمت الإحتفالية فى "أب تاون كايرو جولف كلوب هاوس حيث قام العاملون بشركة "إعمار مصر" بالمشاركة تطوعياً فى الإحتفالية التى شملت مجموعة من العروض الفنية الترفيهية وجولات من المنافسة فى الألعاب الرياضية مع توزيع الهدايا التذكارية على الأطفال المشاركة.

كما قامت جمعية "**الأورمان**" بالإشراف على الإحتفال **بيوم اليتيم** كعادتها سنوياً بمشاركة ١٥٠٠ جمعية للأيتام وشمل الإحتفال تخصيص جوائز مالية للأيتام من حفظة القرآن (قدمت من الأزهر أو المدارس التابعة لوزارة التربية التعليم) مع تخصيص حوالى ربع مليون جنيه لتجهيز العرائس من الأيتام فى العديد من المحافظات ، وقد أقيم إحتفال هذا العام بيوم القيم تحت رعاية جامعة الدول العربية ووزارات التأمينات والشئون الإجتماعية والتربية والتعليم والداخلية والسياحة والأزهر وممثلى القطاع الخاص وشهد إحتفال هذا العام (فى الجمعة الأولى من شهر إبريل ٢٠١٢) إعلان مبادرة وضع يوم اليتيم المصرى والعربى داخل الأجندة العالمية للأمم المتحدة بغرض دعم عمليات رعاية الأطفال الأيتام وتقديم الدعم النفسى والاجتماعى لهم ([1]) .

كما تنفذ أيضاً شركة إعمار "مشروع" إتقان "-: "التدريب من أجل التوظف" لتأهيل سكان منطقة منشية ناصر وتزويدهم بالمهارات والخبرات المهنية والنفسية من خلال برامج تدريبية متخصصة.

وتحت رعاية الجمعية المصرية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية " بالتعاون مع مؤسسة الشهاب للتطوير والتنمية " فقد تم عقد المؤتمر الختامى لبرنامج المشروع القومى لتحسين السياسات العامة لحماية خادمات المنازل فى مصر حيث أعلن فى ختام هذا المؤتمر عن تأسيس "أول جمعية أهلية لخادمات المنازل " كنتاج لأول دراسة قام بها المركز القومى

([1]) هالة السيد ، "الإحتفال بـ ٤٠ ألف يتيم الجمعة بعد المقبلة ، جوائز لحفظة القرآن وجهاز العرائس وقوافل خدمية " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٢٩ ، ص ٣ .

للبحوث الجنائية والاجتماعية حول عاملات المنازل فى مصر وما يتعرضن له من إنتهاكات دون وجود أى مظلة قانونية لحمايتهم اللهم إلا نقابة المهن الإدارية التى تضم جميع المهن الحرة ولا تعلم غالبية خادمات المنازل فى مصر شيئاً عن وجود تلك النقابة أو إمكان إنضمامهن لها من الأساس.([1])

أما فى مجال مبادرات الشباب الذاتية التنموية فإن "إئتلاف شباب أرض اللواء بالجيزة " أطلق مبادرة تحويل ١٤ فداناً بالمنطقة إلى منطقة خدمات عامة على غرار حديقة الأزهر لتصبح متنفساً لأهالى المنطقة وكان مخططاً للمنطقة إقامة ٩ عمارات كإسكان إستثمارى و ١٤ عمارة أخرى لإسكان الشباب بالإضافة إلى إقامة منطقة متكاملة لخدمة هذه الوحدات السكنية وسيتم بحث هذه المبادرة على أن يتم الإحتفاظ بملكية الأرض هيئة الأوقاف أو الحصول على أرض بديلة بنفس قيمة الـ ١٤ فداناً وذلك فى مدينة السادس من أكتوبر ([2]).

(ثانياً) : جهود تنموية ذاتية إنتشلت إحدى قرى محافظة الدقهلية من الفقر والفاقه إلى شاطئ الرفاء الإقتصادى والإجتماعى([3]):

ها هو "ممدوح الولى" نقيب صحفى مصر يشير إلى تجربة وأدت الفقر ودحضت البطالة وأزالت العوز من إحدى قرى ميت غمر بمحافظة الدقهلية فأصبح سكانها بلا عاطل وبلا فقير وبلا محتاج بل توطن بها أربع كليات جامعية بعد أن كانت القرية (تفهنا الأشراف) معدمة متخصصة فى تصدير عمال التراحيل ، وأصبح بها بجانب الكليات الأربعة حضانة كبيرة ومعاهد أزهرية ومحطة صرف صحى ومستشفى ومجمع للخدمات يضم مشغلاً ومكتباً للبريد وقاعة مناسبات إلى جانب محطة سكة حديد .

إلا أن ما أنجبه زواج المال بالإعلام من ألوان الدعاية للسمن الفلاحى أو للجبنة برتو أو لمساحيق الغسيل لم يهتم قدر "تانو" ثانية على الشاشة لا بذكر التجربة ولا بإستضافة روادها للتأسية بهم كقدوة تقتدى أو كأسوة تحتذى أو كنبراس يمدرس من خلال التنويه بتجربة للمشاركة الشعبية كأسلوب وكمبادرة للتنمية بالجهود الذاتية.

([1]) أميرة صلاح هلال ، "لأول مرة فى مصر ، جمعية أهلية لخادمات المنازل " حماية لحقوقهن " ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٢٩ ، ص ٣ .

([2]) عصام عبد الكريم ، لجنة برئاسة الجنزورى لتحويل ١٤ فدانا بأرض اللواء إلى حديقة ..... ، الأهرام ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص١٤

([3]) ممدوح الولى ، "تفهنا الأشراف : قرية بلا عاطل ولا فقير " ، جريدة الأهرام ، ٢٠١٢/١/٧ ، ص ١١ .

إذ كانت (وعلى نحو ما ذكر "ممدوح الولى") قرية تفهنا الأشراف بمحافظة الدقهلية قرية معدمة عقد مجموعة من شبابها العزم على عمل مشروع إنتاجى يتكسبون منه بعد إنتهاء فترة تجنيدهم الطويلة (فى أتون حرب أكتوبر)١٩٧٣ فإستقر الأمر على إنشاء مزرعة دواجن تكلفت فى عام ١٩٧٤ مبلغ ألفى جنيه ومع الوقت توسع المشروع حتى بلغ عشر مزارع أعقبه إنشاء مصنع للأعلاف ثم مصنع للمركزات تلاه التعاقد لشراء أرض بمنطقة الصالحية لزراعتها والقيام بتصدير المحاصيل المنتجة.

ومع التوسع فى المشروعات تم تخصيص جزء من الريع للعمل الخيرى فتم إقامة حضانة لتحفيظ القرآن الكريم بالمجان ثم بناء معهد دينى إبتدائى للبنين ثم آخر للبنات ثم معهد إعدادى للبنات ثم آخر للبنين ثم كلية جامعية للشريعة والقانون ثم كلية تجارة للبنات ثم كلية لأصول الدين ثم كلية رابعة للتربية .

وقد شارك أبناء القرية كل حسب إستطاعته فى إقامة هذه المنشآت بداية من المشاركة فى أعمال البناء إلى التبرع بالمال وهكذا أعقب كل توسع إنتاجى عينى توسع فى التنمية الاجتماعية لأبناء القرية وما حولها ، فأعطى للأرملة أو المطلقة شاه وكمية من الأعلاف لتكون مصدر كسب لهن ، وتدريب الفتيات والسيدات على الحياكة ومنحهن ماكينات خياطة وتكليفهن بتفصيل مرايل الحضانة التى يتم توزيعها بالمجان ضماناً لتسويق إنتاجهم أما لأصحاب الحرف فقد تم تدبير أدوات ممارسة كلا لحرفته أما غير أصحاب الحرف فقد تم إمدادهم بالبضائع كمنافذ توزيع للسلع.

وقد كانت المخرجات التنموية سالفة الذكر نتاج منظومة مترابطة متكاملة متعاونة متسقة للمشاركة الشعبية تم تنفيذها بالجهود الذاتية لأبناء القرية حيث تكونت عناصرها من تشكيل عدد من اللجان التى تخصصت فى تنمية القرية .

فهذه **لجنة للزراعة** مكونة من المهندسين الزراعيين بالمعاش من أبناء القرية إهتمت ببحث كيفية زيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية، وتلك **لجنة للشباب** إختصت ببرامج شغل الشباب لأوقات فراغهم ، **ولجنة للتعليم** من نظار المدارس بالمعاش من أبناء القرية لرفع المستوى التعليمى بالقرية ، **ولجنة للقضاء العرفى** لتولى أمور المصالحة فيما ينشب من خلافات بين أبناء القرية مما حال دون وصول أى خلاف إلى مركز الشرطة طوال عشرين عاما مضت بعد أن تم وأد الفقر ودحض البطالة بهذه القدوة من الممارسة الأهلية التطوعية بالجهود الذاتية التى أشار إليها "ممدوح الولى" نقيب صحفى مصر فى مقالة بجريدة الأهرام اليومية.

(القسم السابع) آلاف من الجمعيات الأهلية مجرد لافتات وما يعد على أصابع اليد جهودها معنوية تنمويا فتحولت هذه الجمعيات من زاهقة للربح إلى متعطشة له وعدد أصابع اليد منها توظفه مبادرة برنامج دعم اللامركزية (الممول أمريكياً)لخدمة أهداف التعولم :

(أولاً) : كثر من الجمعيات الأهلية مديم الفاعلية ومديم الفعالية التنموية :

بلغ عدد الجمعيات الأهلية المشهرة فى مصر عشرات الألوف من الجمعيات التى كانت تمارس أنشطتها فى ظل القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ثم فى ظل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (والذى كان إصداره أحد إجراءات برنامج إصلاح السياسات القطاعية الذى تم التفاوض على صياغة مضامينه وتمويل تنفيذها بين الحكومة المصرية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على نحو ما سبق الإشارة إليه فى هذا الخصوص).

وباستعراض عدد الجمعيات الأهلية ببعض المحافظات نجد أن عددها أكثر من ٢٠٠٠ جمعية أهلية بمحافظة البحيرة و ٢٦٠ جمعية أهلية بمحافظة بورسعيد و ١٦٠٠ جمعية أهلية بمحافظة كفر الشيخ و ٨٠٠ جمعية بقنا و ٤٩٧ جمعية أهلية بالأقصر و ٢٤٠٠ جمعية أهلية بمحافظة الشرقية و ١٦٦٤ جمعية أهلية بمحافظة الدقهلية و ١١٠٠ جمعية أهلية بمحافظة أسيوط و ١٩٠٠ جمعية أهلية بمحافظة المنيا و ١١٦٢ جمعية أهلية بمحافظة الإسكندرية.

وبالنظر إلى هذا الكم الهائل من الجمعيات الأهلية المسجلة والمنتشرة بكافة أنحاء الجمهورية وبرؤية تقييمية لمدى قدرة وكفاءة وفعالية الأدوار التى تقوم بها هذه الجمعيات من أجندات أعمال ومن قضايا تحوز إهتمامها ومن مشاركة مع الحكومة ومن تحمل مسئولية مع الدولة فى إشباع إحتياجات أعضائها المنتمين إليها وفى إشباع حاجات المجتمع الذى تعمل فى نطاقه ومن حيث قدرتها على التصدى للمشكلات المجتمعية فى دوائر توطنها ومدى مساهمتها فى صنع القرار التنموى بتلك الدوائر ومدى ممارستها لدورها الرقابى على الدولة فى إستخدام الدولة لسلطاتها فإنها الهشاشة التنموية مصابة وبالوهن الأدائى وتتسم بالإنحراف عن الرسالة إتصفت بل والخروج عن المسار الاجتماعى إلى تحقيق أهداف سياسية فعلت لخدمة أجندات القوى العظمى.

إذ تم توظيف تلك المنظمات الأهلية فى خدمة سياسات العولمة بعامة وبخاصة خدمة أهداف التقسيم لصنع شرق أوسط جديد ذات تقسيمات جيو/سياسية مصممة قبلاً التى

تنفذ حالياً لإنجاز أهداف السيطرة والتحكم مستقبلاً فى مقدرات المنطقة ومنها مصر بطبيعة الحال والأحوال .

وتمارس بعض هذه الجمعيات الأعمال السفلية بتمويل أجنبى الذى إبتغى التحكم فى مؤشرات ثورة المواطن ضد أنظمة الحكم بإضعاف الوطن بأياد محلية الصنع تلهث وراء الأموال مفتقدة للوعى السياسى ممارسة للعمل السفلى من وراء حجاب بدعاوى أطلقت لتغطية مبتغياتها الحقيقية حيث وصل الأمر إلى توظيف هذه الجمعيات للقيام بأدوار لصنع "ربيع" ظاهرة ثورات وهو فى حقيقته تفجير حيث للأوطان هيئت لهذه التفجيرات نظم حكمها الإستبدادية التى فجرت براكين الإندلاع المجتمعى بما لا يبقى ولا يزر وذلك تسييساً للعمل الأهلى رغما عن أنف قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ الذى يحظر التناول السياسى لأى من أهداف الجمعيات الأهلية على الرغم من أن المفترض أن الجمعيات الأهلية تسعى فى الأصل إلى مناهضة الفقر – رعاية الفقراء ومحدودى الدخل والأرامل والمرأة المعيلة – محاربة الأمية والتسرب من التعليم – تقديم الرعاية والخدمات الصحية والعلاجية للمحتاجين.

(ثانياً) جمعيات أهلية بالآلاف مجرد لافتات للوجاهة الاجتماعية :

إلا أن هذه الجمعيات على الرغم من عددها الباهظ والذى قد يصل فى القريةالواحدة ما بين ١٥ و ٢٠ جمعية أهلية فإن هذه الجمعيات تتصارع مع بعضها البعض و لا تتكامل فتحولت وبمرور الوقت (ونتيجة لضعف الضوابط المنظمة وغياب التنسيق وسيادة تضارب الأفكار وتناقض الإتجاهات) إلى كيانات ضعيفة هشة غير قادرة على العطاء أو الخدمة بإيجابية وذلك للعديد من العوامل التى أهمها أنه لا يتم تطبيق القانون فى عملها حيث تعمل كل جمعية وفق ذائقة و مزاج أعضاء مجلس الإدارة علاوة على إختلاف أعضاء مجلس إدارة معظم الجمعيات فيما بينهم على منصب الرئيس والعضوية وإختلافهم مع بعض أعضاء اللجان الشعبية وأهالى القرى مما يعطل أعمالها بل ومحاولة مجالس إدارات هذه الجمعيات إيجاد موارد ماليه لها عن طريق مزاحمة مراكز الشباب واللجان الشعبية فى مشروعات بسيطة مثل توزيع الخبز بالقرى دون تنفيذ مشروعات منتجة تعود بالنفع العام على أفراد المجتمع .

و لا تقوم الجمعيات فى معظمها بتنفيذ مشروعات تنموية منتجة لمساعدة الأسر فقيرة على الخروج من دائرة الفقر بالخلاف لما تقتضيه الرؤية والرسالة من وراء تأسيس وإشهار هذه الجمعيات ، فقليل جداً من هذه الجمعيات يمثل قيمة تنموية حقيقية ذات دور ملموس فى مجال العمل الخيرى والتطوعى بالمحافظات بينما تبقى الآلاف من الجمعيات

الأهلية عبارة من مجرد مسميات مختزلة فى مجموعة لافتات أو بعض حجرات لا تعدو كونها للديكور أو للوجاهة ليس إلا .

(ثالثاً) القليل من الجمعيات الأهلية تم إختراقه بالتمويل الأجنبى غير المشروع :

نجحت المؤسسات الأجنبية فى إختراق العديد من الجمعيات الأهلية للعديد من الأسباب منها غياب ثقافة التطوع بمعناها الحقيقى وعدم وجود معايير واضحة للعمل فى القطاع الأهلى والسعى من جانب مؤسسى بعض هذه الجمعيات والقائمين على إدارتها إلى إضافة مكانة إجتماعية لذاتهم وسعيهم إلى التربح بغض النظر عن المهمة الأساسية بغض النظر عن رؤى ورسالة العمل الأهلى التطوعى مما أدى إلى عدم توافق نشاط الجمعيات الأهلية مع أهدافها الحقيقية علاوة على عدم وجود ميثاق شرف أخلاقى لتحديد مبادئ وأساسيات العمل التطوعى .

الكثير من الجمعيات الأهلية لا يخضع لرقابة الإتحاد العام للجمعيات الأهلية ولا الإتحاد الإقليمى إذ تنقطع الصلة بهم بمجرد الإشهار ، كما تحوم الشكوك حول جدوى وكفاءة رقابة موظفى التضامن الاجتماعى نتيجة تدخلهم السافر بدعوى الرقابة وفرض إتاوات على الجمعيات لإنتدابهم كأعضاء وكمحاضرين فى الدورات التى تعقدها هذه الجمعيات فى أتون غياب وضوح الفرق بين التمويل المشروع والتمويل غير المشروع المشبوه([1]) ، حيث لا تعلم وزارة التضامن الاجتماعى مصادر تمويل هذه الجمعيات ولا أوجه إنفاقها لما تتلقاه من أموال إلا من خلال أوراق مكتوبة لا من خلال المتابعة الميدانية الواقعية المستندية التى يمكن أن تكشف هذه المخالفات .

كما أن بعض الجمعيات تحصل على منح خارجية دون موافقة جهة الإدارة وهذه المنح لا تدخل ضمن حسابات الجمعية وبالتالى يصعب مراقبة التصرف فيها وعلى الرغم من أن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ يقضى بأنها جمعيات لا تسعى إلى الربح إلا أنها تسعى إلى تحقيق أرباح ([2]) ، مع العلم أن هناك ثلاثة مصادر لتمويل الجمعيات الأهلية **أولهما** المصدر الذاتى ويتمثل فى إشتراكات الأعضاء والتبرعات من الهيئات وعائد بيع المنتجات والخدمات التى تقدمها الجمعيات **وثانيهما المصدر الخارجى ويتمثل فى الإعانات** التى يقررها صندوق

([1]) نرمين الشوادفى ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٥ ، ص ١٥ .

([2]) عطية عبد المجيد ، " المنح الأجنبية أنفقت على شراء الأصوات الإنتخابية ، ١٦٦٤ جمعية أهلية بالدقهلية خارج الرقابة" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

إعانة الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقاً للنظم والقواعد التى يصدرها ويستند هذا الصندوق إلى حصيلة الرسوم الإضافية المفروضة لصالح الأعمال الخيرية **والمصدر الثالث التمويل الأجنبى** حيث يشترط الحصول على موافقة مكتوبة من وزارة التضامن الاجتماعى قبل الحصول على تمويل أجنبى كمعونات نقدية أو عينية من جهات أجنبية سواء كانت دولاً أو منظمات أهلية.

(رابعاً) برنامج دعم اللامركزية الممول أمريكياً كان أداة إختراق ريف صعيد مصر:

نتيجة لما أصاب الجمعيات الأهلية والعمل الأهلى التطوعى من وهن وعوار فقد تم إختراق الجمعيات الأهلية من جانب المؤسسات الأجنبية **من خلال تطبيق برنامج مبادرة دعم اللامركزية الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية** إما بتمويل لفروع منظمات دولية بمصر وإما بتمويل للجمعيات الأهلية ذاتها بالمحافظات ، فهناك فروع للمعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى بمصر وهناك فروع للمعهد الجمهورى الأمريكى التابع للحزب الجمهورى.

فالمعهد الوطنى الديمقراطى الأمريكى منظمة دولية تأسست فى مقاطعة كولومبيا بواشنطن عام ١٩٨٣ **كما قيل** بغرض تشجيع المؤسسات فى شتى أنحاء العالم ورعاية التفاهم الدولى والتواصل بين ممثلى الحزب الديمقراطى فىالولايات المتحدة الأمريكية وبين نظرائه السياسيين فى الخارج وكذلك حال المعهد الجمهورى الأمريكى.

وقد تلقى المعهد الوطنى الديمقراطى بمصر أموالاً بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ تعادل ٧ أضعاف ما تم إنفاقه من عام ٢٠٠٥ وحتى الثورة المشار إليها أما المعهد الجمهورى الأمريكى بمصر فقد تلقى مبالغ تعادل مرة ونصف قدر ما تلقاه قبل الثورة المذكورة.

كما تعمل ٣٧ منظمة أمريكية منها ٢٥ منظمة أمريكية لا تحمل أى تصاريح للعمل بالمخالفة للقوانين المصرية وتتلقى تمويلاً وصل إلى ٥٥ مليون دولار طبقاً للمستندات التى قدمتها وزارة التعاون الدولى فى التحقيقات التى تمت فى هذا الصدد (١)

---

(١) محمد هاشم ، جريدة الأهرام اليومية ، السبت ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٥ .

(خامساً) : لخدمة أهداف التعولم تم إستخدام تقنيات المعلومات والإتصالات فى تشبيك منظمات المجتمع المدنى المصرى :([1])، ([2])

إستطاع المعهد الجمهورى الأمريكى إختراق صعيد مصر إذ تلقى المعهد المذكور تقارير شبه أسبوعية عن الحملات الإنتخابية الرئاسية بمصر وكيفية إدارتها وتم إجراء مقابلات إعلامية دون بث كوثائق سمعية وبصرية وتمويل ندوات حول التعديلات الدستورية وذلك بالتنسيق مع عدد من الجمعيات الأهلية بصعيد مصر حيث تم رصد ١٠٥ مليون دولار أمريكى خصصت للجمعيات الأهلية تحت مسمى دعم الديمقراطية مع إنشاء موقع إليكترونى بإسم : " الجماعة الإلكترونية " لمشاركة النشطاء والشباب فى أنشطة المعهد وبرامجه دون رقابة أو قيود ، وقد قام المعهد المذكور ببث رسائل إليكترونية لحث الشباب على المشاركة وتلقيه للمنح وملئ إستمارات بيانات فى كل التخصصات ، حيث يتلقى المعهد على ذات الموقع الإليكترونى تقارير دورية من إحدى الجمعيات الأهلية التى تعمل تحت رداء تنمية الثقافة المدنية ومنها مقر للمعهد الجمهورى الأمريكى الذى تأسس فى سبتمر ٢٠١١ فى محافظة الأقصر ويقوم بتنفيذ برامج فى ٦ محافظات من بينها محافظة قنا التى بها ٧٦ جمعية أهلية تعمل مع السفارات مباشرة وتقوم بتقديم تقارير دورية وأقيم بها العديد من الندوات لإحداث التأثير المستهدف مع دعوة إعلاميين غير نقابيين وقيادات محلية وأطباء للمشاركة فى هذه الندوات وفى الدورة التدريبية التى حملت شعار :

" دور الإعلام فى المشاركة المجتمعية وتطبيقاتها ضمن برنامج تعزيز المشاركة" السياسية للشباب والمرأة وحشد الموارد المجتمعية ومبادرات المجتمع للتنمية وتعبئة الجهود من أجل التغيير وتحديد متطلبات الرسالة الإعلامية الفاعلة.

(سادساً) مدد تمويل مبادرة برنامج دعم اللامركزية بالمحافظات تعدى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إلى العديد من الدول والمنظمات والوكالات الأجنبية :

إنطلقت مبادرة برنامج دعم اللامركزية من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كأحد أنشطة المعونة الأمريكية وتبنت تنفيذها وزارة التنمية المحلية وسعت لتطبيقها فى ثلاث محافظات : البحيرة ، أسيوط ، قنا ، وقد سمح برنامج دعم اللامركزية للإدارة الأمريكية بعمل تشريح دقيق لواقع الريف المصرى وتكوين قواعد بيانات كاملة عن كافة أحوال القرى بالمحافظات بداية من عدد المتعلمين والأميين مروراً بإتجاهات الرأى والإنتماء للأحزاب

([1]) نفس المصدر سالف الذكر .

([2]) أسامة الهوارى ، جريدة الأهرام اليومية ، السبت ٢٠١٢/٤/٧ ، ص ١٥ .

وإنتهاءاً بأحوال المرافق ومستويات الفقر فحدث التدخل فى أكثر خصوصيات الريف المصرى وتم التوغل إلى قاع المجتمع المصرى مع خلط السياسة بالعمل الأهلى تحت شعارات براقة المظهر وهمية الجوهر كخدمة البيئة وجمعيات حقوق الإنسان دون إقتحام للمشاكـــل الحياتية الحقيقية من خدمة طبية وحل مشاكل العشوائيات والتصدى لمشكلة البطالة ... الخ.

وقد تجاوز تمويل المنح الأمريكية لمبادرة دعم اللامركزية لتسع جمعيات أهلية **بمحافظة البحيرة** خلال عامين مبلغ ١٢ مليون جنيه ، كما حصلت إحدى الجمعيات بمدينة إدكو بالبحيرة على منح تجاوزت مائة ألف "يورو" من بعض المنظمات المانحة بالإتحاد الأوروبى وتم صرفها فى أنشطة صورية على الورق تحت ستار خدمة مجتمع الصيادين الفقير وتحسين دخولهم ورعايتهم صحياً وإجتماعياً حيث أن مجلس إدارة الجمعية مشكل من عائلة واحدة.

وفى **محافظة قنا** حصلت ٩٨ جمعية أهلية مشهرة (من بين ٨٠٠ جمعية أهلية) على ٣٣ مليون جنيه لا يعمل إلا ٢٥% منها فقط على توفير التكامل الصحى والتعليم وتطويره ومشروعات الصرف الصحى.

وفى **محافظة كفر الشيخ** تحصل ٢١٠ جمعية أهلية (من بين ١٦٠٠ جمعية أهلية) على منح خارجية من الولايات المتحدة الأمريكية ومن دول أوربية (إيطاليا وألمانيا).

(سابعاً) : حظوة جمعيات محافظة أسيوط بتلقى التمويل الأجنبى :

وفى **محافظة أسيوط** ([1]) يوجد ٢٢ مكتباً لهيئات ومؤسسات دولية لتنمية المجتمع على مدى ١٧ عاماً على التوالى تمثل ٢٤ هيئة وجهة مانحة كمعهد جوته الألمانى ومقرجامعة أسيوط ويقوم بتدريس اللغة الألمانية ويوفد العديد من الشباب إلى ألمانيا ويستقبل نظرائهم من هناك لتبادل الخبرات ، والمعهد المصرى الذى أقيمت به مناظرة بين مرشحى الشورى . وتمول الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية جمعية رجال الأعمال بأسيوط من خلال مشروع تنمية المنشآت الصغيرة والحرفية والذى بدأ فى عام ١٩٩٥ وتم إيداع مبلغ ٢٦ مليونا و ٤٤٠ ألف جنيه كوديعة بنكية لحساب المشروع لمساعدة أصحاب

([1]) (٢) ، (٣) ، أسامة صديق ، "أموال الخارج أهدرت على مشروعات وهمية ، ٢٢ هيئة دولية بأسيوط وما زالت الأكثر فقراً" ، الأهرام ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

المنشآت الصغيرة.([2]) .ومشروع آخر لتنمية المنشآت منذ ديسمبر ١٩٩٨ وتم إستلام مبلغ ٢٥ مليون جنيه لمساعدة صغار الأطباء والصيادلة وأصحاب المعامل والمنشآت البيطرية ، ويدعم الإتحاد الأوروبى ذات الجمعية للتنمية الزراعية منذ ديسمبر ١٩٩٧ بتمويل ٥ ملايين جنيه.([3])

وهناك الوكالة الكندية للتنمية الدولية التى تدعم جمعية الطفولة والتنمية بأسيوط من خلال مشروع مركز رصد الطفولة المعنفة منذ يناير ٢٠٠٢ بتمويل ٣٣٤١٠ جنيه تحت بند رفع المعاناة عن المرأة المعنفة وعلاجها نفسياً ومشروع بناء القدرات المؤسسية للجمعيات منذ نوفمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٨٠ ألف جنيه ، ومشروع دمج وتأهيل الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة منذ نوفمبر ٢٠٠٧ بمبلغ ٢٩٩٧ جنيه ومشروع أنشطة تنمية القدرات المؤسسية بمبلغ ١٠٢ ألف جنيه ومشروع لتحسين أوضاع عمالة الأطفال بمبلغ ٢٢٩٩٩٣ جنيه ([1])

وهناك بأسيوط أيضاً هيئة "كير" الدولية مع الصندوق المصرى السويسرى والتى تدعم ذات الجمعية سالفة الذكر فى مشروع "سلامة وكرامة " بمبلغ ١٢٣ ألف جنيه لدعم القدرات المؤسسية المجتمعية ، وهيئة "تيرديزوم السويسرية" التى تدعم جمعية تنمية المجتمع بالحواتكة لدمج وإعادة تاهيل الأطفال ذوى الإحتياجات الخاصة بمبلغ ٥٠٨٣٠٠ جنيه ، كما يدعم الصندوق المصرى السويسرى الجمعية النسائية بجامعة أسيوط لتدريب وتأهيل المعاقين ذهنياً بقرى المحافظة ، وتقوم مؤسسة "فورد" بدعم جمعية السلام للرعاية الإجتماعية بقرية بويط بمركز ديروط لرفع الوعى وتحسين الصحة الإنجابية فى قرى صعيد مصر بمبلغ ٦٥ ألف جنيه.([2])

وعلى الرغم من كل التمويل سالف الذكر للجمعيات الأهلية بمحافظة أسيوط فقد إستوطن الفقر والجهل والمرض بمحافظة أسيوط ذات الأربعة ملايين نسمة ساكنى ٥٥ قرية أم و ١٨٠ قرية تابعة أصبحت مفرخة للشباب راغبى الهجرة إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومازال ٢٤% من سكان المحافظة لا يجدون قوت يومهم ([3]) .

وخلال إنتخابات مجلسى الشعب والشورى الأخيرة لعام ٢٠١٢قام رؤساء مجالس إدارة بعض الجمعيات الأهلية بمحافظة الدقهلية بتوجيه المنح لشراء الأصوات الإنتخابية

([1]) ذات المصدر السابق

([2]) ذات المصدر السابق

(٣) أسامة صديق ، "أموال الخارج أهدرت على مشروعات وهمية ، ٢٢ هيئة دولية بأسيوط وما زالت الأكثر فقرا" ، الأهرام ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

وأن إحدى جمعيات سيدات الأعمال بالمحافظة تلقت ٢ مليون جنيه من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتجهيز العرائس ولا يعرف حجم المبالغ المنصرفة ولا كم عروسة تم تجهيزها ، كما تلقت جمعية المساعدة القانونية بالمنصورة مبلغ ٣٤٨٥٧ دولار أمريكى من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لتنمية الوعى الديمقراطى ([1]) ، كما تلقت مؤسسة فارس ٢٠٥٠٠ دولار من المؤسسة الديمقراطية الأمريكية بغرض توعية الشباب بالديمقراطية ومراجعة الجداول الإنتخابية رغم أن ذلك ليس دورها. ([2])

وتم رفض أحد البرامج التى تقدمت بها شبكة ممولة من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كان يستهدف توعية تلاميذ المدارس الإعدادية الحكومية (بقرى مركز المنصورة فى الفترة العمرية من ١٢ – ١٥ عاماً) وتوسيع مداركهم بكيفية إستخدام وسائل التواصل الاجتماعى والإعلام الجديد للإنخراط المجتمعى بشكل إيجابى متماشياً مع وسائل العصر الحديث ليستخدم هؤلاء الصغار الإعلام الحديث كقاعدة للمشاركة المجتمعية ولمناقشة القضايا والمشكلات وإيجاد حلول من خلال التواصل مع بعضهم البعض للتأثير على الحكومة ومناقشة قضايا المجتمع ومشكلاته معاً وقد رفض المسئولون هذا البرنامج تأسيساً على أن الفترة العمرية المستهدفة هى فترة مراهقة غير متكاملة وأن هناك أحزاباً سياسية هى المنوط بها تفعيل الدور السياسى ومناقشة القضايا وليست الجمعيات الأهليـــة ([3])

(ثامناً) التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية بالمنيا تفوز به فقط ٢٤ جمعية من بين ١٩٠٠ جمعية أهلية([2])

أما التمويل الأجنبى للجمعيات الأهلية **بمحافظة المنيا** فمن بين ١٩٠٠ جمعية أهلية بمحافظة المنيا لا تعرف المنح الأجنبية إلا ٢٤ جمعية ومؤسسة فقط هذا العدد القليل الذى لا يزيد كثيراً على نسبة ١% من عدد الجمعيات يحصل على ملايين الدولارات واليورو فى حين أن ٩٩% من الجمعيات الأهلية مرفوعة من الجهات المانحة لسبب واضح وصريح وهو أن الجهات المانحة تختار نوعاً معيناً من الجهات والمؤسسات التى تحقق أهدافها فى الحصول على معلومات لها أبعاد سياسية وإقتصادية وإجتماعية وأخرى طائفية بما لا يحقق

([1]) عطية عبد الحميد ، "المنح الأجنبية أنفقت على شراء الأصوات الإنتخابية ، ١٦٦٤ جمعية أهلية بالدقهلية خارج الرقابة ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

([2]) ، (٣) ،عطية عبد الحميد ، "المنح الأجنبية أنفقت على شراء الأصوات الإنتخابية ، ١٦٦٤ جمعية أهلية بالدقهلية خارج الرقابة ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/٣١ ، ص ١٥ .

٤١٤١

الفائدة للمواطن المحتاج ولكنه يعود بالنفع على المسئولين بالجمعيات والمؤسسات وأن ٧٠% من حجم المنحة يذهب إلى ما يسمى "كيك وبريك" أى عقد ندوات ومؤتمرات ومكافأت وما ينتابها من الخروج إلى فاصل لتناول الشهى من الحلويات.

وطبقاً للإحصائيات الخاصة بالمنح التى حصلت عليها الجمعيات والمؤسسات **بالمنيا** خلال عامى ٢٠١٠ و ٢٠١١ كانت الملاحظة التى لفتت الإنتباه أن هناك بعض الجمعيات والمؤسسات تحصل على ٣ منح فى العام الواحد ، فعلى سبيل المثال جصلت **مؤسسة " الحياة الأفضل"** عام ٢٠١٠ على منحة بمبلغ ٣٠٠ ألف دولار أمريكى لمشروع تعزيز الحقوق الإقتصادية وهى منحة من "مؤسسة فورد" ، وحصلت على ١١٩ الفا و ٩٦٦ يورو لمشروع المشاركة المجتمعية منحة من السفارة الهولندية ، كما حصلت المؤسسة فى عام ٢٠١١ على مبلغ ٣٠٠ الف دولار أمريكى كمنحة لمشروع تطوير مساكن الفقراء بنزلة حسين من مؤسسة خدمات الإسكان بأمريكا اللاتينية وأفريقيا وأسيا ، وحصلت أيضاً على ٣٠٠ ألف كرونة سويدية لمشروع المشاركة المجتمعية لمناهضة ختان الإناث ، و٣ منح أخرى ولكنها صغيرة بالمقارنة للمنح السابقة وهى ١٠ الاف جنيه إسترلينى لمشروع تحسين مسكن من مؤسسة "هابيتات" و ٣٠ ألف دولار أمريكى لمشروع تحسين مسكن أيضاً ولكنها منحة من مؤسسة خدمات الاسكان لامريكا اللاتينية يبدو انها إستكمال لمنحة سابقة و ٤٣ الفا و ٤٩٧ دولاراً أمريكياً لمشروع منع ختان الإناث منحة من هيئة "دياكونيا".

أى أن هذه المؤسسة حصلت وحدها على أكثر من ٥ ملايين جنية منحا فى عامين من نفس الجهات المانحة وهى ميزانية تكفى لتغيير وجه الحياة بالقرية التى تنفذ فيها هذه المشروعات ونقلها من الريف المصرى إلى الريف الأوربى .

جمعية إخرى حصلت على ٣ منح فى عام واحد بلغت قيمتها نحو ٥ ملايين جنية أيضاً وهى جمعية "الجيزويت" و" فرير" حيث حصلت عام ٢٠١٠ على منحة قيمتها ٥٨٢ الف يورو أى ما يعادل ٤ ملايين ونصف المليون جنيه لمشروع تحسين التعليم منحة من هيئة "ميزربور" و ٢١١ ألف جنيه لمشروع تمكين الفتيات منحة من هيئة "كير" الدولية و ٨٨٣ الف جنية لمشروع تحسين البيئة التعليمية منحة من بنك التنمية الألمانى.

وتسجل إحصائيات توزيع المنح على الجمعيات والمؤسسات **بمحافظة المنيا** خلال عام ٢٠١٠ حصول جمعية "الرؤية الجديدة" على مليون جنيه لمشروع الفجوة للأطفال المعاقين

من هيئة "كوسبى" الإيطالية ، وحصول مؤسسة "عبد الله النديم" على ١٤٠ الفا و ٩٠٠ جنيه لمشروع الرعاية اللاحقة للمطلق سراحهم من سجن المنيا منحة من مؤسسة "ساويرس" ، ومنحة أخرى ١٠٠ ألف جنية لمشروع نشر وتشجيع المبادرات المحلية من وزارة التنمية الاقتصادية ، وحصلت جمعية "الفراعنة" على ١١٧ ألف جنيه لمشروع مواصلات صديقة للتنمية منحة من مرفق البيئة العالمى ، وحصلت جمعية "ايادتيا" على ٢٦ الف دولار أمريكى لمشروع رفع الوعى القانونى للشباب منحة مـن الصندوق الوطنى للتنمية ، وحصلت جمعية شموع على ٢٢٢ الفا و ٩٨٠ جنيها لمشروع مناهضة العنف الأسرى من "مؤسسة الفنار".

أما عام ٢٠١١ فكانت أكثر الجمعيات الحاصلة على منح هى مؤسسة الحياة الافضل ثم جمعية الرؤية الجديدة مليون و ٢٤٦ ألف جنيه لمشروعين الأول بمبلغ مليون جنية لمشروع أطفال فى خطة سد الفجوة للأطفال المعاقين من هيئة "كوسبى" الإيطالية والثانى بمبلغ ٢٤٦ الف جنيه لمشروع توثيق التجارة الناجحة منحة من "ميلان انترناشيونال ايجيبت ، "وحصلت مؤسسة "سلامة" على ١٠٠ الف دولار لمشروع تدريب حرفى للشباب منحة من البنك الدولى ، وحصلت جمعية "الراعى الصالح" على ٤٠ الف يورو لمشروع "معا نهزم السرطان" منحة من السفارة الفنلندية ، وحصلت جمعية تنمية المحليات ودعم اللامركزية على مبلغ ١٩٥ الفا و ٧٨٥ جنية لمشروع دعم اللامركزية منحة من الوكالة الأمريكية([1]).

وهناك جمعيات فى المؤخرة حصلت على "فتات" المنح (مقارنة بزميلاتها سالفة الذكر) مثل جمعية "كوم الراهب" وحصلت على ١٥ الف دولار أمريكى لمشروع إتاحة الحقوق الصحية الخاصة بالسيدات بعد سن الانجاب ، ومؤسسة "شباب الغد" وحصلت على ١٠٧ الاف جنية لمشروع التوعية الصحية فى القرى منحة من السفارة الكندية ، وحصلت مؤسسة "حواء المستقبل" على ٢٥ ألف جنيه لمشروع برنامج الحرية والإدمان والإيدز منحة من الكنيسة الانجيلية بقصر الدوبارة والتى منحت أيضاً جمعية رابطة المرأة العربية ٧٧ الفا و ٣٥٠ جنيها لمشروع مناهضة العنف ضد المرأة. ([2])

([1]) ، (٢) ، (٣). حجاج الحسينى ، "الكيك والبريك" يلتهم التمويل الأجنبى ، ٢٤ جمعية بالمنيا تقاضت الملايين و ١٩٠٠ خارج المنظومة" ، الأهرام ، ٢٠١٢/٤/٢١ ، ص ١٥ :٤٧ .

وهكذا ضاعت الملايين من الدولارات والجنيهات واليورو والعملات الأجنبية الأخرى دون أن يكون لها مردود ملموس على أرض الواقع ودون أن يشعر بها المواطن فى المجتمع الذى يتم تنفيذ المشروعات الممولة بهذه المنح فيه.([1])

يقول مسئول وزارة التضامن الاجتماعى بالمنيا أن حجم المنح التى تحصل عليها الجمعيات والمؤسسات يفوق ميزانية محافظة المنيا حيث أن قيمة أقصى مبلغ تحصل عليه أى جمعية لا تزيد على ١٠٠ ألف جنيه فى العام فى حالة الإنشاءات الجديدة لها أو التوسعات وأن مديرية التضامن الإجتماعى بالمنيا تعانى عجزاً شديداً فى إعداد المراجعين الماليين المختصين بمراجعة أعمال الجمعيات والمؤسسات التى يصل عددها إلى أكثر من ١٩٠٠ جمعية أهلية ومؤسسة([2]) .

الملاحظة الجديرة بالتسجيل على نحو ما ذكره مسئول وزارة التضامن الإجتماعى بالمنيا هى أن هناك فروعاً لهيئات وجمعيات بالمنيا وهذه الفروع تحصل على نصيبها من المركز الرئيسى للجمعية أو الهيئة مثل فرع "الهيئة الإنجيلية" بأطسا ومدينة المنيا وفرع جمعية"رجال الأعمال" بأسيوط ويصل حجم تعامل الفرع إلى الملايين ولا توجد أى أعمال للرقابة المالية سواء على أعمال الهيئة القبطية الإنجيلية أو على أعمال جمعية رجال أعمال أسيوط ([3]).

(تاسعا) : التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى يسيل اللعاب للمسارعة إلى تكوين جمعيات أهلية:

أمام تدفق التمويل الأجنبى على العديد من الجمعيات الأهلية لاسيما فى محافظات الصعيد على النحو السالف ذكره تهافت الكثيرون على تأسيس وإشهار العديد منها لاسيما بعد إطلاق مشروع مبادرة اللامركزية المصرية بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وتبنى البرنامج وتنفيذه وزارة التنمية المحلية ، وقيام كل من "جيمس بيفر "مدير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية و "رودى رانكو" مدير مشروع مبادرة دعم اللامركزية المصرية بذات الوكالة بزيارة المشروع فى أماكن تطبيقه بمحافظات البحيرة وأسيوط وقنا.

([1]) ،([2]) ، ([3]) ،حجاج الحسينى ، "الكيك والبريك" يلتهم التمويل الأجنبى ، ٢٤ جمعية بالمنيا تقاضت الملايين و ١٩٠٠ خارج المنظومة" ، الأهرام ، ٢٠١٢/٤/٢١ ، ص ١٥ :٤٧ .

وقد تم إشهار ٦٠٠ جمعية جديدة بمحافظة كفر الشيخ منذ قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ منها ١٣٠ جمعية تم إشهارها فى مارس ٢٠١٢ بالإضافة الى ٢٠٠٠ طلب قيد للإشهار ، كما أن هناك ٢٠٠ جمعية تحت الإشهار . وأيضا بعد الثورة زاد الإقبال على تأسيس وإشهار الجمعيات الأهلية بمحافظة الشرقية لدرجة التقدم بألف طلب تم الموافقة على ٥٠٠ منها . كما سعى الشباب بمحافظة الدقهلية خاصة العاطلين عن العمل على إشهار نحو ٣٠٠ جمعية خلال العام المنصرم فقط .

(عاشرا): التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى بدأ بمبادرة برنامج دعم اللامركزية الممول أمريكيا وانتهى بقضية إتهمت فيها ٤٣ منظمة أجنبية ومصرية ([1]):

اتهمت ٤٣ منظمة أجنبية ومصرية بقيامها بإعداد دراسات عن مصر بعنوان : **"مصر من التحرير إلى التحول ودراسات عن أهم المشكلات التى تواجه الشعب المصرى"** ، إذ قامت ٥ منظمات أجنبية بتلقى ٦٥ مليون دولار أمريكى وإنفاقها فى أبحاث عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية فى مصر من خلال دراسات عن شعب الإسكندرية وكفر الشيخ والدقهلية والأقصر وتنظيم دورات تدريبية بزعم دعم ومتابعة الشئون السياسية فى المحافظات سالفة الذكر .

وقد اتخذت هذه المنظمات من الأماكن الشعبية مقرات لعملها فى إستطلاع رأى المصريين من مختلف الشرائح العمرية والمستويات الاجتماعية للوقوف على أوضاع المصريين ومدى إستيعابهم لثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وعن أهم المشكلات التى تواجه الشعب المصرى .

وقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية عرض الحائط بما سبق الإتفاق عليه بين الجانب الأمريكى (ممثل فى وزيرة الخارجية الأمريكية والسفير الأمريكى بالقاهرة) وبين الجانب المصرى (ممثل فى وزارة الخارجية المصرية ووزارة التعاون الدولى المصرية) على قصر التمويل الأمريكى المباشر على المنظمات المسجلة والمنظمات غير الحكومية الأمريكية المُبْرمة لإتفاق نمطى مع وزارة الخارجية المصرية يُرَخص لها بموجبه العمل فى مصر ، فقامت الحكومة الأمريكية ممثلة فى الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية بتقديم أربعين مليون دولار فى الآونة الأخيرة لمنظمتى المعهد الديمقراطى الوطنى والمعهد الجمهورى الدولى الأمريكيتين ومنظمة بيت الحرية ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان والمركز الدولى

([1]) ، (٢) مصر المحروسة ، متابعات ، "تحقيقات التمويل الأجنبى" كشفت عن حصول المنظمات على ٦٥ مليون دولار ومنظمتين أمريكيتين تعملان بدون ترخيص فى مصر"، الأهرام، فبراير ٢٠١٢ ، ص ٢.

للصحفيين ومركز "كونراد أديناور" الألمانى (غير المسجل وغير المصرح له بالعمل فى مصر) وتقديم مبلغ ٢٥ مليون دولار لمنظمات غير حكومية أخرى مصرية تعمل فى ظاهرها على قضايا حقوق الإنسان وفى باطنها أغراض غير مشروعة ذو صبغة سياسية إبتغاء التدخل فى شئون الدولة عن طريق إستخدام المعونات تحقيقا لأغراض معينة أو إنتصارا لفئة فى المجتمع على فئة أخرى بما يمثل خروجا على التوازن الطبيعى لجميع الفئات بما يضر بالمجتمع المصرى ويؤدى إلى تفكيكه بتعظيم الإختلافات والخلافات فيه ودعم عناصر أجنبية تقوم بالعبث بمقدرات الوطن ([1])،

وقد تحايلت هذه الجهات المانحة على القوانين المصرية فلم تتبع الطرق الشرعية فى ضخ هذه الأموال وعدم الشفافية فى إبداء مصادر التمويل ومصارف الإنفاق لهذه الأموال ([2]) مما حدا بمجلس الوزراء بجلسته رقم ١٧ المؤرخة ٢٠١١/٧/٣١ أن يقرر تشكيل لجنة تقصى للحقائق بوزارة العدل حول حجم وإستخدامات المعونات الأمريكية الموجهة للمجتمع المدنى المصرى فأخطر أمين عام مجلس الوزراء فى ٢٠١١/٧/٦ وزير العدل بهذا القرار فقام وزير العدل بإصدار القرار رقم ٧٢١٨ لسنة ٢٠١١ بتشكيل لجنة تقصى الحقائق برئاسة مساعد وزير العدل للتشريع التى أعدت تقريرها بعد الحصول على اللازم من معلومات فى هذا الشأن من وزارة التعاون الدولى ووزارة الخارجية ، ووزارة التضامن الاجتماعى وشهادة السفيرة الأمريكية بالقاهرة عام ٢٠١١ أمام الكونجرس الأمريكى وجهاز المخابرات العامة المصرية وجهاز الأمن الوطنى بوزارة الداخلية والرقابة الإدارية ومباحث الأموال العامة ([3]).

وبعد أن أعدت لجنة تقصى الحقائق تقريرها فى هذا الصدد تم إجراء تحقيق قضائى فى الأمر بمعرفة قاضيا تحقيق اللذان إستمعا إلى أكثر من ٥٠ شاهدا للتحقق من مدى صحة وقانونية إجراءات ممارسة النشاط الأهلى ؟ ومدى شرعية التمويل الذى تلقته تلك الكيانات؟ وما إذا كان قد وصل عبر القنوات الشرعية له أم لا وما إذا كان قد تم صرفه فى الأوجه المخصصة له بالفعل أم لا ؟ حيث يتمثل نطاق التحريم فى تلقى ذلك التمويل من قبل كيانات تعمل بالمخالفة للقانون أو تلقى ذلك التمويل بالمخالفة للقانون أو لدى إستخدامه فى أغراض غير مشروعة وهى الأفعال المعاقب عليها بمقتضى بعض نصوص قانون العقوبات وبعض نصوص قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية .

([1]) ، ([2])،([3]) ، مصر المحروسة ، متابعات ، "تحقيقات التمويل الأجنبى" كشفت عن حصول المنظمات على ٦٥ مليون دولار ومنظمتين أمريكيتين تعملان بدون ترخيص فى مصر"، الأهرام، فبراير ٢٠١٢ ، ص ٢.

وقد شملت التحقيقات مايزيد على ثلاثمائة كيان وشخص طبيعى كما شملت التحقيقات جميع عمليات التمويل التى تمت خلال الست سنوات السابقة على بداية التحقيقات وهديا بنصوص المواد ١٥٤ ، ١٥٦ ، ١٥٨ من قانون الإجراءات الجنائية بشأن كيفية التصرف فى الدعوى عقب إنتهاء التحقيقات فى القضية التى حملت رقم ١٧٣ لسنة ٢٠١١ ([1]).

إلا أن هذه القضية أدت الى أزمة بين القاهرة وواشنطن إبتدأت بسلسلة التحقيقات المنوه عنها بعاليه([2]) وفرض حظر السفر على المتهمين فيها ومحاكمتهم جنائيا فأدى ذلك إلى تصاعد الشق السياسى فى الأزمة حيث لعب الكونجرس الأمريكى دورا كبيرا فى تصعيدها قيل أنه تصعيد محسوب ، شمل ضمن ماشمل حالة من الغضب على مستوى الإدارة الأمريكية والكونجرس من إستمرار منع سفر الأمريكيين المنخرطين فى تلك القضية ، وشمل أيضا التلويح بقطع المساعدات العسكرية عن مصر البالغ قيمتها ١,٣ مليار دولار سنويا ، وإستخدام سلاح الدعم الأمريكى لوقف المفاوضات الدائرة لحصول مصر على قروض مالية بمليارات الدولارات من المؤسسات المالية الدولية التى تهيمن عليها أمريكا وحلفاؤها ، والدافع الرابع وراء التصعيد الأمريكى للأزمة هو إستخدام ورقة الأوضاع الحرجة والسيولة السياسية والأمنية فى الشرق الأوسط فى الحملة الإنتخابية للرئاسة الأمريكية بإعتبارها دليل فشل إدارة "باراك أوباما" فى صيانة مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وسقوطه فى فخ علاقة مضطربة مع القائمين على الأمور فى الحالة المصرية وغياب الوضوح فى عمليات التحول الديمقراطى فى دول: ليبيا وتونس واليمن، علاوة على إتهام الرئيس الأمريكى بتضحيته بالأصدقاء والحلفاء التقليديين لحساب قوى تعتبر من وجهة النظر الأمريكية متطرفة .

وقد إنتهى الأمر برفع الحظر عن سفر ١٩ متهما أمريكيا فى قضية التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى المصرى من جانب المؤسسات الأمريكية والدولية والذين غادروا بالفعل البلاد.

إن تلك القضية وما إنتهت إليه كان حافزا للمنظمات الحقوقية أن تطلق سهامها ضد قانون الجمعيات الأهلية الحالى رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ والمطالبة بقانون آخر يطلق العنان للجمعيات

([1]) خالد ابو العز ومحمد يوسف تهامى ، "التحقيق مع ٤٠٠ جهة وشخصية مشهورة بتلقى أموال أجنبية : جمعيات ومنظمات وهيئات إسلامية وقبطية ومدنية متهمة ، إعتراف أكثر من ٥٠ شاهدا بالوثائق على المتهمين" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١١/١٢/١٣ ، ص ٦.

([2]) نفس المصدر السابق

الأهلية أن تتمول كما تشاء ممن تشاء لتفعل ماتشاء !!! الأمر الذى يمثل محاولة لتذويب سيادة الدولة تحقيقا لمشيئة العولمة.

(حادى عشر): المنظمات الحقوقية بعد ضجة قضية التمويل الأجنبى لمنظمات المجتمع المدنى تشن هجوما على قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وتتقدم بمشروع قانون بديل بغية التخلص من الرقابة الحكومية لاسيما الأمنية على تمويلها وأعمالها:

شنت ٥٦ منظمة حقوقية هجوما على قانون الجمعيات الأهلية رقم ٨٤ الصادر عام ٢٠٠٢الذى تم طبقا لوجهة نظرهم إستنساخه من القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ بإعتباره من وجهة نظرهم مكرسا مختلف أشكال الهيمنة والوصاية الحكومية فيما يتعلق بحرية تأسيس الجمعيات وحقها فى إدارة عملها ، وممارسة أنشطتها بصورة مستقلة .

وأضافوا فى مذكرتهم الإيضاحية لمسودة مشروع القانون الجديد أن هذا القانون يحاصر الجمعيات بطيف واسع من العقوبات الجنائية والإدارية التى تصل إلى حد الحكم التعسفى بالموت على الجمعية عبر حلها إداريا دون الاحتكام المسبق للقضاء.

وقد تقدمت هذه الجمعيات بمشروع قانون جديد لمجلس الشعب ناقشته لجنة حقوق الانسان بالمجلس والذى تم حله هذا العام وذلك من أجل إصدار قانون جديد بديلا عن القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ وكسر القيود التى خلفها النظام السابق.

عقدت لجنة حقوق الانسان بمجلس الشعب (الذى تم حله هذا العام) جلسات إستماع متواصلة مع ممثلى هذه الجمعيات بقصد الوقوف بصورة نهائية على قانون للجمعيات الأهلية والمنظمات الحقوقية يتماشى مع الحريات ويسد الإختراقات .

ومن جانبها أوضحت المنظمات الحقوقية فى المذكرة الإيضاحية لمشروع القانون الجديد أن القانون الحالى للمنظمات تم إقراره فى واقع إستبدادى كانت الثورة فيه مجرد حلم وهو قانون لايتناسب مع الثورة حيث أظهرت عشرة أعوام كاملة من تطبيق القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ معوقات وشوائب تترصد العمل الأهلى فى مصر .

وعددت المنظمات من وجهة نظرها مظاهر الإستبداد والقمع فى القانون الحالى الذى كرس تقييد حق المواطنين فى إنشاء الجمعيات الأهلية ، وإشترط مبدأ الترخيص المسبق مقرونا بتعسف الجهات الإدارية ، وتدخلها فى عمل الجمعيات بفرض قيود تحكمية وسلطات هائلة تعصف بحق الأعضاء فى أى منظمة غير حكومية ، والوصاية على إختيار ميادين عمل هذه الجمعيات وإلزامها بموجب المادة ١١ أنه إذا ما رأت منظمة العمل فى أكثر من ميدان فلا بد أن تحصل على موافقة الجهة الإدارية.

كما فتح القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ سلطة حل الجمعية دون إتاحة الفرصة للتصحيح ومعالجة المخالفات من قبل أعضاء الجمعية.

وأوضحت المنظمات الحقوقية أن مشروع القانون الجديد يكسر هذه القيود ، ويقوم على فلسفة الحق فى تكوين الجمعيات بناءًا على الإرادة الحرة للأفراد دون عرقلة من جانب الجهات الإدارية والأمنية ، وفى ذات الوقت فإن مايكفل شفافية عمل الجمعيات والمؤسسات الأهلية أن تكون تحت رقابة القضاء وجمعيتها العمومية ، مع الإشراف المستمر للجهة الإدارية على مدى إلتزام الجمعية بالقانون دون التدخل التعسفى فى أعمالها.

وقد نص مشروع القانون الجديد على أن تكون الجهة الإدارية المشرفة على تطبيق القانون وزارة العدل وذلك على خلاف مانصت عليه المادة ٢٠ من القانون المعمول به حاليا (رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢) والذى كان قد حدد الجهة الإدارية بوزارة التضامن الإجتماعى.

وأوضحت المنظمات أن السر فى اختيار وزارة العدل هو أن تأسيس الجمعيات والمؤسسات الأهلية وفقا لمشروع القانون الجديد يتم بإيداع أوراق تأسيسها بسجل يسمى "الجمعيات والمؤسسات الأهلية " وهو سجل يتم إنشاؤه بكل محكمة إبتدائية ، ولما كانت المحاكم على إختلاف أنواعها ودرجاتها تتبع وزارة العدل وبالتالى رأى واضعى المشروع أن وزارة العدل هى الجهة المختصة بالإشراف على تطبيق القانون الجديد وفوض مشروع القانون الجديد وزير العدل فى إصدار اللائحة التنفيذية للقانون الجديد خلال ٦ أشهر من تاريخ العمل به ، وإلى أن تصدر هذه اللائحة يستمر العمل باللائحة والقرارات القائمة فى تاريخ العمل بالقانون المرافق بما لايتعارض مع أحكامه.

وحظر مشروع القانون الجديد على الجمعيات الأهلية الربح ، أو ممارسة أنشطة سرية أو ممارسة أنشطة ذات طابع عسكرى ، أو الدعاية السياسية للأحزاب ، أو المرشحين فى أى إنتخابات سواء الرئاسية أو البرلمانية أو المحلية ، أوممارسة أى أنشطة تمييزية.

ونص المشروع على إنشاء سجل الجمعيات والمؤسسات الأهلية بكل محكمة إبتدائية تسجل فيها الجمعية بياناتها وتقدم أوراقها ، كما أنه لايجوز رفض إشهار الجمعية تحت أى إعتبار وأعطى المشروع فى المادة ١١ حق منه الاعتراض على إنشاء الجمعية بعد إتمام شهرها فى حال مخالفتها لبعض مواد القانون المنصوص عليها على أن ترفع عريضة بأسباب الإعتراض.

كما أكد المشروع فى المادة ١٣٦ حق الإنضمام الطوعى للجمعية وحظر الجمع بين عضوية الهيئات المنتخبة للجمعية والعمل بأجر لدى ذات الجمعية .

وحرصاً على تأكيد ضمانات النزاهة والشفافية وأحكام الرقابة والمساءلة الزم المشروع فى المادة "٥" منه الجمعية أن تحتفظ فى مقرها بالوثائق والمكاتبات والسجلات الخاصة بها ، والسجل الخاص بالبيانات الخاصة بالأعضاء ، هذا بالإضافة إلى ضرورة تدوين محاضر جلسات الجمعية العمومية والهيئات المنتخبة وقراراتها بسجلات خاصة .

كما ألزمت المادة ٦ من مشروع القانون بتعيين مراقب حسابات وأخضعت المادة ١٦ الرقابة للمجتمع وللجهة الإدارية حيث تنص المادة على حق كل ذى شأن فى الإطلاع على أوراق وسجلات الجمعية ولتشجيع المنظمات على زيادة مواردها أجازت المادة ١٧ من مشروع القانون قيام المنظمة بكل الأنشطة المدرة للأموال بعد إخطار الجهة الإدارية ، بالإضافة إلى جمع التبرعات والهبات والوصايا سواء من الداخل أو الخارج ، والمشاركة فى الأنشطة الاقتصادية .

وأعفى مشروع القانون التبرعات والهبات والوصايا من جميع أنواع الرسوم والضرائب والجمارك بكل مسمياتها.

وشمل الفصل الرابع من مشروع القانون العقوبات على أن تكون القاعدة العامة فى نوعية العقاب هى العقوبة المدنية ، التى تتسم بالتدرج وبحيث تستند إلى أحكام قضائية. ([1])

([1]) سامح لاشين ، ٥٦ منظمة حقوقية تناقش فى الشعب مسودة جديدة لقانون الجمعيات الأهلية : المشروع يتضمن إشراف القضاء والشفافية دون رقابة أمنية"، الأهرام ، ٢٠١٢/٤/٢٨، ص ٧

(القسم التاسع) : المجتمع المدنى الالكترونى تراوحت أنشطته مابين : صنع الثورات ومراك وبلطجة وتشبيح وإنفلات الكترونى:

(أولا) مجتمع مدنى اليكترونى مشبّك صنع فى مصر ثورة فى ثمانية عشر يوما:

إن مالحق بوسائل الإتصال المختلفة من تطور تكنولوجى أصبحت أدواته ووسائطه متعددة ومتاحة ومباحة للجميع فى كافة أصقاع الأرض بل وأدت إلى تشبيك مستخدميها أفراداً ومؤسسات ودول بصرف النظر عن نوعهم وهويتهم وإنتماءاتهم وعقائدهم وجنسياتهم وأعمارهم ومهنهم الأمر الذى تسنى معه تكوين تحالفات وائتلافات وأطياف بل وعصبيات علاوة على الصداقات والتعارفات الاجتماعية المعتادة وتواصل كل هؤلاء معاً دون قيود ولاحدود جغرافية ولا طبوغرافية ولا ديموجرافية بل وأيضا ولا سيادية لدولة أو لنظام على ما يتم من تواصل إليكترونى لحظى إختصر وإختزل الزمن والمسافة فأمكن تكوين الصحف الإلكترونية والمدونات الإلكترونية بل وتكوين أحزاب إليكترونية يترابط ويتواصل أعضائها مع بعضهم البعض عبر الأثير .

وهنا تم إختراق كافة الحواجز والسدود والقيود الأمنية للدول إذ بعد أن كان تداول المنشورات الورقية المطبوعة محكوما ومقيدا بأغلال المراقبة الأمنية اللصيقة لها وبمتابعة وتعقب محرريها وضبط موزعيها فقد تجاوزت المنشورات الإلكترونية كل هذه العوائق والعقبات أمام تطايرها رسائل إليكترونية عبر الأثير من الأرض إلى الفضاء للأقمار الإصطناعية ليعاد فى أقل من النانو ثانية بثها إسقاطا من الفضاء إلى ساكنى أصقاع المعمورة وهذا ماتم بالفعل من شباب مصرى إستخدم وسائل التواصل الاجتماعى وأحدث أدوات التكنولوجيا المعاصرة فى عمل ثورى غير مسبوق على الإطلاق مما دفع برئيس أكبر دولة فى العالم المسماه "عولمة" بالقطب الأوحد إلى مطالبة شعبة بالتعلم من الشعب المصرى الذى فجر شبابه ثورة شعبية غير مسبوقة .

ان من هؤلاء الشباب من شارك كناشط فى النشاط العام فى عدد من الحركات : الجبهة الوطنية للتغيير ، حركة كفاية ، الجمعية الوطنية للتغيير ، مصريون ضد التزوير ، ٦ إبريل ، شباب من أجل العدالة والحرية ، كلنا خالد سعيد ، الحملة الشعبية لمساندة البرادعى ، حملة طرق الأبواب ، ومنهم المدونون الذى كان من بينهم طفل صاحب مدونة " نفسى أكبر" (١).ومنهم من فقد إحدى عيناه فى ٢٠١١/١/٢٨ ثم عاد إلى الميدان

---

(١) عبدالغفار شكر ، "الجيل الذى أدهشنا" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/١/٨ ، ص ١٠

مرة أخرى ليفقد العين الثانية فى ٢٠١١/١١/١٩ وهو فى ريعان شبابه ، وألفين من الشباب فقدوا حياتهم شهداء وستة آلاف مصاب ومنهم من ينتظر معلقا على سيارته شعار " شهيد تحت الطلب " ومابدلوا تبديلا .

وهذا الجيل من الشباب نتاج لتربية جيل من الآباء والأمهات حرموا قمعا من المشاركة فى التغيير خلال حقب الثمانينات والتسعينيات فأتاحوا لأبنائهم الأجهزة التى مكنتهم من التواصل عبر أحدث إبتكارات التكنولوجيا الحديثة مع ما يجرى فى العالم فخرج الآباء والأمهات المقهورين قمعا فى أتون شبابهم مع أبنائهم الذين حررت بعد نفوسهم آليات الإتصال والتواصل والكل نادى بدءا من ٢٥ يناير وحتى ١٢ فبراير هاتفا:
"**عيش – حرية – عدالة إجتماعية – كرامة إنسانية**" مطالبا بتغييرات جذرية وعلى رأسها : إقامة نظام سياسى ديمقراطى – إقامة نظام إقتصادى كفئ يتمتع بثماره المصريون جميعا على قاعدة من العدالة الاجتماعية ذات الفرص المكافئة فى الحياة من تغذية وعلاج وتعليم ومسكن وفرص عمل.

ومالم يكن جيل الشباب قد تحلى بالشجاعة والمعرفة الالكترونية التى مكنتهم من تكوين مجتمع مدنى إلكترونى مشبّك متواصل ماكان فى مقدورهم التصدى للنظام الحاكم برسالة التغيير التى عبروا عنها مع أصولهم من آباء وأمهات وأجداد بالشعارات سالفة الذكر التى خرجوا مصرين كمصريين عليها فأسقطوا رؤوس نظام ما كان سقوطهم يراود حلم أحد فى يوم من الأيام بثورة أصبح لها إمتداداتها الحقيقية فى الوجدان الشعبى بآلة مليونية هادرة تعددت على مدار عام ونصف حتى الآن بفضل إستخدام ماوصفه "عمرو عبدالسميع ": الأوعية النتية "نسبة إلى "النت" أى الشبكة الدولية ([1]).

(ثانيا) سجال وونس وأنس ونحيب إليكترونى بين عناصر منظومة المجتمع المدنى الإلكترونى اللامتناهى فضائيا ([2]):

وإذا كان ماحدث من حراك سياسى بعد ١٢ فبراير قد أحدث تعدد فى الفرق والشيع والتحزبات والأطياف والتكتلات والإئتلافات وحتى عدم الائتلاف وأيضا محاولة إحتكار الثورة من فريق سياسى دون الآخر والإفراط فى عزل الآخر من القوى السياسية والكتل الجماهيرية التى احتجت فنويا تظاهرا أو إعتصاماً فقد إستخدمت رسائل الـ SMS فى النحيب على الثورة على نحو ما وصفه "عمرو عبد السميع" ([3]) الذى رأى فى تحليله

([1]) ،(٢) ، (٣)، عمر عبدالسميع" : على شريط "SMS" ، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٣/١٣ ، ص ١٠

لمضمون هذه الرسائل القصيرة وجود حرب إليكترونية تدور رحاها بين القوى السياسية المصرية بإستخدام الأجنحة التقنية .

حيث أشار " عمرو عبدالسميع "إلى أن تلك القوى السياسية تتمثل فيمن ينتمى إلى النظام السابق أو إلى قوى الثورة أو غيرهم من القوى (حتى التى مازالت فى طور ممارسة السياسة كهواية لا كعمل إحترافى)، فكلهم نصبوا معارك حوارية إليكترونية بإستخدام الرسائل القصيرة SMS مؤشرها غياب ثقافة الحوار بين أطرافها دون إفضاء على قواسم وطنية لعدم إكتشاف مشتركات بينهم فإنقلبت الحال بينهم إلى سجال وشجار وعراك وصخب اليكترونى "تاهيكم عن شيوع ما أطلق عليه أيضا "عمرو عبدالسميع"([1]) ثقافة "الونس" من خلال ممارسة "الدردشة" الإلكترونية لايقتصر أطرافها على مصريين فحسب بل بين كافة ساكنى الأقطار العربية وكيف لا والتشبيك الإلكترونى "النتى" ، كما قال " عمرو عبدالسميع([2]) " وسيلة متاحة مباحة "زهيدة التكلفة وحدت وجدانيا بينهم بالتشارك عبر الرسائل حتى المرسلة عبر الفضائيات السياسية والتى أطلق عليها أيضا "عمرو عبدالسميع " "التشيير" ([3]).

وعلى الرغم من أن ما أطلق عليها ثورات الربيع العربى قد " نادت بشعارات" عيش حرية – عدالة إجتماعية – كرامة إنسانية" إلا أن رسائل الرأى القصيرة بإستخدام "SMS" يوضح أن تلك الرسائل غاية فى الماضوية مرتبطة بما كان ، ومصابة بعوار شحوب وخفوت مشروع المستقبل الذى يمكن أن ينزل بهذه الشعارات إلى أرض الواقع حيث أوغل أصل هذه الرسائل فى خوض معارك الماضى الغير تليد بإندماج كامل فيه مما يؤكد غياب التصميمات الهندسية السياسية التى كان يمكن أن تحدد خريطة ومعالم الطريق إلى مستقبل.

(ثالثا) البلطجة والتشويش والتشويه الإلكترونى بين فرقاء المجتمع المدنى الإلكترونى:

وإذا كان المجتمع المدنى الإلكترونى قد أثمر **حصدا** ثورة أمة ضد حالها وأسقطت فى ثمانية عشر يوما نظاما بلغ من العمر ثلاثون عاما ، وإذا كان المجتمع المدنى الإلكترونى قد جاء بعد الثمانية عشر يوما هذه **بحصيد** تمثل فى النحيب الإلكترونى بين المتواصلين أو بمشاجرات أوبعراك إلكترونى بين مختلف أفراد وأطياف المجتمع علاوة على ثقافة "الونس" والتسلية بين المتواصلين بضجيج إليكترونى عبر الرسائل والفضائيات مع الوقوع أسرى فى ماضوية دون إستشراف لغد مأمول لتحقيق شعارات زخم إليكترونى أدى

([1]) الى (٣) نفس المصدر السابق

إلى النزول إلى الميادين ، فقد تم إنتاج البلطجة السياسية المعنوية الإلكترونية ([1])إذ تم إستخدام مواقع التواصل الاجتماعى فى التشويش والتلفيق والتشويه وزرع البلبلة والفوضى دون إيذاء بدنى أو عنف مادى ولكن إستهدف الإغتيال والعنف المعنوى ضد الثوار ومناصريهم ونشر الشائعات والأكاذيب حولهم لملاحقتهم والنيل منهم ومن أفكارهم وذلك بنوعين من البلطجة الإلكترونية إما من أفراد أو جماعيا بشكل منظم.

وبلطجية "الإنترنت" متعلمون قادرون على إستخدام تكنولوجيا الإتصالات بمهارة متتبعين كل رأى أو فكر أو إقتراح بالتشويه وبالتحريف وبالتشويش .

ومن بلطجية "الإنترنت" من يعملون وفق تعليمات محددة وفقا لخطط موحدة وحسبما جاء به "حمدى حسن أبو العنين([2])" كأن المتابع لمواقع التواصل الإجتماعى طوال العام المنصرم سوف ينتهى إلى ضرورة وجود أوركسترا من البلطجية المستأجرين على مواقع التواصل الاجتماعى يتبع مايسترو واحد يوزع الأدوار على العازفين لمحاولة نشر ثقافة معادية للثورة مستعدية عليها بإستخدام المفردات المناهضة للثورة عبر شبكات التواصل الاجتماعى بواسطة جماعات تجمعها رابطة مصالح مشتركة.([3]).

وهكذا فإن البلطجة الإليكترونية والتشبيح الإليكترونى كنوع من البلطجة السياسية المعنوية حلت محل تاريخ طويل من البلطجة كتبه (على نحوما أورده حمدى حسن أبو العنين) الصعاليك والعيارون والشطار والفتيات الدعار والعياق والحرافيش ، كما حلت محل مايدور حاليا ببعض البلدان من بلطجة تحت مسميات البلطجية والبلاطجة والزعران والشبيحة فى دول سادتها ثورات من شعوبها على حكامها الذين استدعوا البلطجية حين فشلت أدوات القمع الحكومية فى قهر إرادة الشعوب ([4]).

ومن ثم فالبلطجة الإلكترونية يعتبر نوع من الإنفلات الإلكترونى فى سياق من إنفلات متكامل : إنفلات أمنى ، إنفلات إعلامى ، إنفلات ثقافى ، إنفلات أخلاقى ، إنفلات سياسى ، وأخيرا وليس آخرا إنفلات إليكترونى ...الخ ([5]).

وهذا الإنفلات الإليكترونى يحدث فى الفضائيات فى العالم المدنى الإفتراضى والمصحوب بندرة فى الخبرات التشريعية التى يمكن أن تشكل ضوابط تحد من هذا الإنفلات الإليكترونى ، إذ أن هناك غياب للرقابة الفاعلة فى هذا المجال وأيضا غياب للقوانين الرادعة مما أدى إلى الإنتشار وبشكل وبائى لكل أشكال البلطجة الرقمية وقراصنة الشبكة العنكبوتية "إنترنت" والتى تعد ساحة من ساحات التغيير السلبى فى المجتمع بعامة والمجتمع

([1]) الى (٥): حمدى حسن أبو العنين ، "البلطجة والشبيحة " فى عصر الإنترنت "، جريدة الأهرام اليومية، ٢٠١٢/٢/٢،ص١٢

المدنى بخاصة إذ زاد محترفى بلطجة تشويه سمعة الآخرين عبر "الإنترنت" بمعدلات زادت على بلطجة الشوارع والطرق والمدن فجرائم التشهير والإبتزاز عن طريق المواقع الاجتماعية المدنية الإليكترونية مثل "فيس بوك" ، و"تويتر" والـ "يوتيوب" أصبحت تشكل ساحات للجرائم والتشهير إضافة على جرائم معاملات النقود البلاستيكية (بطاقات الإئتمان) ، وغسيل الأموال ، والجرائم الجنسية وهى الجرائم الرقمية التى لا يعوقها بعدا زمنيا إذ تتم على مدار الساعة دون حائل من توقيت محلى إذ لا يقف أمام تنفيذها أى موقع بالكرة الأرضية على أى موقع آخر بها لاسيما مايتعلق بجرائم التجارة الإليكترونية والقرصنة المالية لاسيما وأن الرقابة الصارمة على "الإنترنت" : تشكل قضية جدلية أمام الدعوات لحرية تداول المعلومات ([1]) وأمام إمكانية إعادة المخالفة الإليكترونية مرة أخرى بعد تغيير اسم الموقع تعجز أمامها التشريعات الرقمية والشرطة الرقمية والنشر الرقمى.

([1]) ثابت أمين عواد ، بلطجية الإنترنت ط خطر يستدعى مواجهة "، جريدة الأهرام اليومية ، ٢٠١٢/٥/٤ ، ص ٥